بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان ايضاح المعاني ونور
قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثاني ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلائل
اعجازه باسرار البلاغة وعلى آله واصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار
الفصاحة والبراعة وبعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني مسعود بن
عمر المدعو بسعد التفتازاني هداه الله سواء الطريق واذاقه حلاوة التوفيق
قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح واغنيته بذلك عن المصباح والايضاح واودعته
غرائب نكت سمحت بها الانظار ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الافكار
ثم رايت الجمع الكثير من الفضلاء والجم الغفير من الاذكياء يسئلونني
صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه وكشف استاره
لما شاهدوا من ان المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع انواره

وتبق عدت عندايهم عن استكنت في جنبات اسراره ولئن المنجلي قد
قبلوا احداق الاخذ والانتهاب ومدوا اعناق المسح على ذالك
الكتاب ولكنا انزعن هذا الخطب صفحا والطوينا عن مراههم
كشحا على ان من سعى المتابع بابرها ومقبول الاسماع عن اكثرها
اذ نسبة معدة البشر وانما هو من خالق القوى والقدر ولئن هذا الفن
قد نضب او ما فيه او جمد الابدا الشيوذ ذهب رواه فمن خلد فاز بدا انكد
حتى طارت بقية آثاره في رياح هرج ومرج وسالت باعناق مطايا
تلك الاحاديث الا بطاح فان الاخذ والانتهاب فامر بتاح له الليث
الليث وللارض من كاس الكرام نصيب وكيف ينتهر عن الانتهاب المتمون
ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم تمادتهم مدافع الانتحاف عزا ما
وظماء في هواجر الطلب واوانا فانتصب لشرح الكتاب على وفق مقترحهم
ثانيا ولثنية العناية نحو اختصار الاول ثانيا في جهود الفرحية لصد الكد
الى البليات وجهود الفطنة لبلد النكبات وترامي البلدان في
والاقطار وتنون الاوطان والاوطار حتى طفقت اجوب كل اغبر

قائم الاد

٢

قائم الان رواقه ركل بطامنه ستوستان العزائم يوما نجد ويوما بالعقيق وبالعذيب
يوما ويوما بالخليصاء ولما وقعت بعون الله تعالى للاتمام وقوضت عنه خيام الافتتام
بعدما كشفت عن وجوه فوائده اللثام ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام
فجاء بحمد الله كما يرد في النواظر ويجلو اصداء الاذهان ويرهق البصائر ويغني
الباب ارباب البيان ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكل في البداية وهو حسبي ونعم
الوكيل بسم الرحمن الرحيم الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق او بغيرها — بالنعمة
والشكر فعل ينبئ عن التعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان
فمورد الحمد لا يكون الا باللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون الا
النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد اعم من الشكر باعتبار المتعلق واخص باعتبار
المورد والشكر بالعكس لله اسم للذات الواجب المستحق لجميع المحامد والعدول — الوجود صح
الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم باعتبار انه اهم نظرا الى كون
المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك — كان / اهم نظرا م
على ما سيجيء وان ذكر الله لذاته على ما انه اسم ولم يتعرض للمنعم به ايهاما لقصور — وحده
العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وعلم من عطف الخاص

على انعام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيهاً على فضيلة نعمة البيان من البيان بيان للمقوله

ما لم نعلم قدم رعاية للسجع والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير والصلوة على سيدنا

محمد خير من نطق بالصواب وافضل من اوتي الحكمة وهي علم الشرايع وكل كلام

وافق الحق وترك فاعل الايتاء لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اي المفصول

البين الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او الخطاب الفاصل بين الحق والباطل

وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف واولي الخطر الاطهار جمع طاهر

كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد هو من الظروف المبنية على الضم

المقطوعة عن الاضافة اي بعد الحمد والصلوة والعامل فيه اما نيابتها عن الفعل الاصل

مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة ومهما مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة

له غالباً فحين تضمنت اما الاية لم ذا ... الفاء ولصوق الاسم اقامة اللازم مقام الملزوم وابقاء

لاثره في الجملة فلما هو ظرف ... اشتراط ... لفظاً او معنى لكن علم البلاغة هو المعاني

والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدراً وادقها سراً اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها

يعرف دقايق العربية واسرارها فيكون من ادقها سراً اذ به

لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو يعرف دقايق العربية واسرارها فيكون من ادقها سراً

يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها اي به يعرف ان القرآن معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة

لاشتماله على الدقايق والاسرار الخارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبي صلعم وهو وسيلة الى

الفوز بجميع السعادات فيكون من اجل العلوم قدراً لكون معلومه وغايته الاعجاز والمعلوم ... وجوه

الاعجاز في الاشيا المحتجبة تحت الستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر

الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور المحتجبة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح

ونظم القرآن تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالة على حسب ما يقتضيه العقل لا توالي النطق وضم

للمهملة بعضها

بعضها الى بعض كيف اتفق وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم

القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف السكاكي

اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف نفعاً تمييز

من اعظم لكونه اي القسم الثالث احسنها اي احسن الكتب المشهورة ترتيباً هو وضع كل

شيء في مرتبته ولكونه اتمها تحريراً هو تهذيب الكلام واكثرها اي اكثر الكتب للاصول هو متعلق

بمحذوف يفسره قوله جمعاً لان معمول المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك في الظروف لانها

مما يكفيه رائحة من الفعل ولكن كان اي القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو

هو الزايد المستغني عنه والتطويل هو الزيادة على اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما

في بحث الاطناب والتعقيد وهو ... متعلق لا يظهر معناه بسهولة قابلاً

خبر بعد خبر اي كان قابلاً للاختصار لما فيه من التطويل مفتقراً اي محتاجاً الى الايضاح لما فيه من

التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو والتطويل الفن مختصر يتضمن ما فيه اي القسم الثالث

من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا

كل حكم منكر يجب توكيده ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة وهي الجزئيات المذكورة لايضاح

القواعد والشواهد وهي الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهي اخص من الامثلة ولم آل اي لم اقصر

وهذا التقصير جهداً اي اجتهاداً وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهداً متعدياً الى مفعولين وحذف

المفعول الاول هاهنا والمعنى لم امنعك جهداً في تحقيقه اي المختصر وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته

اي المختصر ترتيباً اقرب تناولاً اي اخذاً من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة

الخطاب م

والتلاوة م

معه

المصدر أي انقص عن المطول ولم ابالغ في اختصار لفظه تقريباً مفعول له لما تضمنه معنى
لم ابالغ أي تركت المبالغة في الاختصار تقريباً لتعاطيه أي تناوله وطلباً لتسهيل فهمه
على طالبيه والضماير للمختصر وفي وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض بانه
لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد
وغيرها فوايد لم اظفر عثرت أي اطلعت في بعض كتب القوم عليها أي على تلك الفوايد
وزوايد لم اظفر أي لم افز في كلام احد بالتصريح بها أي بتلك الزوايد ولا الاشارة
اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها وسميته
تلخيص المفتاح ليطابق اسمه معناه وانا اسأل الله قدم المسند اليه قصداً الى جعل
الواو للحال من فضله حال من ان ينفع به أي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح
او القسم الثالث منه انه أي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي أي محسبي وكافي
ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف واما على حسبي أي وهو نعم الوكيل
فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره في نحو زيد نعم الرجل وعلى كل
تقدير فقد عطف الانشاء على الاخبار ثم رتبت المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور
فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض
منه الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز
عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو الفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن

[illegible]

٣

وعلم كما ستنبه ان شاء الله تعالى مقدمة اخر هذه المقدمة الحصر المقصود في الفنون الثلثة
ذكرها بطريق التعريف العهدي بحذف المقدمة فان لا مقتضي لايرادها بلفظ المعرفة في
هذا المقام والحذف في ان تنوينها للتعظيم والتعليل على ما ينبغي ان يقع بين المحصلين والمقدمة
ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف
عليه الشروع فيه ومقدمة الكتاب لطايفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط
له بها وانتفاع بها فيه وهي ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة
في علم المعاني والبيان وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقصد بذلك والفرق بين
المقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير من الناس الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن
الظهور والابانة يوصف بها المفرد مثل كلمة فصيحة والكلام مثل كلام فصيح وقصيدة
فصيحة قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادي وغيره فانه قد يكون
بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع انه يتصف بالفصاحة
وفيه نظر لانا انما يصح ذلك لو اطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح
ولم ينقل ذلك عنهم والاتصاف بالفصاحة يجوز ان يكون باعتبار فصاحة المفردات على ان
الحق انه داخل في المفرد لانه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى والمجموع
وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة على انه اريد به المعنى الاخير اعني ما ليس
بكلام ويوصف بها المتكلم ايضاً يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن

والوصول والانتهاء يوصف بها الآخران فقط اي الكلام والمتكلم دون المفرد اذ لم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا يتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم وانما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة اولا لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في امر يعمها في التعريف واحد ومنه كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل ومنقطع ثم عرف كلا على حدة فالفصاحة في المفرد ما فوذ في تعريفها ثم قدم الفصاحة المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع مستشزرات اي مرتفعات او مرفوعات يقال استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع الى العلى تضل العقاص في المثنى ومرسل تضل اي تغيب العقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر والضابط هاهنا ان كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة

الرخوة بين التاء

قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها ح

ثم قدم الفصاحة في المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها

٥

الرخوة بين التاء التي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا من المجهورة وقيل ان قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة وان في قوله تعالى الم اعهد ثقلا قريبا من المتناهي فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن ان يكون عربيا وفيه نظر لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على ان هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان فان قلت لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه اي بهجه وحسنه قلت هو ايضا من هذا السريجي منسوب الى السراج ويجوز ان يكون وصف بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كانه بموضع زيت منه سعد وتسميتي كله بهادف وذلك بما يشهد به الفعل والنقل وفيه نظر

لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ به على اللسان
فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة وقد وقع في التنزيل مثل
دأب قوم نوح فذكر الكلمة ربك عبدا ونفس وما سواها فالهمها فجورها
وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية
عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء
اوليا فخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال
والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا يقتضي القسمة الكميات وبقولنا واللاقسمة
النقطة والوحدة وقولنا اوليا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللا
قسمة فقوله ملكة اشعر بان لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا
في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا فيه وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود
دون ان يقول يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا اذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد
التعبير او لم يوجد وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب اما المركب فظاهر واما المفرد
فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك والبلاغة
في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ان فصاحة الكلام والحال
هو الامر الداعي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المراد خصوصية ما
وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيد الحكم
والتاكيد مقتضى الحال وقولك له ان زيدا في الدار مؤكدا بان كلام مطابق

انتهى

لمقتضى

لمقتضى الحال وتحقيق ذلك ان من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال فان
الانكار مثلا يقتضي كلاما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى انه صادق عليه على عكس
ما يقال ان الكلي مطابق للجزئيات وان اردت تحقيق هذا المقام فارجع الى ما ذكرنا
في الشرح في تعريف المعاني وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة
لان الاعتبار اللائق الاول لان التغاير الاين الحال بذلك وهذا عين تفاوت
مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام كونه محلا انما هو بحسب الاعتبار
وهو ان يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفي المقام كونه محلا له
وفي هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال
فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها
يعني ان المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين المقام
الذي يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه
والمسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة
قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند
او متعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه فقوله خلافه
شامل لما ذكرنا وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل تنبيها على عظم
شأن هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه لانه اخصر واظهر لان خلاف الفصل
انما هو الوصل وللتنبيه على عظم شأن الفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه
اي الاطناب والمساواة وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين

مقام البسط فان ازكى نباتا من الاعتبارات اللفظية والمعاني الحقيقة
فيه سواء جاء منه فيين سرح الله امرك اي حسنه ونوره والمخالفة ان
يكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة اعني على خلاف
ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل
الاجلل والقياس الاجل فنحو آل وماء وابى يابى وعور فصيح لانه ثبت عن
الواضع كذلك قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع
السمع بان يكون اللفظ بحيث يمجه السمع ويتبرأ من سماعه نحو الجرشي
في قوله مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشي اي الكريم
النفس شريف النسب والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح
معروف وفيه نظر لان الكراهة في السمع انما هي من جهة الغرابة المفسرة
بالوحشية مثل تكأكأتم وافرنقعوا ونحو ذلك وقيل لان الكراهة في السمع وعدمها
يرجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ وفيه نظر للقطع
باستكراه الجرشي دون النفس مع قطع النظر عن النغم الفصاحة في الكلام
خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها
فصاحتها هو حال من الضمير في خلوصه واحترز به عن مثل زيد اجلل وشعره
مستشزر وانفه مسرج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها لسلم
من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبي وفيه نظر لانه حينئذ يكون قيدا للتنافر

فصيحا

فصيحا لا لان يصدق عليه انه خال عن تنافر الكلمات الغير الفصيحة فليفهم
فالضعف ان يكون تاليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور
بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا
والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحة
هو اسم رجل قبر وصدر البيت وقبر حرب بمكان قفر
قفر اي خال عن الماء والكلاء وذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن
نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك
الجني هذا البيت كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي
والواو في والورى للحال وهو مبتدأ خبره قوله معي وانما مثل بمثالين
لان الاول متناه في الثقل والثاني دونه ولان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع
الكلمات وفي الثاني حروف منها وهو في تكرير امدحه دون مجرد
الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل مثل فسبحه فلا يصح القول بان مثل
هذا الثقل مخل بالفصاحة وذكر الصاحب اسمعيل بن عباد وانه انشد
هذه القصيدة بحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ
هل تعرف فيه شيئا من الهجنة فقال نعم مقابلة المدح باللوم وانما يقابل الذم
والهجاء فقال الاستاذ غير هذا اريد فقال لا ادري غير ذلك فقال
الاستاذ هذا التكرير الذي في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف

الحلق خارج عن حد الاعتدال فذكر ههنا فرقا في علم الضعيف والتعقيد
بان يكون الكلام معقدا أي أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع
واما في النظم بسبب تقديم او تاخير او حذف او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم
المراد
ابن عبد الملك وهو ابن هشام ابن اسمعيل
المخزومي وما مثله في الناس الا بالابيات بسبب الغنيمة ولكل كلمة مع صاحبتها اي
مع كلمة اخرى مصاحبة لها مقام يدليك لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة
في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع
اذا وكذا لكل من ادوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع
وعلى هذا القياس وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار
المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقته للاعتبار
المناسب والمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة
او بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه
وراعيت حاله واراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن الذاتي الداخل
في البلاغة دون العرضي الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية فمقتضى
الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام يعني اذا علم ان ليس
ارتفاع الكلام الفصيح في الحسن الذاتي الا بمطابقته للاعتبار المناسب
على ما يفيده

٨

على ما يفيده تنبيه اضافة المصدر ومعلوم انه لا يرتفع بالبلاغة التي عبارة عن
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى
الحال واحد والا لما صدق انه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة
لمقتضى الحال فليتامل فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ يعني انه يقال كلام بليغ لكن لا من
حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادة المعنى اي الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق
بافادة وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال فظاهر ان
اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار
الالفاظ المفردة والكلم المجردة وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى
الكثرة العامل وقوله يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة حيث
يقال ان اعجاز القرآن من جهة كونه في اعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا
المعنى ولها اي ولبلاغة الكلام طرفان وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى
ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته وما يقرب منه عطف على قوله هو والضمير في منه عائد
الى الاعلى يعني ان الاعلى هو ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز هذا هو الموافق لما في المفتاح وزعم بعضهم
عطف على حد الاعجاز والضمير عائد اليه يعني ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد
الاعجاز وفيه نظر لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الذي هو حد الاعجاز حقيقة
وقد اوضحنا ذلك في الشرح واسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه
وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها

بحسب ما يتفق من عدم اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما
اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت
المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالمطابقة
بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة
يورث الكلام حسنا وفي قوله تتبعها اشارة الى ان تحسين هذه
الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة والى ان هذه الوجوه انما تعد
محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام
دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة والبلاغة في
المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم مما تقدم ان
كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة
مطلقا ولا عكس بالمعنى اللغوي اي ليس كل فصيح غير مطابق لمقتضى
الحال وكذا لجواز ان يكون لاحد ملكة التعبير عن المقصود بكلام فصيح من
غير مطابقة لمقتضى الحال ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو
ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود المراد بلفظ غير
مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا والى تمييز الكلام الفصيح من غيره
والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا
لوجوب الفصاحة في البلاغة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات
الفصيحة

الفصيحة من غيرها المتوقف عليها والثاني اي تمييز الفصيح من غيره منه اي بعضه
ما يبين اي يوضح في متن اللغة كالغرابة وانما قال في متن اللغة اي معرفة اوضاع المفردات
لان اللغة اعم من ذلك يعني به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى ان من
تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او
تخريج فهو غير سالم من الغرابة فهذا تبين فساد ما قيل انه ليس في علم اللغة ان بعض الالفاظ
يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في الكتب المبسوطة في اللغة او في علم الصرف كمخالفة القياس
اذ به يعرف ان الاجلل مخالف دون الاجل او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي
او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يعرف ان مستشزر متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو
اي ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس فالضمير عائد الى ما ومن زعم
انه عائد الى ما يدرك بالحس فقد سها سهوا ظاهرا ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك
العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فعلم ان مرجع البلاغة
بعضه مبين في العلوم المذكورة وبعضه مدرك بالحس فبقي الاحتراز عن الخطأ في
تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي فمست الحاجة الى علمين مفيدين
لذلك فوضعوا علم المعاني للاول وعلم البيان للثاني واليه اشار بقوله وما يحترز به
عن الاول اي عن الخطأ في تأدية المراد علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي
علم البيان وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة
وان كان البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة

الا علم آخر فوضعوا لذلك البديع والبيان ثم بقوله وما يعرف به وجوه
التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر
مقصوده في ثلثة فنون وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي
الأخيرين اعني البيان والبديع علم البيان وبعضهم والثلثة علم البديع
ولا يخفى وجوه كالمناسبة الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه
بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال
وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو
المعنى في طرق مختلفة وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات
جزئية ويجوز ان يراد به نفس الاصول والقواعد المعلومة ولاستعمالهم
المعرفة في الجزئيات قال يعرف به احوال اللفظ العربي اي علم يستنبط
منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد من جزئيات الاحوال المذكورة
بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم وقوله التي
بها يطابق مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست
بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك

ذلك مما

ذلك مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية
من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد انه
علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال
لظهور ان ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتنكير والتقديم
والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك وبهذا خرج عن التعريف
علم البيان اذ ليس البحث فيه عن احوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد
باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات
والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف
بكيفية مخصوصة على ما اشير اليه في المفتاح وصرح به بعض شراحه لا نفس الكيفيات
من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره
والا لما صح القول بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وقد
حققنا ذلك في الشرح واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار
ان التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة لا نفس الجملة وتخصيص اللفظ
بالعربي مجرد اصطلاح لان الصناعة انما وضعت لذلك وينحصر المقصود
من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في الاجزاء لا الكلي في الجزئيات

او انشاء واحوال المسند اليه واحوال المسند واحوال متعلقات الفعل والقصر
والانشاء والفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساوات وانما انحصر فيها لان الكلام
اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم
وهي تعلق احد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا
او غيرهما كما في الانشائيات وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه او سلبه عنه خطأ عما
في هذا المقام لانه لا يشتمل عليه الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم فالكلام ان
كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة
ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين
او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج بينهما
والواقع سلبية او بالعكس فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته
خارج كذلك فانشاء وتحقيق ذلك ان الكلام اما ان يكون نسبته بحيث تحصل من
اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة
في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء او يكون نسبته بحيث يقصد ان لها نسبة
خارجية تطابقه او لا تطابقه لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن وهو الخبر
لابد ان يحصل

ولابد ان يكون بين الشيئين مع قطع النظر عن الذهن لابد وان يكون بين هذين
الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك او سلبية بان لا يكون هذا
ذاك فان القيام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية
او ليست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية والخبر لابد له من مسند اليه ومسند
واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او متصلا كالمصدر واسم
الفاعل واسم المفعول وما اشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر وكل
من الاسناد والمتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة
والكلام البليغ اما زائد على الاصل لفائدة او غير زائد هذا كله ظاهر لكن
لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ او غير زائد هذا كله ظاهر لكن
لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من
الاحوال والمسند اليه مثل التاكيد والتقديم وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان
سبب افرادها وجعلها ابوابا برأسها وقد لخصنا ذلك في الشرح تنبيه على تفسير
الصدق والكذب الذي قد سبق اشارة ما اليه في قوله تطابقه اختلف القائلون بانحصار
الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما فقيل الصدق مطابقته اي مطابقة حكمه للواقع وهو

الخارجي الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه اي كذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته
للواقع يعني ان الشيئين اللذين اوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد وان يكون بينهما نسبة
في الواقع اي مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام فمطابقة تلك
النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين
صدق وعدمها بان يكون احدهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب وقيل صدق الخبر مطابقته
لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها
اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا
معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والمراد بالاعتقاد الحكم
الذهني الجازم والراجح فيعم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم
الاعتقاد فيه فيلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار اللهم الا ان يقال انه كاذب لانه اذا
انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد والكلام في ان المشكوك خبر او ليس بخبر مذكور
في الشرح فليطالع ثمة بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك
لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى
جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا
للواقع ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم المواطاة والتكذيب
راجع الى الشهادة باعتبار

باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو ان هذه الشهادة من صميم
القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية او المعنى انهم لكاذبون
في تسميتها اي تسمية هذا الاخبار شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد
فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف او المعنى انهم لكاذبون
في المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد
واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم
وان كان صادقا في نفس الامر وكانه قيل انهم يزعمون انهم كاذبون في هذا الخبر الصادق
وح لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتامل لئلا يتوهم ان هذا
اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقاد الجاحظ انكر انحصار الخبر
في الصدق والكذب واثبت الواسطة وزعم ان صدق الخبر مطابقته
للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته للواقع
مع اعتقاد انه غير مطابق وغيرهما اي غير هذين القسمين وهو اربعة
اعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة

مع اعتقاد المطابقة او بدونه الاعتقاد اصلا ليس بصدق ولا كذب فكل واحد
من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بالتفسيرين اي السابقين لانه
اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم
مطابقتهما جميعا بناء على ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد
ح وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد
وقد اقتصر في التفسيرين اي السابقين على احدهما بدليل افترى على الله كذبا
ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر
على ما يدل عليه قوله عز وجل اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد
في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد
بالثاني اي الاخبار حال الجنة لا قوله ام به جنة على ما سبق الى بعض
الاوهام غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى
اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير
الصدق لانهم لم يعتقدوه اي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا
يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال
لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة

غير الصدق

غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة
فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا
لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق دليلا على عدم الصدق
بل على عدم ارادة الصدق فليتأمل ورد هذا الاستدلال بان المعنى اي ام به
جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون لا
افتراء له لان الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما
بالكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون حصرا للخبر
الكاذب بزعمهم في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد احوال
الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى او ما يجري بحيث يفيد الحكم
بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وانما قدم بحث الخبر
لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم احوال الاسناد على احوال المسند اليه
والمسند مع تأخر نسبته عن الطرفين لان البحث انما هو عن احوال اللفظ
الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم
والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد
المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية

والا فالجملة الخبرية كثيرا ما تورد لاغراض اخر غير افادة الحكم او لازمه مثل التحسر
والتحزن في قوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى وما اشبه ذلك
بخبره متعلق بقصد افادة المخاطب بخبر اما الحكم مفعول الافادة او كونه اي كون
المخبر عالما به اي بالحكم والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة او لا وقوعها وكونه مقصودا
للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت
المعنى وانتفائه والا فلا يخفى ان مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه ان القيام
ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلي لا مدلول اللفظ ومفهوم اللفظ
فليتفهم ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون
المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لانه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به وليس
كلما افاد انه عالم بالحكم افاد نفس الحكم لجواز ان يكون الحكم معلوما قبل الاخبار
كما في قولنا لمن حفظ التورية وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه
من شانه ان يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم حصول
صورة الحكم في ذهنه وههنا ابحاث شريفة في شرح وقد ينزل المخاطب العالم
بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين
لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما يقال
للعالم التارك للصلاة الصلوة واجبة وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به
لاعتبارات

قد حفظت التوراة

سمحنا

لاعتبارات خطابية كثير في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله
في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون بل تنزيل وجود
الشيء منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت اذ رميت فينبغي اي اذا كان
قصد المخبر بخبره افادة المخاطب فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن
اللغو فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع
النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا وبهذا تبين فساد
ما قيل ان الحكم والتردد فيه متنافيان استغني على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم
لتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له بان
حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحير في ان الحكم بينهما وقوع النسبة او لا وقوعها حسن تقويته اي
تقوية الحكم بمؤكد ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم لكن المذكور في دلائل الاعجاز
انه انما يحسن التاكيد اذا كان للمخاطب ظن في خلافه فليكن وان كان المخاطب منكرا
للحكم وجب توكيده اي توكيد الحكم بحسب الانكار اي بقدره قوة وضعفا يعني يجب
افادة التاكيد اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة
بحسب ازدياد الانكار ازالة له كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى اذ كذبوا في
المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا

ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين
في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان
انتم الا تكذبون وقوله اذ كذبوا مبني على ان تكذيب الاثنين تكذيب للثالث والا
فالمكذب اولا اثنان ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث
انكاريا ويسمى الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول
والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى
الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر
مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
فانه على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر وكثيرا ما نصب على الظرف او على المصدر اي
حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر فيجعل غير السائل كالسائل
اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح اي يشير اليه اي الى غير السائل بالخبر فيستشرف غير السائل
له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق
الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا
اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام

يلوح

يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بانه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد
المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا
ام لا فقيل انهم مغرقون مؤكدا اي انهم محكوم عليهم بالاغراق ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا
لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو جاء شقيق اسم رجل
عارضا رمحه اي واضعا على العرض فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على
العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل
منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان وفي البيت على
ما اشار اليه الامام المرزوقي تهكم واستهزاء كانه يرميه بالضعف والجبن بحيث لو علم ان فيهم
رماحا لما التفت لفت الكفاح ولم تقو يده على حمل الرماح على طريقة قوله فقلت لمحرز لما التقينا
تنكب لا يقطرك الزحام يرميه بانه لم يباشر الشدائد ولم يدفع في مضايق المجامع كانه
يخاف عليه ان يدوس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بنائه
ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد
ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه معه ان يكون معلوما له مشاهدا
عنده كما يقال لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لان مع ذلك المنكر دلائل
دالة على حقية الاسلام وقيل معنى كونه معه ان يكون موجودا في نفس الامر

وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده وقيل معنى
ما ان تأمله شيء من العقل وفيه نظر لان المناسب ح ان يقال ان تأمله المنكر
به لانه لا يتأمل العقل بل يتأمل به نحو لا ريب فيه ظاهر هذا الكلام انه مثال لجعل منكر
الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك وبيانه ان معنى لا ريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب
ولا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم
منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على انه نظير لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه
بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على ما يزيله حتى
صح نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك
التأكيد وهكذا اي مثل اعتبارات الاثبات اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات
في الابتداء وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلب ووجوب التأكيد بحسب الانكار في
الانكار تقول لخالي الذهن ما زيد قائما او ليس زيد قائما وللطالب ما زيد بقائم
وللمنكر والله ما زيد بقائم وعلى هذا القياس ثم الاسناد مطلقا سواء كان انشائيا
او اخباريا منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز كقولنا الحيوان جسم
لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان

وجعل الحقيقة

وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما هو
باعتبار الاسناد واورده هنا في علم المعاني لانهما من احوال اللفظ فيدخل في علم المعاني
وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له
لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا او المضروبية لعمرو عند المتكلم متعلق
بقوله له وبهذا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع في الظاهر وهو ايضا متعلق
بقوله له وبه يدخل ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل او معناه الى ما يكون
هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير هو له
مخلوقا لله او لغيره وسواء كان في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له
وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب
زيد او لا كمرض ومات فاقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف اربعة الاول
ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا كقول المؤمن انبت الله البقل والثاني ما يطابق
الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل والثالث ما يطابق الواقع فقط
كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الافعال كلها وهذا المثال

ثم ذكر في المتن والرابع لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد نحو قولك جاء زيد
وانت تعلم انه لم يجئ دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب ايضا لما تعين
كونه حقيقة لجواز ان يكون المتكلم قد جعل علم السامع بانه لم يجئ قرينة على
انه لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر ومنه اي ومن
الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده
اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه مبني له
يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول سواء كان ذلك
الغير غيرا في الواقع او عند المتكلم في الظاهر فبهذا خرج ما مر من قول الجاهل وهو ظاهر
وان اراد غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل فيكون مجازا عقليا باعتبار
الاسناد الى السبب بتاول متعلق باسناده ومعنى التاول ان تطلب ما يؤول اليه
من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد
عن ان يكون الاسناد الى ما هو له وله اي للفعل وهذا اشارة الى التفصيل والتحقيق للتعريف
ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر
والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند
اليهما فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني

ان الاسناد

١٧

ان الاسناد الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول
به حقيقة كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي الفاعل او المفعول به في المبني
يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول به للملابسة يعني
لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز كقولهم عيشة راضية
فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اعني
فيما بني للمفعول واسند الى الفاعل لان السيل هو الذي يفعم اي يملأ من افعمت
الاناء ملأته وشعر شاعر في المصدر والاولى التمثيل بنحو جد جده لان
الشعر ههنا بمعنى المفعول به ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان لان
الشخص صائم في النهار والماء جار في النهر وبنى الامير المدينة في السبب وينبغي ان
يعلم ان المجاز العقلي يجري في النسبة الغير الاسنادية ايضا من الاضافية
والايقاعية نحو اعجبني انبات الربيع وجري الانهار وقال الله تعالى شقاق
بينهما ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل واجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا
امر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسناد اللهم الا ان يراد بالاسناد
مطلق النسبة وههنا مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح ولكن

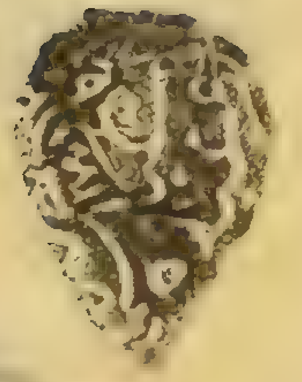
التعريف يتناول بخرج ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات
من الربيع فان هذا الاسناد لا يخرج ... ما هو له في الواقع لكن لا تأول
فيه ... وان كان ... لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب
المريض ونحو ذلك فقوله بتأول يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة
للثبتية وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول لاخراج الاقوال الكاذبة
فقط للتنبيه على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع انه
ليس ذلك من دابه في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجه لنحو قول الجاهل
مع انه يخرج الاقوال الكاذبة ايضا ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز
لاشتراط التأول لم يحمل نحو قوله اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي
على المجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله اي قائل هذا القول لم يعتقد ظاهره
اي ظاهر الاسناد لانتفاء التأول حينئذ لاحتمال ان يكون هو معتقدا للظاهر
فيكون من قبيل قول الجاهل انبت الربيع البقل كما استدل يعني ما لم يعلم ولم يستدل
يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز
الى جذب الليالي في قول ابي النجم ميز عنه اي عن الراس قنزعا عن قنزع

المجيء على نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها ابطئي او اسرعي
حال من الليالي على تقدير القول اي مقولا فيها وان يكن الامر ... مجاز ابدا ان
اي استدل على ان اسناد ميز الى جذب الليالي مجاز بقوله متعلق باستدل
اي بقول ابي النجم عقبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم
او شعر راسه قيل الله اي امره وارادته اطلعي للشمس فانه يدل على انه فعل الله وانه المبدئ
والمعيد والمنشئ والمفني فيكون اسناده الى جذب الليالي بتأول العقل بناء على انه زمان
او سبب واقسامه اي اقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين او مجازيتهما اربعة
لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان لغويتان نحو انبت الربيع البقل
او مجازان لغويان نحو احيا الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض
تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة
اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة وكذا المراد بشباب الزمان زمان
ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان
يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان بان يكون احد الطرفين
حقيقة والآخر مجازا نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه

جي؟ ذا اتي الارض الربيع عكسه ووجه الانحصار في الاربعة على ما ذهب اليه المصنف
ظاهر لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او في معناه فيكون مفردا او كلا مفرد منهما
اما حقيقة او مجاز وهو اي المجاز العقلي في القران على كثير لتجرد الاهتمام كقوله تعالى واذا تليت
عليهم اياته اي ايات الله زادتهم ايمانا اسند الزيادة وهي فعل الله الى الآيات
لكونها سببا يذبح ابناءهم نسب الذبح الذي هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب
امر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله تعالى الى ابليس لان
سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما
نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر
يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية
عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسرع عند تفاقم الشدائد
والمحن او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت
الارض اثقالها اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى المكان وهو
فعل الله حقيقة وغير مختص بالخبر عطف على قوله كثير اي وهو غير مختص بالخبر
وانما قال ذلك لان تسميته بالمجاز في الاثبات وايراده في احوال الاسناد
الخبري توهم اختصاصه بالخبر بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا لان

١٨

البناء فعل العملة وهامان سبب امر وكذا قولك لينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك
وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل
او الترك عنه وكذا قولك ليت النهار جار وقولك اصلاتك تامرك ولابد له اي للمجاز
العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء
القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله
او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع
المسند عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين
والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك
محبتك جاءت بي اليك لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة او عادة
اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند لاستحالة قيام هزم الجند
بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا وانما قال قيامه به ليتم الصدور عنه
مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد وصدوره عطف على استحالة اي
كصدور الكلام عن الموحد في مثل انبت الربيع البقل فانه يكون قرينة



معنوية على ان اسناد الشاب د افنى لا كر الغداة ومر العشي مجاز لا يقال
هذا داخل في الاستحالة لانا نقول لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوي
العقول واحتيج في ابطاله الى الدليل وكونه حقيقة يعني ان الفعل المجاز
العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة
اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما حقيقة
لا يظهر الا بعد نظر وتأمل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند
رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا
في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وفيه
تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم انه لا يجب في المجاز
العقلي ان يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتني
في سرتني رؤيتك ولا ليزيدك في يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد اليه
حقيقة وكذا اقدمني بلدك حق لي على فلان بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة
والقدوم واعترض عليه الامام فخر الدين الرازي بان الفعل لا بد ان يكون
له فاعل



فهو ان كان ما
له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل الا عن فاعل فهو اسند اليه الفعل فلا مجاز
والا فيمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وان فاعل هذه
الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المصنف وفي ظني ان
هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ وانكره السكاكي وقال الذي
عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية
عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه
قرينة للاستعارة هذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوها استعارة
بالكناية وهي ~~ان ينسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به~~ عند السكاكي
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان ينسب اليه شيئا من اللوازم
المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها
شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد
بالربيع الفاعل ~~اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار~~
بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي
الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال وحاصله ان يشبه الفاعل المجازي
بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم تفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب

الحقيقي للانبات يعني القادر والمختار

اليه شئ من لوازم فاعل الحقيقي في تعلق الفعل به وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر
لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها كما
سيأتي في الكتاب وقد ذكرناه وهو يقتضي ان يكون المراد بالفاعل المجازي
هو الفاعل الحقيقي فيلزم ان يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا
معنى لقولنا في صاحبها عيشة وهذا مبني على ان المراد بعيشة وضمير راضية
واحد ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى
الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشئ الى نفسه اللازمة
من مذهبه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة وو
قوعها كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وهذا اولى بالتمثيل ويستلزم ان لا يكون الامر
بالبناء في قوله يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد حينئذ هو العملة انفسهم واللازم
واللازم باطل لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت
الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله
على السمع من الشارع لان اسماء الله توقيفية واللازم باطل لان مثل هذا التركيب
التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بان اسماء الله توقيفية وغيرهم سمع من الشارع

او لم يسمع

او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة
بالكناية لان انتفاء الملزوم والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهبه
في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل
المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية
نشبت بفلان هو السبع حقيقة والسكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم
وليله قائم ومما اشتمل ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر
طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي
والجواب انه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل انه
جعل قوله قد زر ازراره على القمر من باب الاستعارة بالكناية مع ذكر الطرفين
وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية اجاب عن هذه
الاعتراضات بما هو بريء عنه ورأينا تركه اولى احوال المسند اليه اي الامور
العارضة له من حيث انه مسند اليه قدم المسند اليه على المسند لما سيأتي
ان شاء الله تعالى اما حذفه فقدمه على سائر الاحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان
به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند
بلفظ الترك تنبيها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة

اللازم يوجب انتفاء

والجواب

بخلاف

اليه حتى انه اذا لم يذكر فكانه اتى به ثم حذف والمسند فانه ليس بهذه المثابة فكانه

ترك عن اصله فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر لدلالة القرينة عليه

وان كان في الحقيقة هو ركن من الكلام او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من

العقل واللفظ فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند

الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لافتقار اللفظ اليه وانما قال تخييل لان

الدال حقيقة عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن كقوله

قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل لم يقل انا عليل للاحتراز

والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه عنده

القرينة ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا

او ايهام صونه اي ايهام صون المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه

اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له او تأتي الانكار اي تيسره لدى الحاجة

نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على ان المراد زيد ليتأتى لك ان تقول

ما اردت زيدا بل غيره او تعينه والظاهر ان ذكر الاحتراز عن العبث يغني

عن ذلك لكن ذكره لامرين احدهما الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكروا له من

المثال وهو خالق لما يشاء فعال لما يريد اي الله والثاني التوطئة والتمهيد لقوله

او ادعاء التعين نحو وهاب الالوف اي السلطان ونحو ذلك كضيق المقام

عن اطالة الكلام بسبب ضجرة او سآمة او فوات فرصة او محافظة على

وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال اي هذا غزال او

كالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكالاتباع للاستعمال الوارد

على تركه مثل رمية من غير رام او ترك نظائره مثل الرفع على المدح او الذم

او الترحم واما ذكره اي ذكر المسند اليه فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول

عنه او للاحتياط لضعف التعويل اي الاعتماد على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او

زيادة الايضاح والتقرير وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك

هم المفلحون او اظهار تعظيمه لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو امير المؤمنين

حاضر او اهانته اي اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل

السارق اللئيم حاضر او التبرك بذكره مثل النبي عليه السلام قائل هذا القول

او استلذاذه مثل الحبيب حاضر او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي

في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا

يطال الكلام مع الاحباء نحو قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام هي عصاي اتوكأ

عليها وقد يكون الذكر للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على

موقعه وانما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير فبالاضمار لان المقام
المتكلم نحو انا ضربت او الخطاب نحو انت ضربت او الغيبة لتقدم ذكره
اما لفظا تحقيقا او تقديرا واما معنى بدلالة لفظ عليه او قرينة حال
واما حكما واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع
المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر
وقد يترك الخطاب مع معين الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب كل
مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند
ربهم لا يريد بقوله ولو ترى مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حالهم اي تناهت
حالهم في الظهور لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون
راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل
كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص
بها اي برؤية حالهم مخاطب او لا يختص بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف وبا
لعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته

لاحضاره

لاحضاره اي المسند اليه بعينه يعني بتشخصه بحيث يكون ممتازا عن جميع ما عداه
واحترز بهذا عن احضاره باسم جنس نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع
ابتداء اي اول مرة واحترز به عن نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به
اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره
بضمير المتكلم او المخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة
وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما سبق وقيل احترز
بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط تقدم ذكره كما في المضمر الغائب والمعرف بلام
العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه
نظر لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع
نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف ال
التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم
لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا
يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي

كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان الله اسما
لمفهوم كلي لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة او تعظيم
او اهانة كما في الالقاب الصالحة لذلك مثل ركب علي رضي الله عنه وهرب
معاوية او كناية عن معنى يصلح العلم له نحو ابو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا
جهنميا بالنظر الى الوضع الاول اعني الاضافي لان معناه ملازم النار وملابسها
ويلزمه انه جهنمي فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول
وهذا القدر كاف في الكناية وقيل في هذا المقام ان الكناية كما يقال جاء
حاتم ويراد لازمه اي جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رأيت ابا لهب
اي جهنميا وفيه نظر لانه يكون استعارة لا كناية على ما سيجيء ولو كان المراد ما ذكره
لكان قولنا فعل كذا هذا الرجل مشيرا الى كافر وقولنا ابو جهل فعل كذا كناية
عن الجهنمي ولم يقل به احد ومما يدل على فساد ذلك انه مثل صاحب
المفتاح وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى تبت يدا ابي لهب ولا شك ان المراد
به الشخص المسمى بابي لهب لا كافر آخر او ايهام استلذاذه اي وجدان العلم
لذيذا

لذيذا نحو قوله تالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر
او التبرك به نحو الله الهادي ومحمد الشفيع او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير
والتسجيل وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام بالموصولية اي تعريف المسند اليه
بايراده اسم موصول لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك
الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير
الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى مثل هذا
الكلام او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق
له الكلام وقيل تقرير المسند اليه نحو وراودته اي يوسف والمراودة مفاعلة
من راد يرود اذا جاء وذهب فكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت
فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان
يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياه فالمسند اليه هو
التي هو في بيتها عن نفسه متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام

المسند وقيل تقرير

ونزاهة يوسف عليه السلم وطهارة ذيله المذكور اول عليه من امرأة العزيز
او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد عنه ولم يفعل كان في
غاية النزاهة وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة
وقيل هو تقرير للمسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك في امرأة
العزيز او زليخا والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظني
انها مثال لهما ولاستهجان التصريح بالاسم وقد بينته في الشرح او التفخيم
اي التعظيم والتهويل نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا الابهام من
التفخيم ما لا يخفى او تنبيه المخاطب على خطأ نحو ان الذين ترونهم اي تظنونهم
اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث
ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني
او الايماء اي الاشارة الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل
على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة
للاشارة

للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح
والذم وغير ذلك نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي فان فيه ايماء الى ان
الخبر المبني عليه امر من العقاب والاذلال وهو قوله سيدخلون جهنم داخرين
ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد
استوفينا ذلك في الشرح ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر لا يجرد بل
ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى
المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى
التعريض بالتعظيم لشأنه اي لشأن الخبر نحو ان الذي سمك اي رفع
السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز
واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه
امر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه تعريض بتعظيم بناء
بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء اعظم منها وارفع او ذريعة الى تعظيم
شأن غيره اي الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء
الى ان الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب وربما

ويجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه كتابا
لشأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر اي جعله
محققا ثابتا نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان
في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن
زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه
برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل ان الذي سمك السماء اذ ليس
في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبناء بيت لهم فظهر الفرق بين
الايماء وتحقيق الخبر وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم الاشارة
لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز لغرض من الاغراض نحو هذا ابو الصقر فردا
نصب على المدح او على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم
وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر
او التعريض بغباوة السامع حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس كقوله اولئك
آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب
والبعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر

التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين ولامثال هذه المباحث ينظر
فيها اهل اللغة من حيث تبيّن ان هذا مثلا للقريب وذاك للمتوسط وذلك
للبعيد وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا
وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء
يوجب تصوره على اي وجه كان او تحقيره اي تحقير المسند اليه بالقرب نحو هذا الذي
يذكر آلهتكم او لتعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله
منزلة بعد المسافة او تحقيره كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده
عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة
الى كل غائب عينا كان او معنى وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك
المسند اليه بذلك لان المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد او للتنبيه اي تعريف
المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد
الاوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء
الى المفعول الثاني وتقول عقبته بالشيء اذا جعلت الشيء على عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل

ان معنى عند جعل اسم الاشارة يعقب اوصاف على انه متعلق بالتنبيه اى للتنبيه على
ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من اجلها متعلق بجدير اى
حقيق بذلك لاجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه نحو هو الذين يؤمنون
بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
عقب المشار اليه هو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام
الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على ان المشار اليهم
احق بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح
آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة وباللام اى تعريف المسند اليه
باللام للاشارة الى معهود اى حقيقة حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم
والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته و
لقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو ليس الذكر كالانثى اى
ليس الذكر الذى طلبت امرأة عمران كالانثى التى وهبت تلك الانثى
لها اى امرأة عمران فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله قالت
رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه فالذكر اشارة الى ما سبق ذكره

ومنه اللام الداخلة على الموصوف نحو الانسان حيوان ناطق والعلة لفظ موضوع لمعروف ونحو ذلك لانه السوال للماهية

٣٧

كناية فى قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث
لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما يكون للذكور دون الاناث
وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير
اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير
اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة وقد يأتى المعرف بلام
الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة
يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود
من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا
اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة
على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها
فى جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج ومثله قوله تعالى واخاف
ان يأكله الذئب وهذا فى المعنى كالنكرة وان كان فى اللفظ يجرى عليه احكام
المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما
قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما وهو ان النكرة معناها بعض غير معين من جملة

كالدخول

الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وانما يستفاد البعضية من القرينة كما في الدخول

والاكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان

ولكونه في المعنى كالنكرة قد يوصف بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني

وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان

لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا

من حيث تحققها في ضمن الافراد بل في ضمن جميع الافراد بدليل صحة الاستثناء

الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التي لتعريف العهد

الذهني او الاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا

قلنا ان الضمير في انه وقد يأتي وقد يفيد عائد الى اللام المشار بها الى الحقيقة الماهية

باعتبار حضورها الى الحقيقة ولابد في لام الحقيقة من ان يقصد بها الاشارة

الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ليتميز عن اسماء الاجناس النكرات مثل

الرجعى او رجعى واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد ان لام العهد

اشارة الى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان او اثنين او جماعة ولام الحقيقة

اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد فليتأمل وهو اي الاستغراق ضربان

حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة

اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم

العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او اطراف مملكته لانه المفهوم عرفا

لا صاغة الدنيا قيل المثال مبني على مذهب المازني والا فاللام في اسم الفاعل

عند غيره موصول وفيه نظر لان الخلاف انما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون

غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصلة فعل في صورة

الاسم فلابد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء

كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا مما يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين

يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا واستغراق المفرد سواء كان

بحرف التعريف او بغيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع بمعنى انه يتناول

كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين والجمع يتناول كل جماعة بدليل صحة

لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح

اذا كان فيها رجل او رجلان وهذا في النكرة المنفية مسلم واما في المعرف

باللام فلا بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد

على ما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء واشار اليه ائمة التفسير
وقد استوفينا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمه ولما كان ههنا مظنة
اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده
وهما متنافيان اجاب عنه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم
لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي والتعريف انما يدخل عليه اي على الاسم
المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة ولامتناع وصفه
بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل في حكم عليه
حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت
الجمع عند الجمهور وان جوزه الاخفش نحو الدينار الصفر والدرهم البيض
وبالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف لانها
اي الاضافة اخصر طريق الى احضاره في ذهن السامع نحو هواي اي مهوي
وهو اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام
وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد

اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق الجنيب المجنوب المستتبع
والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحزن وتحسر
او لتضمنها اي لتضمن الاضافة تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرهما
كقولك في تعظيم المضاف اليه عبدي حضر تعظيما لك بانك عبد الخليفة
او في تعظيم المضاف عبد الخليفة ركب تعظيما للعبد بانه عبد الخليفة او في تعظيم غير المضاف اليه
عبد السلطان عندي تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان عنده وهو غير المسند
اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله او غيرهما او لتضمنها
تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما
نحو ولد الحجام جليس زيد او لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا
او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم
البعض على البعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات
واما تنكيره اي تنكير المسند اليه فللافراد اي للقصد الى فرد مما يقع عليه اسم
الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي للقصد

على نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية وهو غطاء التعامى عن آيات الله
تم وفى المفتاح انها للتعظيم اى غشاوة عظيمة او التعظيم او التحقير كقوله له حاجب
اى مانع عظيم فى كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب العرف حاجب اى مانع حقير
فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان
من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو
الطبقة والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما فى الابل او تقديرا كما فى
الرضوان وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى ان بينهما فرقا قال وقد جاء التنكير
للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل اى ذوو عدد كثير هذا ناظر
الى التكثير وذوو آيات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل معا نحو
ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد والنوعية نحو قوله تعالى
والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة هى
نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه
وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب ومن تنكير غيره للتعظيم
نحو فاذنوا بحرب

فاذنوا بحرب من الله ورسوله اى بحرب عظيم وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا
اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا
للنوعية لا للتأكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع
ما ضربته الا ضربا على ان يكون المصدر للتأكيد لان مصدر ضربته لا يحتمل غير
الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره واعلم ان التنكير
بمعنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صح لفظ البعض كما فى قوله تعالى ورفع بعضهم فوق
بعض درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى واما
وصفه اى وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق
بمعنى المصدر وهو انسب ههنا واوفق بقوله واما بيانه واما الابدال منه اى
اما ذكر النعت له فلكونه اى الوصف بمعنى المصدر والاحسن ان يكون بمعنى النعت على
ان يراد باللفظ احد معنييه وبضميره معناه الآخر على ما سيجيء فى البديع
مبينا له اى للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض
العميق يحتاج الى فراغ يشغله فان هذه الاوصاف مما توضح الجسم وتقع تعريفا له

ونحوه في الكشف اي مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن
وصف المسند اليه قوله الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا فان الالمعي
معناه الذكي المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه
لانه اما مرفوع على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة
والبر والتقى جمعا او منصوب على انه صفة لاسم ان او بتقدير اعني او لكون الوصف
مخصصا للمسند اليه اي مقللا اشتراكه او رافعا احتماله وفي عرف النحاة التخصيص عبارة
عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
نحو زيد التاجر عندنا فان وصفه بالتاجر رفع احتمال التاجر وغيره او لكونه اي الوصف
مدحا او ذما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل
ذكره اي ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا او لكونه تاكيدا نحو امس الدابر
كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود
وتفسيره كقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد
منها الى الجنس

منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واما
توكيده اي توكيد المسند اليه فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله
اعني جعله مستقرا متحققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن
المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه قيل
المراد تقرير الحكم نحو انا عرفت او المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا
غيري وفيه نظر لانه ليس من تاكيد المسند اليه في شيء وتاكيد المسند اليه لا يكون لتقرير
الحكم قط وسيصرح المص بهذا او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص
الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع
بعض غلمانه او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي غير زيد
وانما ذكر زيدا على سبيل السهو او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم
او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت
الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد
واحد كقولك بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم واما بيانه اي تعقيب

المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد
ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون
عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها
... فان الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس اسما يختص بها وقد يجيء عطف
البيان لغير الايضاح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس
ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح
لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك واما الابدال منه اي من المسند اليه
فلزيادة التقرير من اضافة المصدر الى المفعول او من اضافة البيان اي الزيادة
التي هي التقرير وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال في التأكيد
للتقرير وههنا لزيادة التقرير ومع هذا فلا يخلو عن نكتة لطيفة وهي
ان الغرض من البدل هو ان يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة
تحصل التقرير تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس

التقرير والتحقيق

التقرير والتحقيق نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وتحصيل التقرير بالتكرير
وجاءني القوم اكثرهم في البدل البعض وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال وبيان
التقرير فيهما ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كانه مذكور اما في البعض
فظاهر واما في الاشتمال فلان معناه ان يشتمل المبدل منه على البدل لا
كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا
له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة
له وبالجملة يجب ان يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني
زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره ولهذا
صرحوا بان نحو جاءني زيد اخوه بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة
ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل ايضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم
يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام واما العطف اي جعل الشيء
معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو
فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بان

بأن المجيئين كانا معا او مترتبين مع مهلة او بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار
عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع انه ليس من عطف
المسند اليه وعما يقال من انه احترازا عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو من غير عطف فانه
ليس اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل ان يكون اضرابا او غلطا او
اعتراضا عن الكلام الاول على ما عليه الشيخ في دلائل الاعجاز او لتفصيل المسند
او بلا مهلة بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده او بلا
مهلة لكن اي مع اختصار واحترز بذلك عن نحو جاءني زيد وعمرو
وبعده بيوم او بسنة نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم
حتى خالد فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند الا ان الفاء يدل على
التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي وحتى على ان اجزاء ما قبلها
مترتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس فمعنى تفصيل المسند فيها
ان يعتبر تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا من حيث انه اقوى اجزاء المتبوع
او اضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي فان قلت في هذه الثلثة ايضا

تفصيل المسند

تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل او لتفصيلهما معا قلت فرق بين ان يكون الشيء
حاصلا من شيء وبين ان يكون مقصودا منه وتفصيل المسند اليه في هذه الثلثة
وان كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الاثلثة لاجله لان الكلام اذا
اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات او النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام
ففي هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كانه امر كان معلوما وانما سيق الكلام
لبيان ان مجيء احدهما كان بعد الآخر فليتأمل وهذا البحث مما اورده الشيخ
في دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى
الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك
جميعا ولكن ايضا للرد الى الصواب الا انه لا يقال لنفي الشركة حتى
ان نحو ما جاءني زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد
انهما جاءاك جميعا وفي كلام النحاة ما يشعر بانه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء
عنهما جميعا او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى محكوم عليه آخر نحو جاءني زيد بل عمرو
او ما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع

اي صرف الحكم الى التابع

ومعنى الاضراب عن المتبوع ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه لا ان ينفي عنه
الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في
المنفي ان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت
عنه او بتحقق الحكم له حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو ان عمرا
لم يجئ كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون
معنى ما جاءني زيد بل عمرو ان عمرا جاءك كما هو مذهب الجمهور ففيه اشكال
او الشك من المتكلم او التشكيك للسامع اي ايقاعه في الشك نحو
جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال

[illegible]

مبين او التخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما انه في
الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل
وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي
اللفظ مطابق له فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه
لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو فالباء
في قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها في قولهم خصصت فلانا بالذكر اي ذكرته دون غيره كانك
جعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر اي منفردا به والمعنى ههنا
جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند
كما يقال في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك واما
تقديمه اي تقديم المسند اليه فلكون ذكره اهم ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام
بل لا بد ان يبين ان الاهتمام من اي جهة وباي سبب فلذا فصله بقوله اما
لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم
فقصدوا ان يكون في الذكر مقدما ولا مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك
الاصل اذ لو كان امر يقتضي العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فان مرتبة العامل
التقديم على المعمول واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا

اليه اي الى الخبر كقوله الذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت
في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني بدليل ما قبله بان امر الاله واختلف
الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا
يقول به واما التعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل علة التعجيل المسرة او التطير علة التعجيل
المساءة نحو سعد في دارك لتعجيل المسرة والسفاح في دار صديقك لتعجيل المساءة واما
الايهام انه اي المسند اليه لا يزول عن الخاطر لكونه مطلوبا او انه
يستلذ به لكونه محبوبا واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه او تحقيره او ما
اشبه ذلك قال الشيخ عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه ان ولي المسند اليه حرف النفي اي وقع
بعدها بلا فصل الفعل ولم يقل نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول
لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم اي ثبوته لغيره على الوجه الذي
نفي عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك لان التخصيص انما
هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به
دونه ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع
ثبوته للغير لهذا

سواك

او انفرادك

الاول
لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول
لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفيها عنه وهما متناقضان ولا ما انا رأيت احدا لانه
يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد من الناس لانه قد نفي عن
المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره على وجه العموم في
المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه
يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر
عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما
فعام وان خاصا فخاص وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح والا
اي وان لم يل المسند اليه حرف النفي بان لا يكون في الكلام حرف نفي او يكون حرف
النفي متأخرا عن المسند اليه فقد يأتي التقديم للتخصيص ردا على زعم انفراد غيره اي غير
المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي مشاركة الغير فيه اي في الخبر الفعلي
نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر قلب او زعم مشاركته
لك في السعي فيكون قصر افراد ويؤكد على الاول اي على تقدير كونه ردا على من زعم الانفراد

انفراد الغير به نحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي لانه الدال على نفي شبهة ان
الفعل صدر عن الغير ويؤكد على الثاني اي على تقدير كونه ردا على زعم المشاركة نحو
وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشترك لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك
الغير في الفعل والتأكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع وقد يأتي لتقوي الحكم
وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى تحقيق انه يفعل اعطاء
لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرار الاسناد الجزيل وسيرد عليك تحقيق
معنى التقوي وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي التقديم للتخصيص وقد يأتي للتقوي فالاول نحو
انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى التخصيص لعدم السعي والثاني نحو انت لا تكذب
وهو لتقوي الحكم المنفي وتقريره فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب لما فيه من تكرار الاسناد
المفقود في لا تكذب واقتصر المص على مثال التقوي ليتفرع عليه التفرقة بينه وبين
التأكيد المسند اليه كما اشار اليه بقوله وكذا من لا تكذب انت يعني انه اشد لنفي الكذب
من لا تكذب انت مع ان فيه التأكيد لان انت اي لان لفظ انت او لان لا تكذب انت لتأكيد
لتأكيد المحكوم عليه بانه هو الضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو او
او التجوز والنسيان لا لتأكيد الحكم لعدم تكرار الاسناد وهذا الذي ذكر من ان التقديم للتخصيص
تارة هو التقوي

تارة هو التقوي وتارة آخر ان بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد
التقديم تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون
تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد وذلك اي تخصيص جنس او تخصيص
الواحد لان اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين اعني الواحد منه
ان كان مفردا او اثنين ان كان مثنى والزائد عليه ان كان جمعا فاصل
النكرة المفردة ان يكون لواحد من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد
يقصد به الواحد فقط والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز انه لا
فرق بين المعرفة والنكرة في انه ان بني عليه فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي
ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان التقديم يفيد التخصيص
لكن خالفه في شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ انه ان ولي حرف النفي فهو
للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا
كان الفعل او منفيا ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع
منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوي وان كان مضمرا فقد يكون

بتنوين وقد يكون للتخصيص عند تعذر قرينة تأتي ما يليه في النفي وغيره ودليل هذا أن رفعه
بقوله إلا أنه فإن التقديم يفيد الاختصاص لكن جاز تقدير كونه أي المسند إليه في الأصل
مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط لأن الفاعل اللفظي لا يفيد التخصيص لفظا كما في أنا قمت
فإنه يجوز أن يقدر أن الأصل قمت أنا فيكون أنا فاعلا معنى وتأكيدا لفظا و
قدر عطف على جاز يعني أن إفادة التخصيص مشروط بشرطين أحدهما جواز
التقدير والآخر أن يعتبر ذلك أي يقدر أنه كان في الأصل مؤخرا وإلا
أي وإن لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم إلا تقوي الحكم سواء جاز تقدير
أن أصله التأخير كما مر في أنا قمت ولم يقدر أو لم يجز تقدير التأخير أصلا
نحو زيد قام فإنه لا يجوز أن يقدر أن أصله قام زيد لتقدم ما سنذكره ولما كان
مقتضى هذا الكلام أن لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للتخصيص لأنه إذا أخر فهو
فاعل لفظا لا معنى استثنى السكاكي وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله في الأصل
مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا
وهذا معنى قوله واستثنى السكاكي المنكر بجعله من باب وأسروا النجوى الذين
ظلموا أي على القول بالإبدال من الضمير يعني قدر أن الأصل في رجل جاءني جاء

جاءني رجل

٣٦

جاءني رجل على أن رجل ليس بفاعل وهو بدل من الضمير في جاءني كما ذكر
في قوله وأسروا النجوى الذين ظلموا أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وإنما
جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص إذ لا سبب له أي للتخصيص سواه
أي سوى تقدير كونه مؤخرا في الأصل على أنه فاعل معنى ولولا أنه مخصص
لما صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص
التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المعرف فإن قيل
فيلزمه إبراز الضمير في مثل جاءني رجلان وجاءوني رجال والاستعمال
بخلافه قلنا ليس المراد أن المرفوع في مثل قولنا جاءني رجل بدل لا
فاعل فإنه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد أن نحو قولنا
رجل جاءني يقدر أن الأصل جاءني رجل على أن رجلا بدل لا فاعل ففي قولنا رجال
جاءوني يقدر أن الأصل جاءوني رجال فيما قال أي السكاكي وشرطه أي شرط جعل
المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا
رجل جاءني على ما مر أن معناه رجل جاءني لا امرأة أو لا رجلان دون قولهم شر أ

اي ذا ناب فان فيه نوعا من التخصيص اما على التقدير الاول يعني تخصيص الجنس
فلامتناع ان يراد التخصيص يعني تخصيص للبصر شر لا خير لان المهر لا يكون
الا شرا واما على التقدير الثاني يعني تخصيص الواحد فلنبوه عن مظان استعماله
اي نبوه تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر
شر لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما
اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع
من التخصيص تفظيع شأن الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل
ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا
نوعيا والمانع انما كان من تخصيص الجنس او الواحد وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي
نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما
بقيا على حالهما اي الحالهما الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم
التابع اولى فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم وكذا تجويز الفسخ في التابع
دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديمه انما هو عند كونه تابعا والا فلا امتناع
في نحو زيد قائم انه كان في الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ

كما يقال في جرد قطيفة ان جردا كان في الاصل صفة فقدم وجعل مضافا
وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة الا في العطف في
ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بانه في حالة تقديم الفاعل يجعل
مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف خلوه عن التابع فاسد لان
هذا اعتبار محض ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم
لحصوله اي التخصيص بغيره اي غير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي من التهويل و
غيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكي لم يصرح بان لا سبب
للتخصيص سواه لكن يلزم ذلك من كلامه في المقام حيث قال انما يرتكب ذلك
الوجه البعيد في المنكر لفوات شرط الابتداء بنحوه ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر
شر لا خير وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره
شر لا خير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي
لتضمنه اي لتضمن قائم الضمير مثل قام فيه فيحصل للحكم تقوي وشبهه اي شبه السكاكي
مثل قائم المتضمن للضمير بالخالي عنه اي عن الضمير من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل

واما التوابع فيحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو ان يفسخ كونه تابعا ويقدم واما الفاعل

وانت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار يقال تقوى به لم يفد لفظه ويخ بحوف
النسخ ويشبه بلفظ الاسم مجردا اعطف على التضمن يعني لن قوله يقرر من شعر
بانه فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى في زيد قائم فالاول لتضمن الضمير
والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه
اي مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر ايضا جملة ولا عومل قائم مع الضمير معا
ملتبسا اي معاملة الجملة في البناء في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم وبما
يري تقديمه اي من المسند اليه الذي يري تقديمه على المسند كما اللازم لفظا مثل
دعيرا اذا استعمل على سبيل الكناية في مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا
تبخل وانت لا تجود من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بالمثل
والغير انسان آخر مماثل للمخاطب او غير مماثل بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية
لانه اذا نفي عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود بنفيه
من غيره مع اقتضائه محلا يقوم به انما يري التقديم في مثل هذه الصورة كما اللازم
لكونه اي التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لان الغرض منهما
اثبات الحكم بطريق الكناية التي ابلغ من التصريح والتقديم لافادته التقوي
اعون على ذلك

اعون على ذلك وليس معنى قوله كما اللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد
انه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير لكنه لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص
على ذلك الشيخ في دلائل الاعجاز وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند
المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد
نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من الافراد الانسان بخلاف
ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد
لئلا فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي
الشمول وذلك اي كون التقديم يفيد العموم دون التأخير لئلا يلزم ترجيح التأكيد
وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله على التأسيس وهو ان يكون لافادته
معنى جديد مع ان التأسيس راجح لان الافادة خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح
التأكيد على التأسيس اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة
اما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام للانسان لا بنفي القيام عنه
لان حرف السلب وقع جزءا من المحمول واما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل
على كمية افراد الموضوع مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان واذا كان

لم يقم موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد
لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع
نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق ولانه قد حكم في المهملة
بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها
وايا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفيه عما صدق
عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة لنفي الحكم
عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجبة الموضوع اما بنفي الحكم عن كل
فرد او نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض وايا ما كان يلزمه نفي الحكم عن
الجملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض
واذا كان انسان لم يقم بدون الكل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن
كل فرد لم يكن فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك كان كل للتاكيد المفيد
الاول فيجب ان يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل للتاسيس معنى آخر
ترجيحا للتاسيس على التاكيد واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان

لنفي القيام عن البعض وصدق نفيه

سالبة مهملة

سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية
النفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم يسبق لما كان هذا خلاف الحق لما
عندهم من ان المهملة في قوة الجزئية بينه بقوله لورود موضوعها اي موضوع
المهملة في سياق النفي حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفي الحكم عن
كل فرد واذا لم يقم انسان بدون كل معناه النفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد
دخول كل ايضا كذلك كان كل التاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي القيام
عن جملة الافراد ليكون كل التاسيس معنى آخر وذلك لان لفظة في مقام لا يفيد
الا احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة والحاصل ان
التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي الشمول والتاخير لعموم السلب وشمول
النفي فبعد دخول كل يجب ان يعكس هذا ليكون كل للتاسيس الراجح دون التاكيد
المرجوح وفيه نظر لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى يعني الموجبة المهملة
المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية يعني
السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما هو فائدة الاسناد الى المسند اليه وهو
لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد والمفيد المعنى بالاسناد الى

هذا خلاف

كل

كل لان الانسان صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد
الى كل انسان مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى الانسان فيكون كل تأسيسا لا له
للتأكيد لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان
هذا المعنى انما افاده الاسناد الى اللفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل تأكيدا له و
حاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل
عليه قبل كان للتأكيد ولا يخفى ان انما يصح على تقدير ان يراد به التأكيد ا
الاصطلاحي اما لو اريد بذلك ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا
بدونه فانه في المعنى الممنوع وح يتوجه ما اشار اليه بقوله ولان الصورة الثانية
يعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن الجملة فاذا حملت
عن كل فقد افادة النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثانية اي على افادة
النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة
لا عن كل فرد لا يكون كل تأسيسا بل تأكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه
وح فلو جعلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مستلزم مثل لم يقم انسان لم يلزم
ترجيح احد التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس اصلا بل انما لزم ترجيح احد التأكيدين

التأكيدين على الآخر

لفظ آخر

هذا

التخيير

على الآخر وما يقال ان دلالة لم يقم انسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام
ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا ففيه نظر اذ لا يشترط
في التأكيد اتحاد الدلالتين لم يكن كل انسان لم يقم على تقدير كونه نفي الحكم عن الجملة
تأكيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى بالالتزام ولان النكرة المنفية اذا
عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانه قد
بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لا بد له من مبين
ولا محالة هاهنا شيء يدل على ان الحكم فيها على كمية افراد الموضوع ولا نعني
بالسور سوى هذا وح يندفع ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم السور فالعبد
القاهر ان كانت اي كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء
كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو ما كل ما يتمنى المرء
يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غيره فعلا نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا
او معمولة للفعل المنفي الظاهر انه عطف على داخلة وليس بسديد لان الدخول
في حيز النفي شامل لذلك وكذا لو عطفنا على اخرت بمعنى او جعلت معمولة
لان التاخير عن اداة النفي ايضا شامل له اللهم الا ان يخصص التاخير بما اذا لم يدخل
الاداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال والمعمول اعم من ان يكون فاعلا او مفعولا

او تأكيد الاخير منهما وعند ذلك نحو ما جاء القوم كلهم في تأكيد الفاعل او ما جاء كل القوم
في الفاعل وقدم التأكيد لانه كلا اصل فيه او لم آخذ كل الدراهم في المفعول المتأخر
او كل الدراهم لم آخذ في المفعول المقدم وقوله آخذ الدراهم كلها او الدراهم
كلها لم آخذ في النفي جمع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل
الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كان كل
في المعنى فاعلا للفعل او الوصف لبعض المذكور في الكلام او افاد تعلقه اي تعلق الفعل
او الوصف به اي ببعض ان كان كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف وذلك بدليل الخطاب
وشهادة الذوق والاستعمال والحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي بدليل قوله تعالى والله لا يحب
كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين والا اي وان لم
يكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم
النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عليه الصلوة
والسلام لما قال له ذو اليدين اسمه واثلة الصحابي اقصرت الصلوة بالرفع فاعل
قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن هذا قول النبي صلى الله عليه وآله
والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على شمول النفي وعمومه لوجهين احدهما
ان جواب

ان جواب ام اما بتعيين احد الامرين او نفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي
نفي الجمع بينهما لانه عارف بان الكائن احدهما والثاني ما روي انه لما قال
النبي صلى الله عليه وآله كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد
كان ومعلوم ان ثبوت البعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن
المجموع وعليه اي على عموم النفي كل فرد قوله قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا
كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب ولافادة
هذا المعنى عدل عن النصب المستغني عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه اي
الى الاضمار اي لم اصنعه واما تاخيره اي تاخير المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند
وسيجي بيانه هذا اي الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك
في المقامات المذكورة كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على
خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر
كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو
الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم القرينة وتلك عليه
هذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس
المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر في احد القولين اي قول

من يجعل المخصوص خبر مبتدإ محذوف واما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره
فيحتمل ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص ويكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل نعما
نعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة وقولهم هو او هي زيد قائم
مكان الشأن او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم
واعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان في الكلام مؤنث غير
فضلة فقوله هي زيد عالم تجرد قياسي ثم علل وضع المضمر موضع المظهر في البابين
بقوله ليتمكن ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع
لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظر السامع ما يعقب
الضمير ليفهم به معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان المحصول بعد الطلب
اعز من المنساق بلا تعب ولا يخفى ان هذا لا يحسن في باب نعم لان السامع
ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار وقد
يعكس وضع المضمر موضع المظهر بوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الذي وضع
موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه
بحكم بديع كقوله كم عاقل عاقل هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل متناهى

اعيت اي اعجزته

اعيت اي اعيته واعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل
جاهل تلقاه مرزوقا فاهذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير
المتقن من نحو الامور عالما زنديقا كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم
فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل
مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه
ليرى السامعين ان هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام
حائرة والعالم زنديقا فالحكم البديع هو الذي اثبت للمسند اليه المعبر عنه
باسم الاشارة والنحو عطف على كمال العناية بالسامع كما اذا كان السامع
فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا والنداء على كمال بلادته اي بلادة
السامع بانه لا يدرك غير المحسوس او على كمال فطانته بانه غير المحسوس عنده بمنزلة
المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة
موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قوله تعاللت
اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي احزن من شجى بالكسر اي صار
حزينا لا من شجى بالفتح بمعنى نشب العظم في حلقه وما بك علة تريدين

تريدين

فتلقى قد ظفرت بذلك اي بقتله كان بمقتضى الظاهر ان يقول به لانه ليس
بمجوسي فعدل الى ذالك اي ان قتله قد ظفر بالمجوسى
بالذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الذي وضع موضع المضمر غيره
اي غير اسم الاشارة لزيادة التمكين اي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع نحو
قل هو الله احد الله الصمد اي الذي يصمد اليه ويقصد في الحوائج لم يقل هو الصمد ونظيره
ونظيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين
من غيره اي من غير باب المسند اليه نحو قوله وبالحق اي بالحكمة المقتضية
للانزال انزلناه اي القرآن وبالحق نزل حيث لم يقل وبه نزل او
ادخال الروع عطف على زيادة التمكين في ضمير السامع وتربية المهابة
هذا كالتاكيد لادخال الروع او تقوية داعي المامور مثالهما اي مثال
التقوية مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا
انا امرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غير
باب المسند اليه فاذا عزمت فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من
تقوية الداعي الى التوكل عليه لدلالة على ذات موصوفة بصفات كاملة من

القدرة

القدرة وعيدها او الاستعطاف اي طلب العفو والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي
اتاك مقرا بالذنوب وقد دعاكا لم يقل انا العاصي اتيتك على ان يكون العاصي
بدلا لما في لفظ عبدك من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة
قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند
اليه ولا النقل مطلقا مختص بهذا القدر اي بان يكون عن الحكاية الى الغيبة
ولا يختص العبارة عن التسمية بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا اي
سواء كان كل منها واردا في الكلام او كان مقتضى الظاهر ايراده ينتقل
الى الاخر فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين ولفظ
مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات
بالنظر الى الامثلة ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذ من
التفات الانسان عن يمينه الى شماله وبالعكس كقوله اي قول امرئ القيس تطاول
ليلك خطاب لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلي بالاثمد بفتح الهمزة وضم
الميم اسم موضع والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من
طرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى
باخر منها اي بطريق اخر من الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف

مبحث التفات

التفات

ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا انا زيد و
وانت عمرو ونحو نحن اللذون صبحوا الصباحا وقوله تعالى اياك نستعين واهدنا
الصراط المستقيم وانعمت عليهم فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي
جار على اسلوبه ومن زعم ان مثل يا ايها الذين آمنوا التفات والقياس
آمنتم فقد سها على ما تشهد به كتب النحو وهذا اي الالتفات بتفسير
الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد
عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر
ان يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل عنه الى طريق آخر فيتحقق
الالتفات عند السكاكي بتعبير واحد وعند الجمهور مخصوص بالاول حتى
لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده
من غير عكس كما في تطاول ليلك مثال الالتفات من التكلم الى
الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون ومقتضى الظاهر ارجع و
والتحقيق ان المراد ما لكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان
مقتضى ظاهر السوق اجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل
عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين ومثال الالتفات

آمنتم

فطرني

من التكلم الى الغيبة

من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي من التكلم الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر
فصل لربك وانحر ومقتضى الظاهر لنا ومثال الالتفات من الخطاب الى التكلم
قول الشاعر طحا اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب ومعنى طروب
في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب تصغير بعد
للقرب اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب عصر ظرف مضاف الى الجملة الفعلية اعني
قوله حان مشيب يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في بك الى التكلم ومقتضى
الظاهر يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني والمعنى يطالبني القلب
بوصل ليلى وروي تكلفني بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي
شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب وقد شط
اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز
ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز
ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل
ومثال الالتفات من الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم وجرين بهم والقياس
بكم ومثال الالتفات من الغيبة الى التكلم قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا

في الفلك

فسقناه الى بلده ومقتضى الظاهر فساقه اي ساق الله ذلك السحاب واجراه الى بلد ميت
ومثال الالتفات من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين اياك نعبد ومقتضى
اياه ووجهه اي وجه حسن الالتفات ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان
ذلك الكلام احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع
وكان اكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا
وجه حسن الالتفات على الاطلاق وقد يختص مواقعه بلطائف عند هذا الوجه العام كما في
سورة الحمد فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد من قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا
للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات
العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة الصفات يعني
مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه
اضيف مالك الى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك
لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي اقبال العبد على ذلك الحقيق والخطاب بتخصيصه
بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات فالباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب
يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة
وعموم جميع المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من

التقديم

تطرية

واللطيفة
اللطيفة
واللطف

من التقديم المفعول وفي اللطيفة المختصة بهذا الموقع هذا الالتفات هي ان فيه
تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من
نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام
منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى اي الظاهر
تلقي المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اي تلقي المتكلم المخاطب بغير ما يترقب
المخاطب والباء في بغير للتعدية والباء في بحمل كلامه للسببية اي انما تلقيه بغير ما
يترقب بسبب انه حمل كلامه اي الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراده
اي خلاف مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده تنبيها للمخاطب على انه
اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج
للقبعثرى اي حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد
هذا مقول قول الحجاج مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا مقول القبعثرى ابرز
وعيده في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس
الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشهب اي الذي
غلب بياضه حتى ذهب سواده ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على
الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان
اي في الغلبة وبسط اليد اي الكرم والمال والنعمة جدير بان يصفد اي يعطي

لا ان يصفد

خلاف الظاهر

الحجاج

من اصفه لا ان يصفه اي يقصد من صفه او السائل عطف على المخاطب اي
تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال
تنبيها للسائل على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله او المهم له كقوله تعالى يسئلونك
يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف
القمر في زيادة النور ونقصانه فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو
ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من
المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها
وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسئلوا عن ذلك
لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم
غرض به وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوا
لدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل وعن بيان ما ينفقون
ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصرف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها
لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها ومنه اي من خلاف المقتضى الظاهر
التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه
نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى

يصعق

والتجارة

يصعق ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى ان الدين لواقع
مكان يقع ونحوه اي التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم
مجموع له الناس مكان يجمع وههنا بحث وهو ان كلا من اسمي الفاعل والمفعول
قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب اصل الوضع فيكون كل منهما
ههنا في موقعه واردا على مقتضى الظاهر والجواب ان كلا منهما حقيقة فيما تحقق
فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه ومنه
اي من خلاف المقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر
مكانه نحو عرضت الناقة على الحوض مكان عرضت الحوض على الناقة اي
اظهرته عليها لتشرب وقبله اي القلب السكاكي مطلقا فقال انه مما يورث
الكلام ملاحة ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق
انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحة التي اورثها نفس القلب قبل كقوله ومهمه
اي مفازة مغبرة اي مملوة بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون
لون ارضه سماؤه على حذف المضاف اي لونها يعني لون السماء والمصراع الاخير من باب
القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون الارض والاعتبار اللطيف هو المبالغة

واقعا

سواء كان متضمنا اعتبارا لطيفا او لا

في وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الارض في ذلك
مع ان الارض اصل فيه والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد اي رده لانه
عدول عن الظاهر بغير نكتة يعتد بها كقوله فلما ان جرى سمن عليها كما
طينت بالفدن السياعا الفدن القصر والسياع الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت
الفدن بالسياع يقال طينت السطح والبيت ولقائل ان يقول انه يتضمن
من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن
بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة
الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن
فلما مر في حذف المسند اليه كقوله ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني
وقيار بها لغريب الرحل هو المنزل والماوى وقيار اسم جمل
قيل للشاعر وهو ضابي بن الحارث كذا في الصحاح وقيل اسم غلام له ولفظ البيت
خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار
والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع
ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون قيار عطفا على محل اسم

ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر
لفظا او تقديرا واما اذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز ان يكون هو عطفا على محل
اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل
مثل ان زيدا وعمرو لذاهب وهو جائز ويجوز ان يكون قيار مبتدأ والمحذوف
خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها وكقوله نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض والرأي مختلف فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا اي نحن
بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر الاول بقرينة الثاني وفي البيت السابق
بالعكس وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو منطلق فحذف للاحتراز عن العبث من
غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود او حاضر او واقف او بالباب
او ما اشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على
مطلق الوجود وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر
بان المراد فاذا زيد بالباب او حاضر او نحو ذلك وقوله ان محلا وان مرتحلا وان
في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الآخرة ارتحالا
والمسافرين قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا لقصد

الا اختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل ولضيق المقام اعني المحافظة
على الشعر وللاتباع الاستعمال لاطراد الحذف في شرات ما الاوان ولدا وقد وضع سيبويه
في كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ما الاوان ولدا وقوله نعم قل لو انتم تملكون
خزائن رحمة ربي فقوله انتم ليس بمبتدأ لان لو انما يدخل على الفعل بل هو فاعل
فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول احترازا عن العبث لوجود المفسر
ثم ابدل من الضمير المتصل ضمير المنفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند
المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم او جملة وقوله نعم فصبر جميل اي فامري صبر جميل ففي الحذف
نكتة لفائدة بامكان يحتمل الامرين حذف المسند والمسند اليه اي فصبر جميل اجمل او
فامري فصبر جميل ففي الحذف تكثير لفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف
ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما ولا بد للحذف من قرينة دالة عليه ليفهم المعنى كوقوع
الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله فحذف المسند
لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق
والدليل على ان المرفوع فاعل والمحذوف فعله انه جاء عند عدم الحذف كذلك
كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن خلقهن

العزيز العليم وكقوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي
انشأها اول مرة وهو بكل خلق عليم او مقدر عطف على محقق
نحو قول ضرار بن نهشل يرثي يزيد بن النهشل ليبك يزيد كانه قيل من
يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة لانه كان ملجأ
للاذلاء وعونا للضعفاء وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي
يأتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق
بمختبط وما مصدرية اي سائل يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله او يبكي
المقدر اي يبكي لاجل اذهاب المنايا يزيد وتطيح على التقدير بمعنى المضي عدل
عنه استحضارا للصورة وفضله اي رجحان نحو ليبك يزيد ضارع مبنيا للمفعول على
خلافه اعني ليبك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا المضارع بتكرر الاسناد بان اجمل اولا اجمالا
ثم فصل تفصيلا واما التفصيل فظاهر واما الاجمال فلانه لما قيل ليبك يزيد
علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء المسند الى المفعول لان لم
فاعل محذوف اقيم المفعول مقامه ولا شك ان المتكرر اوكد واقوى وان الاجمال

ثم التفصيل او في النص وبوقوع نحو زيد غير فضلة لكونه في الكلام مسندا اليه
لا مفعولا كما في خلافه وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول
الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام
الكلام به بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل
من شيء يسند هو اليه واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه
من كونه الاصل مع عدم المقتضي للعدول ومن الاحتياط لضعف التعويل
على القرينة نحو خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا
في جواب من قال من نبيكم وغير ذلك او لاجل ان يتعين بذكر المسند كونه
اسما فيفيد الثبوت او فعلا فيفيد التجدد واما افراده اي جعل المسند غير
جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه
او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد
للتقوي بل هو قريب من زيد قام في ذلك وقوله مع عدم افادة
التقوي الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج ما يفيد

التقوي نحو

التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التأكيد نحو ان زيدا عارف او
تقول ان تقوي الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام
فان قلت المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوي ومع هذا لا يكون مفردا
كقولنا انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا فعلت هذا عند قصد
التخصيص قلت سلمنا ان ليس القصد في هذه الصور الى التقوي لكن لا نسلم
انها لا تفيد التقوي ضرورة حصول تكرر الاسناد الموجب للتقوي ولو سلم
فالمراد ان افراد المسند قد يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق
الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببي والفعلي من اصطلاحات
المفتاح حيث سمى في النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفا فعليا
والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم ابوه وصفا سببيا وسمى في علم
المعاني المسند في نحو زيد قام مسندا فعليا وفي نحو زيد قام ابوه مسندا سببيا
وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي
بالمثال وقال والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق وكذا زيد انطلق ابوه و
يمكن ان يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه

في تلك الجملة فخرج عنه المسند في نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد وفي نحو قل هو الله احد
لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد وفي نحو زيد قام او زيد هو قائم لان العائد هو
المسند اليه وفي نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت
عمروا في داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجملة التي وقعت خبر المبتدأ ولا يفيد
التقوي والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي لانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن
قبله واما كونه اي المسند فعلا فللتقييد اي تقييد المسند باحد الازمنة الثلثة اعني
الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان
الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي
واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا امر عرفي وذلك
لان الفعل دال بصيغته على احد الازمنة الثلثة من غير احتياج الى قرينة
تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم
الآن او امس او غدا ولهذا قال على اخصر وجه ولما كان التجدد لازما للزمان
لكونه كما غير قار الذات اي لا يجتمع اجزاؤه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل
كان الفعل مع افادته التقييد باحد الازمنة الثلثة مفيدا للتجدد

والدلالة

والدلالة بقوله مع افادته التجدد كقول طريف بن تميم اوكلما وردت عكاظ
وهو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه ويتناشدون الشعر ويتفاخرون وكانت فيه وقائع
قبيلة بعثوا الي عريفهم اي عريف القوم القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم
اي يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة واما كونه اي المسند
اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور والتجدد يعني لافادة الدوام والثبوت لا
غراض تتعلق بذلك كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو
منطلق يعني ان الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله
موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث
شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل
وعمرو قصير واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به
اوله او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة لان الحكم كلما ازداد خصوصا
زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شيء ما موجود وفلان بن فلان
حفظ التوراة في سنة كذا في بلد كذا ولما استشعر سؤالا وهو ان خبر كان من مشبهات المفعول
والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه اشار الى جوابه بقوله والمقيد في نحو كان زيد

سيطلق اهو منطلقا لا كان لان سيطلقا هو نفس المسند كان فيه قيد له لدلالته على الزمان
المستقبل كما اذا قلت زيد سيطلق في الزمان الماضي واما تركه اي ترك التقييد
فلمانع منها اي من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء المدة والفرصة او ارادة ان لا
تطلع الحاضرون على زمان الفعل او مكانه او مفعوله او عدم العلم بالمقيدات او نحو
ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط مثل اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك
فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته
يعني حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو
وفي هذا الكلام اشارة الى ان الشرط في عرف اهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل
المفعول ونحوه فقولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اياي
ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء
خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتني اكرمك وان كان انشاء فانشائية
نحو ان جاءك زيد فاكرمه واما نفس الشرط فقد اخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال
الصدق والكذب وما يقال من ان كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال
الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للاول

فانما هو باعتبار

فانما هو باعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود باعتبار اهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من اوقات
طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود وباعتبار
المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه
طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين
ولكن لابد من النظر ههنا في ان واذا ولو لان فيها ابحاثا كثيرة لم يتعرض
لها في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع
الشرط فلا يقع في كلام الله تعالى على الاصل الا حكاية او على ضرب من التأويل
واصل اذا الجزم بوقوعه فان واذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو ويفترقان في
الجزم بالوقوع وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض
له لكونه مشتركا بين ان واذا والمقصود بيان وجه الافتراق ولذلك
اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع كان الحكم النادر الوقوع لكونه
غير مقطوع به في الغالب موقعا لان ولان اصل اذا الجزم بالوقوع غلب لفظ

واصل

فرع

الماضي لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان نقل ههنا الى معنى الاستقبال
مع اذا نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء
قالوا لنا هذه اي مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء
يطيروا اي يتشاءموا بموسى ومن معه من المؤمنين فجيء في جانب الحسنة بلفظ
الماضي مع اذا لان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع
ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس اي الحقيقة لان وقوع الجنس الحسنة كالواجب
لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع وجيء في جانب
السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكر لقوله والسيئة نادرة بالنسبة اليها
اي الحسنة المطلقة ولهذا اي في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا كما اذا سئل العبد
عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل
خوفا من السيد او لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجري الكلام على سنن اعتقاده
كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل مع علمك بانك صادق
او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته

مقتضى العلم

مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب
على الشرط والتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه لغرضه
اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض من الاغراض نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم
فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض
او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فكونهم مسرفين امر مقطوع به
لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير ان الاسراف من العاقل يجب ان لا يكون
الا على سبيل الفرض والتقدير كالفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة
على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال
والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة
ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت كما في قوله تعالى
قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف اي بالشرط
على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو فتقول ان
قمتما كان كذا وقوله تعالى للمخاطبين المرتابين وان كنتم في ريب مما نزلنا على
عبدنا يحتمل اي يحتمل ان يكون للتوبيخ والتصوير المذكورين وان يكون

للتغليب عند المرتابين على المرتابين لانه كان في المخاطبين من يعرف الحق
فانما ينكر عنادا فجعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي اللاوقوع
فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لانها انما تستعمل في المعاني
المحتملة المشكوكة ليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا
زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان
لمعنى الاستقبال لقوة دلالته على المضي فمجرد التغليب لا يصح استعمال ان
ههنا بل لابد من ان يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط
قطعي الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام كقوله
تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقل ان كان للرحمن ولد فانا
اول العابدين والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت
من القانتين غلب الذكر على الانثى بان اجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة
اجرائها على الذكور خاصة لكن لفظا فان القنوت مما يوصف به
الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجري على الذكور فقط ونحو قوله

قوله بل انتم قوم

قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون
بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه عبارة
عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه اي من التغليب
ابوان للاب والام ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر وذلك
بان يغلب احد المصاحبين او المتشابهين على الآخر بان يجعل الآخر متفقا له
في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فمثل ابوان ليس من
قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لان الابوة ليست صفة
مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل ان مخالفة الظاهر في مثل القانتين من جهة
الهيئة والصيغة وفي مثل ابوان من جهة المادة وتجوهر اللفظ بالكلية
ولكونهما اي ان واذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول
مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى انه يجعل حصول الجزاء
مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق
تعلق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى
انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت في هذا الحال
الحرية على دخول الدار في الاستقبال كان كل من جملتي كل من ان واذا

يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية أما الشرط فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع
ثبوته ومضيه وأما الجزاء فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع
تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ولا يخالف ذلك
لفظا إلا لنكتة لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا إشارة إلى أن
الجملتين وإن جعلت كلتاهما أو أحدهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على
الاستقبال حتى إن قولنا إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس معناه إن تعتد بإكرامك
إياي الآن فأعتد بإكرامي إياك أمس وقد يستعمل إن في غير الاستقبال قياسا مطردا
مع كان نحو وإن كنتم في ريب مما نزلنا كما مر أي وإن كنتم في شك وكذا إذا
جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو
زيد وإن كثر ماله بخيل وعمرو وإن أعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كقوله
فيا وطني إن فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال ثم أشار إلى
تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله كإبراز غير
الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب المتآخذة في حصوله نحو إن اشترينا
كان كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء أو كون ما هو للوقوع كالواقع هذا عطف

على قوة

على قوة الأسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك لأنها كلها علل لإبراز غير الحاصل في
معرض الحاصل على ما أشار إليه في إظهار الرغبة ومن زعم أنها كلها عطف على إبراز غير
الحاصل في معرض الحاصل فقد سها سهوا بينا أو التفاؤل أو إظهار الرغبة في وقوعه أي
وقوع الشرط نحو إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولإظهار
الرغبة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما أشار إليه
بقوله فإن الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره أي ذلك الأمر فربما
يخيل ذلك الأمر إليه إلى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه أي
الاستعمال الماضي مع إن لإظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم
على البغاء إن أردن تحصنا حيث لم يقل إن يردن فإن قيل تعليق النهي
عن الإكراه بإرادتهن التحصن يشعر بجواز الإكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى
التعليق بالشرط أجيب بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم
عنه انتفائه إنما يقولون به إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ويجوز أن الفائدة
في الآية المبالغة في النهي عن الإكراه يعني أنهن إذا أردن العفة فالمولى أحق بذلك
بإرادتها وأيضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر والإجماع القاطع
على حرمة الإكراه مطلقا قد عارضه والظاهر يدفع بالقطع فإن التفاؤل أو للتعريض

الطالب إياه

ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكروا ما للتعريض بان ينسب الفعل الى
احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت
ليحبطن عملك فالمخاطب هو النبي صلى الله عليه وآله اشراكه مقطوع به لكن جي بلفظ
الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض اي على سبيل الفرض
والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك
شتمك احد فيقول والله لئن شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى انه لا معنى للتعريض بمن
لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان
في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكي والاخفش فقد ذكر جميع ما تقدم ثم
قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع
في الشرط للتعريض قوله تعالى ومالي لا اعبد الذي فطرني اي ومالكم لا تعبدون الذي فطركم
بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب ان يقول واليه ارجع على ما هو الموافق
للسياق ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه
الحق هو المقول النفي للاسماع على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك
الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد ويلي هذا الكلام

السكاكي اي على وجه يعين على قبوله اي على الحق لكونه اي كون ذلك الوجه ادخل في
امحاض النصح لهم حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ولو للشرط اي لتعليق
حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط
فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع
بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني
الشرط يعني ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور
واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على
انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب
يدل على انتفاء جميع اسبابه فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد
الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون راي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها
لامتناع الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم وانا نقول منشأ
هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول

انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم
لا يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج
انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم اجمعين ان انتفاء الهداية انما هو
بسبب انتفاء المشية يعني انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء
في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء
ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر
معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك و
لهذا صح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجئ اعني عدم الاكرام بسبب عدم
المجيء قال الحماسي في هذا البيت ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر
يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لا يطير ذو حافر وقال المعري ولو دامت
الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام واما المنطقيون فقد جعلوا
ان ولو اداة اللزوم وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي
عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة
انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج

ما هي واما

۵۶

ما هي واما قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فوارد على هذه القاعدة لكن
الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا
من اسرار هذا الفن وفي هذا المقام مباحث اخرى شريفة اوردناها في الشرح
واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها اذ الثبوت ينافي التعليق
والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة
ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو قول
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم
القيمة ولو بالسقط فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي
لوقعتم في جهد وهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا والفعل
هو الاطاعة يعني ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان المضارع
يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل امتناع الاطاعة
يعني ان امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما ان المضارع
المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد
الاستمرار لا امتناع كما ان الجملة الاسمية المثبتة تفيد تاكيد الثبوت ودوامه والمنفية

في الوصل والربط

البهار التفاخر كردن

تفيد تأكيد النفي ودوامه لا نفي التأكيد والدوام كقوله تعالى وما هم بمؤمنين ردّا لقولهم انا آمنا
على ابلغ وجه وآكده كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم حيث لم يقل الله مستهزئ بهم قصدا
الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا ودخولها على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب
لمحمد صلى الله عليه وآله ولكل من يأتي منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها
واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف
اي لرأيت امرا فظيعا لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع
او الكلام عمن لا خلاف في اخباره فهذه الحالة انما هي في القيامة لكنها جعلت
بمنزلة الماضي المحقق فاستعمل فيها لو واذ المختصان بالماضي لكن عدل عن لفظ الماضي
ولم يقل ولو رأيت اشارة الى انه كلام من لا خلاف في اخباره والمستقبل عنده بمنزلة
الماضي في تحقق الوقوع وهذا الامر مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه
قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا فظيعا كما عدل عن
الماضي الى المضارع في ربما يود الذين كفروا لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمن
لا خلاف في اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج
وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد ربّ المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها

للتقليل

للتقليل في الماضي ومعنى التقليل ههنا انه تدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان
وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هي مستعارة للتكثير او للتحقيق ومفعول
يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمني حكاية لودادتهم واما
على رأي من جعل لو للتمني فمصدرية مفعول يود وهو قوله لو كانوا مسلمين او
لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني ان العدول الى المضارع
في نحو ولو ترى اما لما ذكر واما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على
النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد فكأنه
يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك
الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك كما قال الله تعالى
فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح استحضارا
لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة يعني صورة اثارة السحاب
مسخرا بين السماء والارض على الكيفيات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة
واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد الدال عليهما التعريف
كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ
محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا واما تخصيصه اي المسند

بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون
الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة واعلم
ان جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة
والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة
عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال
والحال تقيده والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وفيه
نظر واما تركه اي ترك التخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما
سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة
فلافادة السامع حكما على امر معلوم له باحدى طرق التعريف
يعني انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ ليس في كلامهم نكرة
ومسند معرفة في الجملة الخبرية بآخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر
آخر مثله في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان
الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلف نحو زيد هو المنطلق او لازم
حكم عطف على حكما له ذلك اي على امر معلوم بآخر مثله وفي هذا تنبيه على

ان كون

٥٨

ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي افادة الكلام السامع فائدة مجهولة لان العلم
بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم باسناد احدهما الى الآخر نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق
حال كونه معرفا باعتبار تعريف العهد او الجنس فظاهر لفظ الكتاب ان نحو زيد اخوك
انما يقال لمن يعرف ان له اخا والمذكور في الايضاح انه يقال لمن يعرف زيدا بعينه
سواء يعرف ان له اخا ولم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة فان
اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد
فلم يكن احدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من
غير ان يكون بين كالمعرفة باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما في الكتاب ناظر
الى اصل الوضع وما في الايضاح ناظر الى خلافه وعكسها اي عكس المثالين المذكورين
وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان
من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى فايهما كان
بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك لان تحكم عليه بالآخر
فيجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف

الذات به وهو كالطالب لان يحكم بثبوته للذات او انتفائه عنه يجب ان يؤخر اللفظ الدال
عليه ويجعل خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت
ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه
عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رايت اسودا
غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب والثاني يعني اعتبار التعريف بلام الجنس قد يفيد قصر
الجنس على شئ تحقيقا نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة لكماله فيه اي
كمال ذلك الشئ في ذلك الجنس او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة
كانه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام
الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة
قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ
فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة او نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ
والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف او حال او ظرف او نحو
ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الامير في البلد وهو الواهب الف قنطار
قنطار جميع ذلك

٥٩

قنطار جميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء وقوله وقد يفيد
بلفظه قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل
رايت بكاءك الحسن الجميلا فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب
في معرفة معاني كلام العرب ان ليس المعنى ههنا على القصر وان امكن ذلك بحسب النظر
والتامل القاصر وقيل في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد الاسم متعين للابتداء تقدم او تأخر
لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت
لدلالتها على امر نسبي لان معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه
والصفة هي المنسوبة فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق
خبرا وهذا راي الامام الرازي ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم يعني
ان الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا
واما كونه اي المسند جملة فللتقوي نحو زيد قام او لكونه سببيا نحو زيد ابوه قائم لما مر من ان
افراده يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوي وسبب التقوي في مثل زيد قام على ما
ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء
بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن

الضمير او متضمنا له فيتعلق بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا الضمير المعتد به بان
لا يكون مشبها للخالي عن الضمير كما في زيد قائم صرف ذلك الضمير الى المبتدأ
ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسنده الى ضمير المبتدأ او
يخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب ان يجعل هذا سببيا واما على ما ذكره الشيخ في
دلائل الاعجاز من ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية الا لحديث
قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلبه انك تريد
الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل
في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة
ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة
فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته
وزيد مررت به ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية او التقوي خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له
لشهرة امره وكونه معلوما مما سبق واما قصور التخصص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل
جاءني فهو داخل في التقوي على ما مر واسميتها وشرطيتها كما سيجيء ان كون المسند
جملة للسببية او التقوي وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية

للتجدد والحدوث

للتجدد والحدوث والدلالة على احد الازمنة على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات
المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الجملة
الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل باسم الفاعل
لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو الذي
في الدار اخوك واجيب بان الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف
مقدر بالفعل على الاصح لكان اصوب لان ظاهر عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة
باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فساده واما تأخيره اي المسند فلان ذكر المسند اليه
اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على
المسند على ما حققنا في ضمير الفصل لان معنى قولنا تميمي انا هو انه مقصور على التميمية لا يتجاوزها
الى القيسية نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا فان فيها غولا فان قلت المسند
هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه اعني الضمير المجرور الراجع
الى خمور الجنة قلت المقصود ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة
لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا وان اعتبر النفي في جانب المسند فالمعنى ان
الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور
الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا القياس في قوله تعالى

قد افاده

تكلم دنيكم وادبى ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى حسابهم الاعلى ربي من ان المعنى حسابهم
مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى غيره فجميع ذلك من قصر الموصوف على
الصفة دون العكس كما توهم البعض ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص لم يقدم الظرف
الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد التقديم
عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله بناء على اختصاص عدم ثبوت الريب بالقرآن وانما
قال في سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر في مقابلة القرآن كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة
هي خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم
المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت
وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد
في الكلام خبر للمبتدأ كقوله له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر
حيث لم يقل همم له او للتفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام تزينت ببقائك
العوام او التشويق الى ذكر المسند اليه بان يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس
الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب
اعز من المنساق بلا تعب كقوله ثلاثة هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله التي
تشرق من اشراق بمعنى صار مضيئا الدنيا فاعل تشرق والعائد الى الموصوف هو

الضمير المجرور

٦١

الضمير المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها ونضارتها اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه
الثلاثة وبهائها او المسند اليه المتأخر هو قوله شمس الضحى وابو اسحق والقمر تنبيه كثير مما
ذكر في هذا الباب يعني باب المسند الذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر
والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك
مما سبق وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بباب المسند اليه
والمسند ككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما وقيل اشار بكثير
الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتمييز والتقديم فانه
لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا
يقتضي ان يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الامور التي هي غير المسند اليه
والمسند فضلا عن ان يجري كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته
في شيء مما يغايرهما فافهم والفطن اذا اتقن ضبط اعتبار ذلك فيهما اي في البابين
لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه والله اعلم
بالصواب **احوال متعلقات الفعل** قد اشير في التنبيه الى ان كثيرا من الاعتبارات
السابقة يجري في المتعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك الا
لم يكتف بالاجمال ذكره تفصيلا

لاختصاصه بمزيد بحث وتمهيد لذلك مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل
مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل
اذ ذكر كلا الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل
بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره معه افادة
وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو اريد
ذلك لقيل وقع الضرب او وجد او ثبت من غير ذكر الفاعل او المفعول لكونه عبثا
فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض
ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا اي من غير
اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير
اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي
منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان
الغرض الاخبار بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض
المتكلم فان قولنا فلان يعطي الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان
كونه معطيا ويكون كلاما مع من ثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه

اعطاء وهو

عطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حالكونه
مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه
اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه اي على ذلك المفعول
المفعول قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون اي لا يستوي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما قدم
الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله السكاكي ذكر في بحث افادة اللام
الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله صلعم المؤمن غر كريم
والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام
ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين
على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي
المتعدي منزلة اللازم ذهابا نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور ان ... في افادة اللام الاستغراق فجعل
المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا
حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت

اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم عند اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا
يطلب فيه اليقين البرهاني افاد المقام ان الفعل ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه
عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر
وتحقيقه ان معنى فلان يعطي حينئذ يفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يجب
ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح
احد المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم تنافي كون الغرض الثبوت او النفي
مطلقا اي من غير اعتبار عموم وخصوص لانا نقول لا نسلم ذلك فان عدم كون الشيء
معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام والتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم
في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها والاول وهو ان يجعل
الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقوله اي البحتري في المعتز بالله تعريضا
بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون
ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على
استحقاقه الامامة فلا يجد والنصب عطف على يدرك المنصوب قبله اي فلا يجد

اعدائه وحساده للذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل
انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير
تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص
هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا
بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والا
شتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فابصرها كل راء وسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا
تلك الآثار ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق
الكناية ففي ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور
والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل
ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول مع الفعل او تقديره والا وان لم يكن
الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه
عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على
تعيين ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين المفعول
انه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فاشار الى تفصيل الغرض بقوله ثم الحذف اما للبيان
بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب

يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف ما لم يكن تعلقه به فعله المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء
لهديكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم اجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك
شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا واذا وقع
في النفي بخلاف ما اذا كان تعلق المشية به غريبا فانه لا يحذف كما في قوله ولو
شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق المشية ببكاء الدم
غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويانس به واما قوله فلم يبق مني الشوق غير
تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما اثرت فيه حذف مفعول المشية بناء
على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه صدر الافاضل في ضرام السقط من ان المراد ولو
شئت ان ابكي تفكرا ابكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا
لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا
القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو
شئت ان ابكي تفكرا ابكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خاطر
يجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده
وخرج منها بدل الدمع التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد بالذي اراد ايقاع

من المشية عليه

المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى
الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان اعطي درهما
اعطيت درهمين كذا في الايضاح وربما ثمة في هذا المقام من سوء الفهم وقلة
التدبر ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه
المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل ان يكون المعنى
لو شئت ان ابكي تفكرا ابكيت تفكرا اي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على
بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشية لغرابته وفيه نظر لان ترتب هذا
الكلام على قوله لم يبق مني الشوق غير تفكري يابى هذا المعنى عند التامل الصادق ولان
القدرة على بكاء التفكر لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فافهم واما لدفع توهم
ارادة غير المراد عطف على قوله اما للبيان ابتداء متعلق بتوهم كقوله وكم ذدت
عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان علي اذا قصد لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها
قوله من تحامل حادث قالوا اذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن
لئلا يتوهم يلتبس بالمفعول ومحل كم منصوبة النصب على انها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف
اي كم مرة ومن في تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما

لان مفعوله ان درهما او احدا من الدراهم فلا يجوز حذف المفعول لان يقال لو شئت اعطيت درهمين لعدم الدلالة على الدراهم الثاني لعدم القرينة على اعطاء الدراهم الواحد اي لعدم القرينة في البيت لا لغرابة تعلقه به على هذا حذف المفعول اي التفكر لعدم القرينة اي لعدم ولانه البكاء على بكاء المطلق

ذكرنا في سورة يوسف ايام الرسالة بعد وصولها خمسين اي قطعن اللحم الى العظم فحذف
المفعول اي اللحم اذ لو ذكره اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي العظم ما بعد اللحم يعني الى
العظم ان الحز لم ينته الى العظم وانما كان في بعض اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم
واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح
لفظه لا على الضمير العايد اليه اظهارا لكمال العناية بوقوعه اي الفعل عليه اي
على المفعول فكانه لا يرضى ان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله قد طلبنا
فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا
اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض اعني ايقاع عدم الوجدان
على صريح لفظ المثل ويجوز ان يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك مواجهة
الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب حتى كانه لا يجوز وجود المثل
له ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده واما للتعميم في المفعول مع الاختصار
كقولك قد كان منك ما يولم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام للمبالغة وهذا
التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار
ح وعليه

٤٥

ح عليه اي وعلى الحذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام
اي جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا واما لمجرد الاختصار
من غير ان يعتبر معه فايدة اخرى من التعميم وغيره وفي بعض النسخ عند قيام قرينة
وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه وما يقال من ان المراد عند قيام قرينة دالة على ان
الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم ومع هذا لا يجري في مثل الاقسام
فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه اي على الحذف لمجرد
الاختصار قوله رب ارني انظر اليك اي ذاتك وههنا بحث وهو ان الحذف للتعميم مع
الاختصار ان لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعميم اصلا وان كانت
فالتعميم من عموم المقدر سواء حذف او لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار
واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما
قلى اي وما قلاك وحصول الاختصار ايضا ظاهر واما لاستهجان ذكره اي ذكر
المفعول كقول عايشة ما رايت منه اي من النبي صلعم ولا راى مني اي العورة واما

لنكتة اخرى كالحفاظ به والتمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه حقيقة او ادعاء او نحو ذلك وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور
والظرف والحال وما اشبه ذلك عليه اى على الفعل لرد الخطأ فى التعيين
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا واصاب فى ذلك واعتقد
انه غير زيد واخطأ فيه وتقول للتأكيد اى لتأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون
لرد الخطأ فى الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما
وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده وكذا فى زيدا اكرم وعمرا لا تكرم امرا ونهيا وكان
الاحسن ان يقول لافادة الاختصاص ولهذا اى ولان التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول
مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل على المفعول ما لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره لان
التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفى
ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره وكذا زيدا ضربت فهم لو كان
التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره
ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته لان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ واقع فى الفعل

في الجملة

بانه الضرب

بانه الضرب حتى ترده الى الصواب بانه الاكرام وانما الخطأ فى تعيين المضروب حتى اعتقد انه
زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان
قدر الفعل المحذوف المقدر بالفعل المذكور قبل المنصوب اى عرفت زيدا عرفته والا
فتخصيص اى زيدا عرفت عرفته لان المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه
كالتقديم على المذكور فى افادة الاختصاص كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين
التخصيص والتأكيد فالرجوع فى التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة الدالة على انه للتخصيص
للتخصيص يكون اوكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفى بعض النسخ واما نحو
فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص لامتناع ان يقدر الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود
لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء بل التقدير اما ثمود فهدينا فهديناهم بتقديم
المفعول وفى كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه يكون مع الجهل بثبوت اصل الفعل
كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول اما زيدا فضربته
واما عمرا فاكرمته فليتأمل وكذلك اى ومثل زيدا عرفت فى افادة الاختصاص قولك
بزيد مررت فى المفعول بواسطة لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذلك
يوم الجمعة سرت وفى المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص

نحو واما ثمود

حال — مفعول مطلق — الجار والمجرور — ظرف

لازم للتقديم غالبا اي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في اكثر الصور بشهادة الاستقراء
وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلي غير متحقق فيه اذ التقديم قد يكون لاغراض
آخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر او السجع
ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا
فاسلكوه وقال ان علينا للهدى وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقال وما ظلمناهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب
الكلام ولهذا اي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه
نخصك بالعبادة والاستعانة بمعنى نجعلك من بين الموجود مخصوصا بذلك لا نعبد ولا
نستعين غيرك وفي لالى الله تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره ويفيد التقديم في الجميع اي صور
التخصيص وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي اهم وهم ببيانه اعنى
ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله الرحمن الرحيم مؤخرا اي بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص
الاهتمام لان المشركين كانوا يبتدون باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى
فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم ربك

يعني لو كانوا

يعني لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان
الكلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة
نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم في نفسه هذا
جواب الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده
ومعنى اقرأ الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما في فلان يعطي
كذا في المفتاح وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض اما لان اصله اي ذلك
البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضي للعدول عنه اي عن الاصل كالفاعل في نحو
ضرب زيد عمرا لانه عمدة في الكلام وحقه ان يلي الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد
عمرا لان في نحو ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الاصل لا للفاعل والمفعول الاول
في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه
عاط اي آخذ للعطاء او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم جعل الا
الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من
الامور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا
لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام ولكن ينبغي
ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية

ولكونه اهم من غيره ان يذكر من اي جهة كانت تلك العناية ولم كان اهم فمراد المصنف بالاهمية
ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من
الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان لان الاهم في تعلق القتل هو الخارجي
المقتول ليتخلص الناس من شره او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن
من ال فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر قوله من ال فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم
انه من صلة يكتم اي يكتم ايمانه من ال فرعون فلم يفهم انه اي ذلك الرجل كان منهم اي من
ال فرعون والحاصل انه ذكر لرجل ثلثة اوصاف فقدم الاول اعني مؤمن لكونه اشرف ثم قدم
الثاني وهو من ال فرعون لئلا يوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة
نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاي على الالف
والله اعلم القصر في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص الشيء بالشيء بطريق مخصوص وهو حقيقي
وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بان لا يتجاوزه
الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك
الشيء وان امكن ان يتجاوزه الى شيء آخر في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا

قائم على انه

قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة آخر وانقسامه الى الحقيقي
والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات وكل منهما اي من
الحقيقي وغيره نوعان قصر الموصوف على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة الى
صفة آخر لكن يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف آخر وقصر الصفة على الموصوف وهو ان لا
يتجاوز الصفة من ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات
آخر والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية اعني المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي اعني
التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل اعجبني
هذا العلم وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل واما نحو ما زيد الا اخوك
وما الباب الا ساج وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذ المعنى انه
مقصور على الاتصاف بكونه اخا او ساجا او زيدا والاول اي قصر الموصوف على الصفة
من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي الكتابة وهو لا يكاد
يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء حتى يمكن اثبات شيء منها ونفي ما عداها
بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن
نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب واردنا انه

لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالقيام فلا بنقيضه وهو محال والثاني اي قصر الصفة على
الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار المعينة مقصور
على زيد وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في
(اي قصر الصفة على الموصوف)
الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم العدم فيكون مقصورا قصرا حقيقيا ادعائيا
واما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الحصول
في الدار مقصور على زيد بمعنى انه ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد
والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة
اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على
الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر آخر او مكانه وقوله دون اخرى
معناه متجاوزا عن الصفة الاخرى فان المخاطب يعتقد الشركة في صفتين والمتكلم
باحدهما متجاوزا عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون
ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب ثم اتسع فيه
(اي حكم) فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى
ودون آخر دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ذلك
(اي قصر الافراد)
بان اعتقد

79

بان اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا
ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان اريد اعم
من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي وكذا الكلام على قوله مكان آخر ومكان
(اي لانه تخصيص امر بصفة دون صفة من بين الصفات او تخصيص الصفة بامر دون امر)
آخر فقط منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كلا من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص بشيء دون شيء والثاني
التخصيص بشيء مكان شيء والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف ونعني بالاول التخصيص بشيء دون شيء من يعتقد الشركة اي شركة
موصوفين او اكثر في صفة الا صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف
على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب
بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب
الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة
التي اعتقدها المخاطب والمخاطب بالثاني اعني التخصيص بشيء مكان شيء من ضربي كل
من القصرين من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا ما زيد

الآقايم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد ان الشاعر
عمرو ولا زيد ويسمى هذا القصر قصر القلب لقلبه حكم المخاطب اوّلا وثانيا عنده عطف على قوله يعتقد
العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح ان المخاطب بالاول اما من يعتقد العكس واما من تساوى
عنده الامران اعني الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف والاتصاف الامر
المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد
اتصافه بالقيام او القعود من غير علم بالتعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر
زيدا او عمرو من غير ان يعلم بالتعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين
عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء دون شيء قصر افراد والتخصيص بشيء مكان
شيء ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر القلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر
لانا لو سلمنا ان في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر فلا يخفى ان فيه تخصيصه
عن شيء بشيء آخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن يردد بين القيام والقعود تخصيص له
له بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين
قصر الافراد والقصر الذي سماه المص قصر تعيين وجعل التخصيص بشيء مكان شيء

قصر قلب

قصر قلب وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب
اجتماعهما في الموصوف حتى يكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما
لا لكونه مفحما اي غير شاعر لان الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشاعرية
وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين حتى يكون المنفي في
قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا او مضطجعا او نحو ذلك مما ينافي القيام ولقد احسن
صاحب المفتاح في اهمال هذا الشرط لان قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب
وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم التنافي الشعر والكتابة ومثل هذا
خارج من اقسام القصر على ما ذكره المص لا يقال هذا الشرط للتحسين او المراد التنافي في اعتقاد
المخاطب لانا نقول اما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع انا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر
لمن اعتقده كاتبا غير شاعر واما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره ان
قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس فيكون هذا الاشتراط ضايعا وايضا لم يصح قول المص
ان السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلل المص اي السكاكي كالاشتراط تنافي الوصفين
بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بيّن في الشرح وقصر التعيين اعم من ان يكون
الوصفان فيه متنافيين او لا فكل مثال يصلح للقصر الافراد او القلب يصلح للقصر التعيين من غير عكس

وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا منها
العطف كقولك في قصره اي قصر الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر
مثّل بمثالين اولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف والثاني بالعكس
وقلبا زيد قايم لا قاعد وما زيد قاعدا بل قايم فان قلت اذا تحقق تنافي الوصفين
في قصر القلب فاثبات احدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير واثبات
المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه اذ المخاطب اعتقد العكس
فان قولنا زيد قايم وان دل على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب
اعتقد انه قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا بحسب المقام زيد شاعر
لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب ح
رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا للقلب
لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه اورد للقلب مثالا لا
تنافي فيه الوصفين بخلاف قصر الصفة على الموصوف فان مثالا واحدا
يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثال القصر التعييني لم يتعرض لذكره وهكذا

في سائر الطرق

[الموصوف على]

في سائر الطرق منها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قايم وفي قصرها
افرادا او قلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد
المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قايم وفي قصرها افرادا او
وقلبا انما قايم زيد وفي دلائل الاعجاز ان انما ولا العاطفة انما تستعملان في الكلام المعتد به
لقصر القلب دون الافراد واشار الى سبب افادة انما القصر بقوله لتضمنه معنى ما والا واشار
بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون
في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء هو الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا
يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ في دلائل الاعجاز ولما اختلفوا في افادة القصر وفي تضمنه
معنى ما والا بينه بثلثة اوجه فقال لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه
ما حرم عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير
هذا الكلام ان في الآية ثلث قراءات حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا
للمفعول مع رفع الميتة كذا في تفسير الكواشي فعلى القراءة الاولى ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت
موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية موصولة لتكون الميتة خبرا اذ لا
يصح ارتفاعها بحرم المبني للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرمه الله تع عليكم

هو الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق
يفيد حصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا لمعنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم الله
عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية والا اي وان لم يكن متضمنا لما والا لم يكن مطابقا لها لافادتها القصر
فمراد السكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية ولهذا لم يتعرضا
للاختلاف في لفظ حرم بل في الميتة رفعا ونصبا واما على القراءة الثالثة اعني رفع الميتة
وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما كافة اي ما حرم عليكم الا الميتة وان يكون موصولة
اي ان الذي حرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا ببقاء ان عاملة على ما هو
اصلها وبعضهم توهم ان المراد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة
فطول في ابطالها بالمبت في اختيار كونها موصولة مع ان الزجاج اختار انها ولقول النحاة انما
لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف على الصفة نحو
انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة
نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما ولصحة
انفصال الضمير معه اي مع انما نحو انما يقوم انا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال
ولا تعذر ههنا الا بان يكون المعنى ما يقوم الا انا وكان في تقوية القراءة وفيقع بين

الضمير وعامله

الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو مستشهد
بشعره ولهذا صرح باسمه فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي
الذمار اي العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه
وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه
فصل الضمير عن عامله واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم
لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال
انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا تاكيدا وليس ما موصولة وانا خبر اذ لا ضرورة
في العدول عن لفظ الى لفظ ومنها التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كتقديم الخبر على
المبتدا او المعمولات على الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف تميمي انا كان الانسب ذكر
المثالين لان التميمية والقيسية اذا تنافيا لم يصلح هذا مثال القصر الافراد والا لم يصلح
مثالا لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا وقلبا او تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب
وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في افادة القصر تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم
بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم فيه فهم القصر وان لم يعرف

اصطلاح البلغاء في ذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الوضع وضعها
لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي طريق
العطف النص على المثبت والمنفي كما مر فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما
اذا قيل زيد يعلم النحو والصرف والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما اي هذين
المقامين زيد يعلم النحو وحده واما في الاول فمعناه لا غير النحو اي لا التصريف ولا العروض
واما في الثاني فمعناه لا غير زيد اي لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم
تشبيها بالغايات وقد ذكر بعض النحاة ان لا في لا غير ليست عاطفة بل هي لنفي الجنس
ونحوه اي نحو لا غير مثل لا سواه ولا من عداه وما يشبهه والاصل في الثلثة الباقية النص
على المثبت فقط دون المنفي وهو الظاهر والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف
ان النفي بلا العاطفة لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الا
قائم لا قاعد وقد يقع ذلك في كلام المصنفين دون كلام البلغاء لان الشرط المنفي
بلا العاطفة ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها
موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته

وهذا الشرط

وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت
عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت هو ليس بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو
ذلك لك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفي قبلها بما النافية صح
وكذا الكلام في ما يقوم الا زيد وقوله بغيرها يعني من ادوات النفي على ما صرح به في المفتاح
وفائدته الاحتراز عما اذا كان منفيا بفحوى الكلام او علم المتكلم او السامع او نحو ذلك
كما سيجيء في انما لا يقال هذا يقتضي جواز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى
نحو جاءني الرجال لا النساء لا هند لانا نقول الضمير لذلك للشخص اي بغيرها لا العاطفة
التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع ان ينفي شيء
بلا قبل الاتيان بها [illegible] كما في دأب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك باثة المفهوم منه
الغير كريما او غير كريم ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال
انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به
كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيا بغيرها من ادوات النفي
وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فانه يدل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا

بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء عن زيد فيكون لا نفيا لذلك
الايجاب والتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي
الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما
انا التميمي لا قيس اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا
قال السكاكي شرط مجامعته اي مجامعة النفي بلا العاطفة الذي لشار انما
ان لا يكون الوصف مختصا بالموصوف ليحصل الفائدة نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا يكون الا ممن يسمع ويعقل
بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال عبد القاهر لا
يحسن مجامعة الذي لشيء في الوصف المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب
اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد واصل الذي اي الوجه
الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون ما استعمل
له اي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف
الثالث اي انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو اي انما فيه مما يعلمه المخاطب

ولا ينكره كذا في الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم
ولم يكن حكمه مشوبا بالخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه ان مراده ان انما
يكون للخبر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لعدم اصراره
عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا
زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقده صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد
ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الذي في
اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على
الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا
عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم
لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه
اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر
في نفوسهم ولشدة حرصهم على بقائه عم او قلبا عطف على قوله افرادا نحو ان انتم الا بشر مثلنا
فالمخاطبون وهم الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك
لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين وهم الكفار ان الرسول لا يكون بشرا مع

اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة فقد نزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا
اعتقدوا ان بين الرسالة والبشرية تنافيا فقلبوا هذا الحكم وقالوا ان انتم الا
بشر مثلنا اي انتم مقصورون على البشرية وليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما
كان ههنا مظنة السؤال وهو ان البشرية والرسالة وقصر المخاطبين على البشرية
والمخاطبون وقد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر
مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل
المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم وارخاء العنان اليه بتسليم
بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك حيث يراد تبكيته اي
اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فكانهم قالوا ان ما ادعيتم من كوننا
بشرا فحق لا ننكره ولكن هذا لا ينافي ان يمن الله تعالى علينا بالرسالة فلهذا اثبتوا البشرية
لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم وكقولك عطف على قوله كقولك
لصاحبك وهذا مثال لاصل انما اي الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب
كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي تجعل
من يعلم ذلك

من يعلم ذلك اي رقيقا مشفقا على اخيه والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج
لا على مقتضى الظاهر وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث
اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر
من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم
مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط
ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر وبه
عناية ثم التأكيد بان ثم تعقيبه بما يدل على التعريض بالتقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون
ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما عداه
معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او بالعكس نحو
ما زيد قائما بل قاعد واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض
بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم
ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما
كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت

ما اعطيت زيدا الا درهما

صح

ضربت الا زيدا ونحو ذلك من المتعلقات ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة
الاستثناء حتى لو اريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمرا الا زيد ولو اريد القصر على المفعول
قيل ما ضرب زيد الا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل
على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في الحقيقة التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف
او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا وتعيينا ولا
يخفى اعتبار ذلك وقل اي جاز على قلة تقديمهما اي تقديم المقصور عليه واداة الا
الاستثناء على المقصور حال كونهما بحالهما وهو ان يلي المقصور عليه الاداة نحو ما ضرب
الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل
وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان يؤخر الاداة
عن المقصور عليه كقولك في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد فانه
لا يجوز ذلك لما فيه من اختلاف المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما
لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا
الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره
وعلى هذا فقس البواقي وانما جاز على قلة نظرا الى انها في حكم التام باعتبار ذكر

المقصور

المتعلق في الا

٧٦

المتعلق في الاخير ووجه الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا
والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ الذي حذف فيه المستثنى
منه واعرب ما بعد الا بحسب العوامل يتوجه الى المقدر هو المستثنى منه لان الا للاخراج
والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج مناسب للمستثنى
في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة ما كسوته
لباسا وفي نحو ما جاء زيد الا راكبا ما جاء زيد كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت
الا يوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس وفي صفته يعني الفاعلية
والمفعولية والحالية ونحو ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام
المناسب للمستثنى في جنسه وفي صفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء
بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء وفي انما يؤخر المقصور عليه
تقول انما ضرب زيد عمرا فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون
هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه بانما على غيره للالتباس
كما اذا قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفي والاستثناء فانه

لا التباس فيه اذ المقصور عليه هو الشيء المذكور بعد الا سواء قدم او اخر وههنا
ليس المذكور في اللفظ بل متضمنه وعند كلام افادة القصر بين ان قصد الموصوف على
الصفة عليه افرادا او قلبا او تعيينا امتنع مجامعته لا العاطفة لما سبق فلا يصح
ما زيد عندنا الا كاتب لا شاعر ولا ما شاعر عندنا الا زيد ولا عمرو الانشاء اعلم ان
الانشاء قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد
يقال على ما هو فعل المتكلم اعني القاء مثل هذا الكلام كما ان الاخبار كذلك والاظهر
ان المراد ههنا هو الثاني بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب
الى التمني والاستفهام وغيرهما والمراد بهما معانيها المصدرية بقرينة قوله اللفظ
الموضوع له كذا وكذا لا الظهور ان لفظ ليت مثلا يستعمل لمعنى التمني لا لقولنا
ليت زيدا قائم فافهم فالانشاء ان لم يكن طلبا كافعال المقاربة وافعال المدح
والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلة
المباحث البيانية المتعلقة بها ولان اكثرها في الاصل اخبار نقلت الى معنى
الانشاء وان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل

الحاصل فلو

الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها
بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه اي الطلب كثيرة منها التمني وهو طلب حصول
الشيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى بخلاف الترجي
كقولك ليت الشباب يعود ولا تقول لعله يعود لكن اذا كان المتمنى ممكنا يجب
ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا وقد يتمنى بهل نحو هل لي من
شفيع حيث يعلم ان لا شفيع له لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه
والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن
الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني
فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار ان وانما
يضمر ان بعد الاشياء الستة والمناسب ههنا هو التمني قال السكاكي كان
حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة
منهما خبر كان مأخوذة منهما اي كانها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما
مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمنهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء

والتمني والاستفهام والامر والنهي والعرض

في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض
والمطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل لو وهل متضمنتين معنى التمني ليتولد عنه
لتضمنهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد
منه اي من معنى التمني المتضمنين اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولو
ما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع
التحضيض نحو هلا تقوم ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام والمذكور
في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول
الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني ووقع في بعض النسخ لتضمنهما على لفظ التفعل وهو
لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كان لعدم القطع بذلك وقد يتمنى
بلعل فيعطى له حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك
بالنصب لبعد المرجو عن الحصول ولهذا اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية
في وقوعها فيتولد منه معنى التمني ومنها اي من الانواع الطلب الاستفهام وهو طلب
حصول صورة في الذهن فان كانت وقوع نسبة بين امرين او لا وقوعها فحصولها

هو التصديق

٧٨

هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكيف وكم واين
وانى ومتى وايان فالهمزة لطلب التصديق اي انقياد الذهن واذعانه بوقوع نسبة تامة بين
الشيئين كقولك اقام زيد في الجملة الفعلية وازيد قائم في الاسمية او لطلب التصور اي ادراك
غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل عالما بحصول شيء في الاناء
طالبا لتعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق عالما بكون الدبس في واحد
من الخابية والزق طالبا لتعيين ذلك ولهذا اي ولمجيء الهمزة للتصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل
ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت
وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهذا انما في اعمرا عرفت لا في ازيد قائم فليتأمل والمسئول عنه بها اي بالهمزة هو ما يليها
كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب
الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فتكون لطلب التصديق ويحتمل ان يكون
لطلب التصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب
او اكرام والفاعل في نحو انت ضربت زيدا اذا كان الشك في الضارب والمفعول في ازيدا

ضربت اذا كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات فهل لطلب التصديق فحسب
وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت
القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام
عمرو لان وقوع المفرد ههنا دليل على ان ام متصلة وهي لطلب تعيين احد الامرين
مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل انما تكون لطلب الحكم فقط ولو قلت هل زيد قام بدون
ام عمرو فيقبح ولا يمتنع لما سيجيء ولهذا ايضا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال
ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف او يكون التقديم للاهتمام لا للتخصيص لكن ذلك
خلاف الظاهر دون هل زيدا ضربته فانه لا يقبح لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت
زيدا ضربته وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من ان الاصل عرف رجل على ان
رجل بدل من الضمير في عرف قدم للتخصيص ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف

لان التقديم

الاختصاص

المظهر المعرف

المظهر المعرف فليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح
باجماع النحاة وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز ان يقبح لعلة اخرى وعلل غيره
اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد
في الاصل واصله اهل وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت
هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذا ما هي
بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل في حيزها ذهلت عنه
وتسلت بخلاف ما اذا رأته فانها تذكرت العهود وحنت الى الالف المألوف
فلم ترض بافتراق الاسم بينهما وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع
كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك ان يكون الضرب واقعا في الحال على
ما يفهم عرفا من قوله وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك قصدا الى
انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يكون ذلك لان هل تخصص
المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف
الهمزة وقوله لان يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم ان هذا الامتناع جار في كل

اي لان الهمزة منزل

مالم يوجد فيه قرينة تدل على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل فالك المضارع
في جملة اليه حالية كقولك اتضرب زيدا وهو اخوك اولا كقوله تعالى اتقولون على الله
ما لا تعلمون وقولك اتؤذي اباك وانت تشتم الامير ولا يصح وقوع مثل هذا في هذه المواضع
ومن العجائب ما وقع لبعضهم في هذه المواضع من ان هذا الامتناع بسبب ان الفعل شرح
المستقبل لا يجوز تقييده بالحال واعماله فيها ولعمري ان هذه فرية ما فيها مرية اذ لم
ينقل عن احد من النحاة امتناع مثل سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير
كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار
مهطعين وفي الحماسة سأغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان بازماند كانند
جالبا وامثال هذه اكثر من ان تحصى والعجب من هذا انه لم يسمع قول النحاة انه
يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر
على ما سنذكره حتى لا يجوز يأتيني زيد سيركب او لن يركب فهم منه انه يجب تجريد
الفعل الواقع في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا تصح تقييد مثل هل تضرب
وسيضرب ولن تضرب بالحال واورد هذا المثال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر في
في تقدير هذا المثال

في تقدير هذا المثال حتى يعرف انه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال
ولاختصاص التصديق بهل اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير
التصديق كما ذكر فيما سبق وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه
زمانيا اظهر وهو ما هو صلة او كونه مبتدأ وجزء اظهر وزمانيا جزء الكون اي بالشيء الذي
زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث
يدل المعروضة له اما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل
فظاهر واما اقتضاء كونها لطلب التصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت
او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني والاحداث التي هي مدلولات
الافعال لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص
بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل
انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير اذ انتم فاعل فعل محذوف لان الابراز ما
سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل
تشكرون وهل انتم تشكرون لان هل في هل تشكرون وفي هل انتم تشكرون

على اصلها لكونها داخلة على الفعل تحقيقاً في الافعال وتقديراً في الذهن وفي الاسم يشكرون
شاكرون ايضاً ادلّ على طلب الشكر من افأنتم شاكرون ايضاً وان كانت للثبوت
باعتبار كون الجملة اسمية لانّ هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي تركت الفعل
مع هل ادلّ على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما يتجدد ولهذا ولانّ هل ادعى
للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة
على الثبوت وابراز ما يتجدد في معرض الموجود وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي
يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة
ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة
دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد
اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فكانت مركبة
بالنسبة الى الاولى وهي بسيطة بالنسبة اليها والباقية من الفاظ الا
الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب
بكل منها تصور شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالباً
ان يشرح

لان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ اشهر او ماهية المسمّى اي حقيقته التي
هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمّى هذا اللفظ فيجاب بايراد لفظ ذاتياته وتقع هل
البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى
الترتيب الطبيعي ان يطلب اولاً شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان
من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه ان يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه مو
موجود استحال منه ان يطلب حقيقته وماهيته اذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية والفرق بين
المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب
باسم فهم فهماً ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالماً باللغة واما الحد فلا يقف
عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لها حقائق ومفهومات ولها حدود حقيقية واسمية
واما المعدومات فليس لها الا المفهومات ولا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون
الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعليم من حدود الاشياء التي
يبرهن عليها واما التي يعلم انما هي حدود اسمية ثم اذا برهن عليها واثبت وجودها صارت
تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية جميع ذلك مذكور في الشفاء ويطلب بمن العارض المشخّص
المشخّص اي الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فيجاب بما

بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه وتعينه وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس
الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو
ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه
الكريم ونحوه وبمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه
نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جوابه من جبرئيل ملك بل جوابه انه ملك يأتي
بالوحي كذا وكذا مما يفيد تشخصه ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما وهو مضمون
ما اضيف اليه اي نحو اي الفريقين خير مقاما انحن ام اصحاب محمد عليه السلام فالمؤمنون والكافرون
والكافرون قد اشتركا في الفريقية وسأل عما يميز احدهما عن الآخر مثل الكون كافرين
قائلين لهذا القول ومثل الكون اصحاب محمد عليه السلام ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم
آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين فمن آية مميز كم بزيادة من لما وقع من الفصل
بفعل متعد بين كم ومميزه كما ذكرنا في الخبرية فكم ههنا للسؤال عن العدد لكن الغرض
من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان
وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل وتستعمل في
مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم الدين وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب
ان يكون بعدها

ثلثين

ان يكون بعدها فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان يكون
المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا
اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله تستعمل اشارة الى انه يحتمل ان يكون مشتركا
بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا ويحتمل ان يكون
معناه اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا من
اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من اين على ما ذكره بعض النحاة ثم
ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بحسب معونة
القرائن كالاستبطاء نحو كم دعوتك والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد لانه كان لا يغيب عن سليمان
الا باذنه فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره اياه ولا يخفى انه لا معنى
للاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف نظر سليمان عليه السلام الى مكان الهدهد
فلم يبصره فقال ما لي لا اراه على معنى انه لا اراه وهو حاضر لساتر ستره او غير ذلك
ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول ام هو غائب كأنه يسأل عن صحة
ما لاح له انما يدل على ان الاستفهام على حقيقته والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد
كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم المخاطب ذلك وهو انك ادبت فلانا فيفهم

يصح له

يصح

بمعنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال والتقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه
والجائه اليه بايلاء المقرر به اي بشرط ان يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر
في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه كما تقول اضربت زيدا في تقريره بالفعل
واانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد
يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال اضربت زيدا بمعنى انك ضربته البتة
والانكار كذلك نحو اغير الله تدعون اي بايلاء المنكر الهمزة كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي
مضاجعي والفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك والمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ
وليا واما غير الهمزة فيجيء للتقرير والانكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل ولا يكثر
كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه ومنه اي ومن مجيء الهمزة للانكار نحو قوله اليس الله بكاف
عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة
فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو اليس الله
بكاف فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من
ذلك الحكم اثباتا او نفيا وعليه قوله تعالى اانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين

من دون الله

والتثبيت

من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك
وقوله والانكار كذلك دل على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة
اخرى لا يلي فيها الفعل اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت
ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه
بهما فقد نفيته عن اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي
ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع ولكنه منكر
وما يقال انه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت او لا ينبغي ان يكون نحو اتعصي ربك بمعنى لا
ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم
يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او
الحجة بمعنى انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاسلام والحال انتم لها كارهون
بمعنى لا يكون هذا الالزام او التهكم عطف على الاستبطاء او على الانكار وذلك انهم
اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول او كل واحد عطف
على ما قبله نحو اصلاتك تامرك ان نترك ما يعبد آباؤنا وذلك ان عليه السلام
ما كان كثير الصلاة شعيبا وكان قومه اذا راوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم اصلاتك
تامرك الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام والتحقير نحو من هذا استحقارا بشانه

شعيبا عليه

مع ان توقفه والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين
من فرعون بلفظ الاستفهام اي بفتح الميم ورفع فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية
خبره او بالعكس على اختلاف الرأيين فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا وهو ظاهر بل
المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون
من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ولهذا قال انه كان
عاليا من المسرفين زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى فانه لا يجوز
حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد الاستبعاد ان يكون لهم الذكرى بقرينة
قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اي كيف يتذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه
من الايمان عند كشف الدخان عنهم وهو العذاب وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب
الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الآيات و
البينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يتذكروا واعرضوا عنه ومنها اي ومن انواع الطلب
الامر وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل في معان كثيرة فاختلفوا
في حقيقته الموضوعة هي لها اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك
قال المص والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا
فالمراد

فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما او فعلا موضوعة لطلب الفعل
استعلاء اي على طريق طلب العلو وعد الآمر نفسه عاليا في نفسه ام لا لتبادر الفهم عند
عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك المعنى اعني الطلب استعلاء والتبادر
الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء
كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين فيجوز له ان يجالس احدهما او كليهما وان لا يجالس احدا
اصلا والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف وفي الصحاح الانذار
تخويف مع دعوة نحو اعملوا ما شئتم لظهور ان ليس المراد الامر بكل عمل شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله
اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه محالا والظرف اعني قوله من مثله متعلق بفأتوا
والضمير لعبده او صفة لسورة والضمير لما نزلنا او لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون
الضمير لما نزلنا قلت لانه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز
انما يكون عن المأتي به فكان مثل القرآن ثابتا لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه بسورة بخلاف
ما اذا وصف للسورة فان المعجز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن
التعجيز باعتبار انتفاء المأتي به قلت هذا احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم فلا يوجد له
مساغ في اعتبار البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ولبعضهم ههنا كلام طويل لا طائل

تحت والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض
ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل
اعني صيرورتهم قردة وفي الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة بهم والتسوية نحو
اصبروا او لا تصبروا ففي الاباحة كان المخاطب توهم ان الفعل محظور عليه فاذن له في
الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل او
الترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو الا ايها
الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل
اذ ليس ذلك في وسعه لكنه تمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى والاستطالة
تلك الليلة كانه لا طماعية له في انجلائها فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والدعاء اي
طلب على سبيل التضرع نحو رب اغفر لي والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون
الاستعلاء والتضرع فان قيل اي حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك
قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من المساوي بل من الا
دنى ايضا ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف

كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون
الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء
يتبادر الى الفهم انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا
لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف
عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة نحو قولك لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء
لانه المتبادر الى الفهم وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض وطلب الترك
كما هو مذهب البعض كالتهديد كقولك لعبدك لا تمتثل امري وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر و
وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها
مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك
ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم
يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي
كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله هذا معنى الشرط
فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على الظن كون المطلوب

اي الكف والترك
الفرق بين
ان الكف
في الفعل بخلاف الترك

مقصود المتكلم اما لذاته والغير مقصود لذاته كالمذكور لا لنفي فيكون اذن معنى الشرط
في طلب ع ذكر ذلك الشيء ظاهرا او لما جعل النحاة الاشياء التي يضمر الشرط بعدها جملة
اشارة لمصالح ذلك كقوله الا العرض الاستبدال لتصحيح اي لتنزل حجرا فقوله من الا
الاستفهام وليس شيئا آخر برأسه لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي وامتنع
حمله على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا فتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض
النزول على المخاطب وطلبه منه ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع
لقرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا
ارادوا اولياء نحو فالله هو المولى الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد
والسيد وقيل لا شك ان قوله تعالى ام اتخذوا انكار وتوبيخ بمعنى انه لا ينبغي ان يتخذوا
من دون الله اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير الشرط كما يقال
لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه
حكم ذلك الشيء والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك
بالفاء بخلاف لا تضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يصح الا بالواو الحالية ومنها

اي من انواع

ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
وقد يستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك
لمن اقبل عليك يتظلم يا مظلوم قصدا الى اغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال
حاصل والاختصاص في قولك انا افعل كذا ايها الرجل فقولك ايها الرجل اصله تخصيص المنادى
بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله
بما نسب اليه اذ ليس المراد بأي ووصفه المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فايها مضموم والرجل
مرفوع والمجموع في محل النصب على انه حال ولهذا قال مختصا اي مخصوصا من بين الرجال وقد
يستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو يا لله والتعجب نحو يا للماء والتحسر والتوجع كما في
نداء الاطلال والمنازل والمطايا وما اشبه ذلك ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما
للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه كأنه وقع نحو وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه
كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه رغبته
فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ كقوله
رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو غافل عن هذه الاعتبارات

وللاحتراز عن صورة الامر كقولك العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون انظر لانه في صورة الامر
وان قصد به الدعاء او الشفاعة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب
الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام
ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك
في صورة الخبر تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال
الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك
فيه الانشاء الخبر الناظر بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائي ايضا اما مؤكدا
او غير مؤكد والمسند اليه اما محذوف او مذكور الى غير ذلك الفصل والوصل بدأ بذكر الفصل
لانه الاصل والوصل طار اي عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل
بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال الوصل عطف
بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطفه عليه فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى
اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل
من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب

الذي كان لها

الذي كان لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها اي على الاولى ليدل
العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد آخر قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا
او مفعولا او نحو ذلك وجب عطفه عليه فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا
بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملتين جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة
والشعر من التناسب الظاهر او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع
او يعطي ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه اراد به ما يدل
على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو فان لكل
من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك والجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن العطف
وان لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو ولهذا اي ولانه لا بد في الواو من جهة جامعة عيب
على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة
بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد
على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي عالم لان وجود الجامع
شرط في الصورتين وقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق
والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا

يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود وذلك نحو قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن
مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من
مقولهم فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول قالوا فيلزم ان يكون مقول قول المنافقين
وليس كذلك وانما قال على انا معكم لان قوله انما نحن مستهزؤن بيان لقوله انا معكم فحكمه حكمه وايضا
العطف على المتبوع هو الاصل وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان
قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت الثانية على الاولى
به اي بذلك العاطف من غير اشتراط امر آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة
وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو
فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة اعني حصول معاني هذه الحروف
بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له
حكم اعرابي واما في غيره ففيه خفاء واشكال وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل
حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالا
بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية
لم يعطف الله يستهزئ على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان

دون انا نحن مستهزؤن

او ثم خرج عمرو

او الواو

التقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم مختصا
بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية هي
الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافي ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لا بد له من
عامل وهو قالوا انا معكم بدلالة المعنى واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه فهم اختصاص
الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق والا عطف على قوله فان
كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم
زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه الثانية ايضا فان كان بينهما اي بين
الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود وكمال
الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل لان الوصل يقتضي مغايرة
ومناسبة والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه
احدهما فالوصل متعين لوجود الداعي وعدم المانع فالحاصل ان للجملتين اللتين لا محل لهما
من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة احوال الاول كمال الا
الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال
الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل

وحكم الاربعة الباقية الفصل فاخذ المصنف في تحقيق الاحوال الستة فقال اما كمال الانقطاع

بين الجملتين فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان يكون احدهما خبرا لفظا ومعنى

والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم وهو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ

والكلأ ارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اذا حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاول

نحاول تلك الحرب ونعالجها فكل حتف امرئ يجري بمقدار اي اقيموا نقاتل فان موت

كل نفس يجري بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على ارسوا لانه

خبر لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس لها محل من الاعراب والا فالجملتان

في محل النصب بانهما مقول القول او لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط بان يكون احدهما

خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله

لم يعطف رحمه الله على مات لانه انشاء معنى ومات خبر معنى وان كانتا جميعا خبريتين لفظا

او لانه عطف على الاختلاف فيهما والظاهر لانه لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع

فلا يصح العطف في مثل زيد طويل وعمرو نائم واما كمال الاتصال بين الجملتين

فلكون الثانية مؤكدة للاولى تاكيدا معنويا لدفع توهم تجوز او غلط نحو لا ريب فيه

بالنسبة

٨٩

بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف او جملة مستقلة وذلك

الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة فانه لما بولغ في وصفه او جملة مستقلة اي وصف

الكتاب ببلوغه متعلق بوصفه اي في وصفه بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله

بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدأ ذلك الدال على كمال العناية بتمييزه والتوسل

ببعده الى التعظيم وعلو الدرجة وتعريف الخبر باللام الدال على الانحصار مثل

حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل الذي يستاهل ان يسمى كتابا كان ما عداه

من الكتب في مقابلته ناقص بل ليس بكتاب جاز جواب لما اي جاز بسبب هذه المبالغة

المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من

غير صدوره عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد

الى لا ريب فيه والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب اي جعل لا ريب فيه تابعا لذلك

الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب وزان نفسه

مع زيد في جاءني زيد نفسه فظهر ان لفظ وزان في قوله فوزانه ليس بزائد كما توهم

او تاكيدا لفظيا كما اشار اليه بقوله نحو هدى اي هو هدى للمتقين اي الضالين الصائرين

ان جعلت الم اسم سورة او يكون خبر مبتدأ محذوف اي هذا الم

لا التقوى فان معناه انه اى الكتاب فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها اى غايتها لما فى تنكير هدى
من الابهام والتفخيم حتى كانه هداية محضة حيث قال هدى ولم يقل هاد وهذا معنى ذلك الكتاب
لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله فى الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اى
بقدر الهداية واعتبارها تتفاوت فى درجات الكمال لا بحسب غيرها لانها المقصود الاصلى من الانزال
فوزانه اى وزان هدى للمتقين وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد لكونه مقررا لذلك
الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف لا ريب فيه فانه يخالفه معنى او لكون الجملة الثانية بدلا منها
اى من الاولى لانها اى لان الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية حيث يكون فى الوفاء قصور ما
او خفاء بخلاف الثانية فانها وافية كمال الوفاء والمقام يقتضى اعتناء بشأنه اى بشأن المراد
لنكتة ككونه اى المراد مطلوبا فى نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الثانية من الاولى منزلة
بدل البعض او الاشتمال فالاول نحو قوله تعالى امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد
التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا فى نفسه وذريعة الى غيره
والثانى اعنى قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته اى تادية المراد الذى هو التنبيه لدلالته اى
الثانى عليها اى على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه
لدخول الثانى فى الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها والثانى اعنى المنزل منزلة بدل الاشتمال
نحو قوله

نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن فى السر والجهر مسلما فان المراد به اى بقوله ارحل
كمال اظهار الكراهة لاقامته اى المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته لدلالته اى لدلالة
لا تقيمن عندنا عليه اى على كمال اظهار الكراهة بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون
وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفى حيث يقال لا تقم عندى ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد
اظهار الكراهة لحضوره فوزانه اى وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها فى اعجبنى الدار حسنها
لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون تاكيدا وغير داخل فيه فلا يكون بدل بعض
ولم يعتد ببدل الكل لانه انما يتميز عن التاكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثانى
وهذا انما لا يتحقق فى الجملة الاتية التى ليس لها محل من الاعراب مع ما بينهما اى بين
عدم الاقامة والارتحال من الملابسة اللزومية فيكون بدل الاشتمال والكلام فى ان الجملة
الاولى اعنى ارحل ذات محل من الاعراب مثل ما مر فى ارسول انزاولها وانما قال فى المثالين
ان الثانية اوفى لان الاولى وافية مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة
الدلالة فصارت كغير الوافية او لكون الثانية بيانا لها اى للاولى لخفائها اى الاولى نحو
قوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه
اى وزان قال يا آدم وزان عمر فى قوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

حيث جعل الثاني بيانا وتوضيحا للاول وظاهر انه ليس لفظا فالبيان وتفسير اللفظ وسوى حتى يكون هذا
من باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة واما كونها اي الجملة الثانية كالمنقطعة
عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما
ليس بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف الا انه لما كان خارجيا
خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله قطعا
وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين
لان معنى اراها اظنها وكون المسند اليه في الاولى محبوبا وفي الثانية محبا لكن ترك العطف
لئلا يتوهم انه عطف على ابغي فيكون من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل
كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة
بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي السؤال
اي لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب
عن السؤال لما بينهما من الاتصال قال السكاكي فتنزل ذلك السؤال الذي تقتضيه الاولى وتدل
عليه بالفحوى منزلة السؤال الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول

لذالك وتنزيله

لذالك وتنزيله منزلة السؤال الواقع انما يكون لنكتة كاغناء السامع عن ان يسأل او مثل
لا يسمع منه اي من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لكلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه
او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك
وليس في كلام السكاكي ان الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال مما يكون على تقدير تنزيل منزلة
السؤال وكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون على
تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال وتشبيهها به والاظهر انه لا حاجة الى ذلك بل مجرد كون
الاولى منشأ للسؤال كاف في ذلك واليه اشير في الكشاف ويسمى الفصل لذلك
اي لكونه جوابا للسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا و
ومستأنفة وهو اي الاستيناف وعلى لفظه اضرب لان السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن
عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا
او ما سبب علتك بقرينة العرف والعادة لانه اذا قيل فلان مريض فانما يسأل عن موجب مرضه وسببه
لا ان يقال هل سبب علته كذا او كذا لا سيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص واما
عن سبب خاص لهذا الحكم نحو قوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس

لامارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء بقرينة التأكيد وهذا الضرب يقتضي تأكيد
الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب اذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم
بمؤكد ولا يخفى ان المراد بالاقتضاء ههنا اقتضاء استحسانا لا وجوبا والمستحسن في باب
البلاغة كالواجب واما عن غيرهما اي عن غير السبب المطلق والخاص نحو قالوا سلاما قال
سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن
منها لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت وقولهم زعم العواذل جمع عاذلة
بمعنى جماعة عاذلة انني في غمرة اي شدة صدقوا اي العواذل في زعمهم
انني في غمرة ولكن غمرتي لا تنجلي ولا تنكشف بخلاف اكثر الغمرات والشدائد كانه قيل
اصدقوا ام كذبوا فقيل صدقوا او القصد منه اي من الاستئناف وهذا اشارة الى
تقسيم آخر له باعتبار ما يأتي باعادة اسم ما استؤنف عنه اي وقع عنه الاستئناف واصل الكلام
استؤنف عنه الحديث فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم نحو احسنت انت
الى زيد زيد حقيق بالاحسان باعادة الحديث عليه نحو احسنت الى زيد اسم ويبنى
على صفة اي صفة ما استؤنف عنه دون اسمه والمراد صفة تصلح لترتب الحديث عليه
نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه

اليه او اهل

اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستئناف المبني على الصفة ابلغ لاشتماله على بيان
السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم
على الوصف الصالح للعلية انه علة له وههنا بحث وهو ان السؤال ان كان عن السبب فالجواب
يشتمل على بيانه لا محالة والاوجه لاشتماله عليه كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله
زعم العواذل ووجه التقصي عنه مذكور في الشرح وقد يحذف صدر الاستئناف فعلا كان او
اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن قرأ مفتوحة الباء كانه قيل من يسبحه
فقيل رجال اي يسبحه رجال عليه الرحمة او نعم رجلا زيد على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر
مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم
وقد يحذف الاستئناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف
اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة
في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين كانه قيل
اصدقنا ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم
الاف مقامه لدلالته عليه وبدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة
نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ اي هم نحن

ولما فرغ عن بيان الاحوال الاربعة مقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين
للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد الكلام سابق
كما اذا قيل هل الامر كذلك فقالوا لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله
جملة انشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع لكن ~~عطفت عليها لان ترك العطف~~
~~يوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد مع~~ لكن عطفت عليها لان ترك العطف
يوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد مع ان المقصود الدعاء له بالتأييد فاينما وقع هذا الكلام
فالمعطوف عليه هو مضمون قوله لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام
نقل عن الثعالبي حكاية مشتملة على قوله قلت لا وايدك الله وزعم ان قوله وايدك الله
عطف على قوله قلت ولم يعرف انه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وانه لو لم
يحك الحكاية فحين ما قال للمخاطب لا وايدك الله فلا بد له من المعطوف عليه واما
للتوسط عطف على قوله واما الوصل لدفع الايهام اي اما الوصل للتوسط الجملتين بين
كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحفه بعضهم باما بكسر الهمزة فركب متن عمياء وخبط
خبط عشواء فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى فقط ويكون خبط

بينهما جامع

بينهما جامع بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع
ثم الجملتان المتفقتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى قسمهما قسمان لانهما
اما انشائيتان او خبريتان والمتفقتان معنى فقط ستة اقسام لانهما
ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران والاول خبر والثاني انشاء
او بالعكس وان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما انشاءان والاولى انشاء و
والثانية خبر او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام والمص اورد للقسمين الاولين مثاليهما
كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار
لفي جحيم في الخبريتين لفظا ومعنى الا انهما في المثال الثاني متناسبتان في
كلوا الاسمية بخلاف الاول وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين لفظا ومعنى
واورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا واشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين
من اقسام الستة واعاد لفظ الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط
فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين
فهما احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا حسنا فعطف قوله على لا تعبدون مع اختلا
للناس حسنا

لفظا لكونهما انشائيتين معنى لان قوله لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا وقوله
وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبرا في معنى الطلب اي تحسنون بمعنى احسنوا
فيكون الجملتان خبريتين لفظا وانشائيتين معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء
اما لفظا فللملائمة مع قوله لا تعبدون واما معنى فللمبالغة باعتبار ان المخاطب كانه سارع
الى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب الى فلان وتقول له كذا وكذا تريد الامر وهو ابلغ
من التصريح او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي احسنوا بالوالدين احسانا
فيكونان انشائيتين معنى مع ان لفظ الاولى اخبار ولفظ الثانية انشاء والجامع بينهما اي بين
الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند
اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا المسند في الاولى والمسند في
الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في
خيال اصحابهما ويعطي زيد ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد
المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر
وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بين زيد وعمرو كالاخوة

او الصداقة

او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وبالجملة يجب ان يكون احدهما مناسبا للآخر
بسبب وملابسة لهما نوع اختصاص بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون
المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد المسندان ولهذا حكموا بامتناع
نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين
زيد وعمرو مناسبة او لم يكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة السكاكي ذكر انه
يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع
العقلي او من جهة الوهم وهو الجامع الوهمي او من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي
والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعاني
الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك
الشاة معنى في الذئب وبالخيال القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات من طرق
وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى اليها
صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة القوة التي من شأنها التفصيل
والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض ونعني بالصور

ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة بالمواد لا يمكن فقال السكاكي الجامع بين الجملتين
اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيودهما وهذا ظاهر في
ان المراد بالتصور الامر المتصور ولما كان المقرر انه لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع
بين مفردين من مفرداتهما غير المصنف عبارة السكاكي فقال الجامع
بين الشيئين اما عقلي وهو امر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة وذلك
بان يكون بينهما اتحاد في التصور او تماثل فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص
في الخارج يرفع التعدد بينهما فيصيران متحدين وذلك لان العقل يجرد
الجزئي عن عوارضه المشخصة الخارجية وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه على
ما تقرر في موضعه وانما قال في الخارج لانه لا يجرده عن المشخصات العقلية
لان كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات
وههنا بحث وهو ان التماثل هو الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا
في الانسانية واذا كان التماثل جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو
شاعر على اخوة زيد وعمرو وصداقتهما او نحو ذلك لانهما متماثلان لكونهما
من افراد الانسان والجواب ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف
له نوع اختصاص

له نوع اختصاص بهما على ما سيتضح في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث
لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر
عنه امر آخر بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والآخر معلول والاقل
والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من آخر والآخر اكثر منه او
وهمي وهو امر بسببه يحتال الوهم في اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فانه اذا خلي و
نفسه لم يحكم بذلك وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني صفرة وبياض
فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في
احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد
هو اللون ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين حسن الجمع بين الثلاثة
التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يتوهم
ان الثلاثة من نوع واحد وانما اختلف بالعوارض والعقل يعرف انها امور متباينة
او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل
واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان
والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لان الايمان هو تصديق

النبي في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو
تفسير التصديق في المنطق عند المحققين مع الاقرار باللسان والكفر عدم الايمان عما
من شانه ان يكون مؤمنا وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان
متضادين وما يتصف بهما اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن وا
لكافر فامثال ذلك تعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين
المتضادين او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فانهما وجوديان
احدهما في غاية الارتفاع والاخر في غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد
وليسا متضادين لعدم تواردهما على محل واحد لكونهما من الاجسام دون الا
عراض ولا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا
بداخلين في مفهومي السماء والارض والاول والثاني فيما يعم المحسوسات و
والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير
والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فانهما شبه المتضادين باعتبار
اشتمالهما على الوصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا متضادين كالاسود
والابيض لانه قد يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا

يخفى مخالفة

ولا يخفى ان مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول اكثر من مخالفة الثاني مع ان العدم
معتبر في مفهوم الاول فلا يكون وجوديا فانه اي انما جعل التضاد وشبهه جامعا وهميا
لان الوهم ينزلهما منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين
بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات
الغير المتضادة يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن
الاخر او خيالي وهو امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون
بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف وسبب مؤد اليه اي الى ذلك
اختلف واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلف
الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا وخفاء فكم من صور لا انفكاك بينها
في خيال وهي في خيال اخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني يجتمع اصلا وكم من
صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال اخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل
احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع
لا سيما الجامع الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب

في اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان الاسباب مما يفوته الحصر فظهر ان ليس
المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم وبالخيالي ما
لا التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال
ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا
على كثير من الناس واعترضوا بان السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات
واجابوا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه
الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان ارادوا ان مثل ذلك تضاد هذا السواد وهذا
البياض معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل مثل هذا مع ذالك وتضايفه معه
والتضايف معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبههما وبين شبههما في انها
ان اضيفت الى الكليات وان اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح
جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو
تقارن الصور في الخيال وظاهر انه ليس بصورة ترتسم في الخيال بل
هو من المعاني فان قلت كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف
وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفردات الجملتين وهو نفسه معترف

بفساد ذلك

٩٧

بفساد ذلك حيث منع صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق والف باذنجانة محدثة قلت
كلامه ههنا ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين واما ان اي قدر من الجامع يجب لصحة
العطف ففوض الى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند
اليهما جميعا والمصنف اعتقد ان كلامه في بيان سهو منه واراد اصلاحه وغيره الى ما ترى
فذكر مكان الجملتين الشيئين ومكان قوله اتحاد في تصورهما اتحاد في التصور فوقع الخلل
في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبه تضاد والخيالي
ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض
وبين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو بين نفس الصور
لا بين تصوريهما فلا بد من تاويل كلام المص وحمله على ما ذكره السكاكي بان يراد
بالشيئين الجملتين وبالتصور مفرد من مفردات الجملة مع ان ظاهر عبارته يأبى
ذلك ولبحث الجامع زيادة تحقيق وتفصيل اوردناها في الشرح وانه من المباحث التي
ما وجدنا احدا حام حول تحقيقها ومن محسنات الوصل بعد وجود المصحح تناسب
الجملتين في الاسمية والفعلية وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة فاذا اردت
مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الآخر قلت قام زيد

وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد الا ان يقصد ان يراد فى احدهما التجدد وفى الآخر
الثبوت فيقال قام زيد وعمرو قاعد او يراد فى احدهما المضى وفى الاخرى المضارعة
فيقال زيد قام وعمرو يقعد او يراد فى احدهما الاطلاق وفى الآخر التقيد بالشرط
كقوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر ومنه قوله تعالى
فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فعندى ان قوله ولا يستقدمون
يستقدمون عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء اذ لا معنى لقولنا اذا جاء
اجلهم لا يستقدمون تذنيب هو جعل الشئ ذنابة للشئ يشبه به ذكر بحث
الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها اخرى عقيب بحث الفصل والوصل
لمكان المناسبة اصل الحال المنتقلة اى الكثير الراجح فيها كما يقال الاصل فى الكلام هو
الحقيقة ان يكون بغير واو واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة والمقررة لمضمون الجملة
فانها يجب ان يكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها وانما كان الاصل فى
المنتقلة الخلو عن الواو لانها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى
المبتدا فان معنى قولك جاء زيد راكبا اثبات الركوب كما فى زيد راكب الا انه

فى الحال على

فى الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات المجئ وجئت بالحال لتزيد فى الاخبار عن المجئ
هذا المعنى وصف له اى لانها فى المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت
الا ان المقصود فى الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهى قيد للفعل
وبيان الكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت
به واذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما انهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال واما
ما اورده بعض النحويين من الاخبار والنعوت المصدرة بالواو التى تسمى واوا كالخبر
فى باب كان والجملة الوصفية المصدرة بالواو التى تسمى واو تاكيد لصوق الصفة بالموصوف
والموصوف فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة
فانها اى الجملة الواقعة حالا من حيث هى جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على
التعليق بما قبلها وانما قال من حيث هى جملة لانها من حيث هى حال غير مستقلة بل متوقفة
على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها فتحتاج الجملة الواقعة حالا الى ما يربطها
بصاحبها الذى جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الذى لا يعدل
عنه ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط هو الضمير بدليل الاقتصار عليه فى الحال المفردة
والخبر والنعت فالجملة التى تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذى تقع هى حالا عنه وجب
فيها الواو ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر ان كل جملة خلت عن

الضمير وجبت فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة تخلف يجوز ذلك فيها واي جملة لا يجوز
فقال كل جملة خلت عن الضمير اي ضمير ما الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا
او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا نكرة محضة او مبتدأ او خبرا فانه لا يجوز ان ينتصب عنه
حالا على الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لان قوله كل جملة مبتدأ خبره فلم يصح ان يقع تلك
الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حالا بالواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع
الحال عنه لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه الا مجازا وانما قال ينتصب عنه حالا
ولم يقل يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة
بالمضارع المثبت ولم يصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو
جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يجعل ويتكلم عمرو حالا من زيد لما تبين في
من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط ولا يخفى ان المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة
للحالية في الجملة بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا البتة لا مع الواو ولا
بدونها والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها
فان كانت فعلية الفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي الواو نحو قوله تعالى ولا تمنن
تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال

المفرد لوانه

المفرد لوانه المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه لوقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل
على حصول صفة اي معنى قائم بالغير لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل و
والمفعول والهيئة معنى قائم بالغير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن
ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال هذا معنى المقارنة وهو اي
اي المضارع المثبت كذلك اي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت
قيدا له كالمفردة فيمتنع الواو فيه كما في المفردة اما الحصول اي دلالة المضارع المثبت
على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا فيدل على التجدد وعدم الثبوت مثبتا فيدل
على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال وفيه
نظر لان الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة
من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحن بصددها يجب ان يكون مقارنا
لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان او حالا او استقبالا فلا دخل
للمضارعة في المقارنة فالاولى ان يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بانه على
وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى واما ما جاء من نحو قول العرب قمت
واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم اي اسلحتهم نجوت وارهنهم مالكا

جاز
فقيل انما الواو في المضارع المثبت الواقع حالا على اعتبار حذف المبتدا ليكون جملة
اسمية اي وانا اصك وانا ارهنهم كما في قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله
وانتم تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة
وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما للعطف لا للحال اذ ليس المعنى قمت صاكا وجهه
ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت
عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في
الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وان كان الفعل مضارعا
اي زمان الحال
منفيا فالامران جائزان الواو وتركه كقراءة ابن ذكوان في قوله تعالى فاستقيما
ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف نون فيكون لا للنفي لا للنهي لثبوت النون التي
هي علامة الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فيكون الواو للحال بخلاف
قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهي مؤكد معطوف على الامر قبله ونحو
وما لنا اي اي شيء ثبت لنا لا نؤمن بالله اي حال كوننا غير مؤمنين فالفعل
المنفي حال بدون الواو وانما جاز فيه الامران لدلالته على المقارنة لكونه
مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول
وكذا يجوز الواو وتركه ان كان الفعل ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا
اني يكون

٧٩
اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو
هذا في الماضي لفظا واما الماضي معنى فالمراد به المضارع المنفي بلم او لما فانهما تقلبان معنى
المضارع الى المضي فاورد للمنفي بلم مثالين احدهما مع الواو والآخر بدونه واقتصر في
المنفي بلما على ما هو بالواو وكانه لم يطلع على مثال ترك الواو فيه الا انه مقتضى القياس
فقال وقوله اني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل
لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم اما
المثبت اي اما جواز الامرين في الماضي المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير
ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا فلا يقارن الحال ولهذا اي لعدم دلالته
على المقارنة شرط ان يكون مع قد ظاهرة كما في قوله تعالى وقد بلغني الكبر او مقدرة كما في قوله تعالى
حصرت صدورهم لان قد تقرب الماضي من الحال فيجوز المقارنة من الحال والاشكال المذكور وارد
ههنا وهو ان الحال التي نحن بصددها غير الحال التي تقابل الماضي وقد تقرب الماضي منها
فيجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين ولفظة قد انما تقرب الماضي من الحال التي او يبعد
هي زمان التكلم وربما تبعده عن الحال التي نحن بصددها كما في قولك جاءني زيد في
السنة الماضية وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح اما المنفي
اي جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته
على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى زمان

الكلام وغيرها اى لما لم يتل لدوما لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمرار اى استمرار
ذالك الانتفاء لما سيجىء حتى يظهر قرينة على الانقطاع كما فى قولنا لم يضرب اليوم
زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اى بالنفى او بان الاصل فيه الاستمرار
الدلالة عليها اى المقارنة عند الاطلاق وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذالك
الانتفاء بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل
استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من اجزاء
واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفى بجميع اجزاء الزمان الماضى لكن لا قطعيا بخلاف
لما وذالك لانهم قصدوا ان يكون الاثبات والنفى فى طرفى النقيض ولا يخفى ان
الاثبات فى الجملة انما ينافيه النفى دائما وتحقيقه اى تحقيق هذا الكلام ان
الاستمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود ويعنى بقاء الحادث
وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ولا بد للوجود الحادث
من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بخلاف
استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء
سبب الوجود والاصل فى الحوادث العدم حتى يوجد عليها ففى الجملة لما كان

الاصل فى النفى

الاصل فى النفى الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة واما الثانى اى عدم
دلالته على حصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت اسمية
فالمشهور جواز تركها اى الواو وعكس ما مر فى الماضى المثبت اى لدلالة الاسمية
على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام
والثبات نحو كلمته فوه الى فى بمعنى مشافها واى المشهور ان دخولها اى الواو اولى
من تركها لعدم دلالتها اى الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف
فيها فحسن زيادة رابطة نحو قوله تعالى فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اى وانتم
من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينهما من التفاوت وقال عبد القاهر
ان كان المبتدأ فى الجملة الاسمية الحالية ضمير ذى الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا
نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذالك لان الجملة لا يترك فيها
الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم اليه فى الاثبات وتقدير المفرد وان لا يستانف
فيها الاثبات وهذا مما يمتنع فى نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت
ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فى انك لا
تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع فى صلة المجىء وتضمه اليه فى الاثبات
لان اعادة ذكره لا يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت
تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا فى البين وجرى مجرى ان تقول جاء زيد وعمرو

ويسرع امامه ثم توهم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا
فالاصل والقياس ان لا تجئ الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل
الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه التشبيه هذا
كلامه في دلائل الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع
وجاء زيد وعمرو يسرع او مسرع امامه بالطريق الاولى ثم قال الشيخ وان جعل
نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول
بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي على سواد اي بقية من
الليل يعني اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم مصاحبا للبازي الذي
هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد
حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف
لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير
اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعل ماض مع قد هذا كلامه وفيه بحث
والظاهر ان مثل على كتفه سيف يحتمل ان يكون في تقدير المفرد وان يكون جملة اسمية
قدم خبرها وان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع فعلى تقدير
يمتنع الواو وعلى تقديرين لا يجب الواو فمن اجل هذا كثر تركها وقال الشيخ ايضا

ايضا وحسن الترك

ايضا وحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول
حرف اي حرف التشبيه على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من
الارتباط كقوله فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الا
سود الحوارد من حرد اذا غضب بني الاسود جملة اسمية
وقعت حالا عن مفعول تبصريني ولولا دخول كانما عليها
لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي
حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل وحسن الترك
تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالا بعقب مفرد
حالا كقوله والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم
فقوله برداك تبجيل حالا ولو لم يتقدمها قوله سالما
لم يحسن فيها ترك الواو الباب الثامن الايجاز والاطناب
والمساوات قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما

بتبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء
آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون
مطنبا بالنسبة الى ما هو انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق
والتعيين اي لا يمكن التنصيص على ان هذا المقدار من الكلام ايجاز وذاك اطناب
اذ رب كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس والبناء والبناء على امر
عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذي اي الذين ليسوا
في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تاديه المعاني عند
عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة
لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تاديه اصل المعنى بدلالات
صحيحة والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء
المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار
لكونه امرا نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر
منه وتارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي
ذكره المتكلم وتوهم

ذكره المتكلم وتوهم بعضهم ان المراد بما ذكر متعارف الاوساط وهو غلط لا يخفى على من له
قلب او القى السمع وهو شهيد يعني كما ان الكلام يوصف بالايجاز لكونه
اقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر
وانما قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر او تحقيقا
لم يكن في شيء من البلاغة مثاله قوله تعالى رب اني وهن العظم مني الآية فانه
اطناب بالنسبة الى المتعارف اعني قولنا يا ربي شخت وايجاز
بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب
فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط فللايجاز معنيان بينهما عموم من وجه وفيه
نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيقه معناه اذ كثيرا ما تحقق معاني الا
الامور النسبية ويعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والاخوة وغيرهما والجواب انه لم يرد
تعسر بيان معناهما لان ما ذكره بيان لمعناهما بل اراد تعسر التحقيق والتعيين في
ان هذا القدر ايجاز وذاك اطناب ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال
الايجاز هو الاداء باقل من المتعارف ومما يليق بالمقام من الكلام ابسط من الكلام
المذكور رد الى الجهالة اذ لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف

طلبغاتهم ولا يعرفون ان لكل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع
اليه والجواب ان الفحول والبلغاء المعانى والاوساط الذين لا يقدرون فى تأدية المعنى على
اختلاف العبارات والتصرف لطائف الاعتبارات لهم حد معلوم من الكلام
يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء
على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف
فانما هو للبلغاء العارفين لمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل
عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط والاقرب الى الصواب
ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية اصله بلفظ مساوله اى
لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة
ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون ناقصا عنه وافيا
به والاطناب ان يكون زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال
وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف به كقوله والعيش اى الناعم
خير فى ظلال النوك اى الحمق والجهالة ممن عاش كدا اى مكدرا
منغصاً

منغصا اى الناعم وفى ظلال العقل يعنى ان الاصل المراد ان العيش الناعم فى ظلال
النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا
فلا يكون مقبولا واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يزيد اللفظ على اصل المراد لا لفائدة
ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله وقددت الاديم لراهشيه والفى اى وجد
قولها كذبا ومينا والكذب والمين واحد قوله قددت اى قطعت والراهشان
العرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه وفى الفى لجذيمة الابرش
وفى قددت وفى قولها للزباء والبيت فى قصة قتل الزباء لجذيمة وهى معروفة
واحترز ايضا بفائدة عن الحشو وهو زيادة متعينة لا لفائدة المفسد للمعنى كالندى
فى قوله ولا فضل فيها اى فى الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء
شعوب اى علم المنية صرفها للضرورة وعدم الفضلة على تقدير عدم الموت
انما يظهر فى الشجاعة لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الشئ الصابر
بزوال المكروه بخلاف الباذل ماله اذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه
الى المال دائما فان بذله حينئذ افضل مما اذا تيقن بالموت والمال وغاية
تخليفه

لجذيمة الابرش

اعتدازه ما ذكره الامام ابن جنى وهو ان في الحلو وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر

ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويستميل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل

وعن الحشو عند المفسد المعنى كقوله فاعلم اعلم اليوم والامس قبله ولكننى عن علم ما في غد

عمى فلفظ قبله حشو عند مفسد وهذا بخلاف ما بقى البصر بعينى وسمعته باذنى وكتبته

بيدى في مقام يفتقر الى التاكيد المطلق واقدمها لانها الاصل المقيد عليه نحو

ولا يحيق المكر السئ الا باهله وقوله فانك كالليل الذى هو مدركى وان خلت

ان المنتاى عنك واسع اى موضع البعد عنك وسعة شبهه في حال سخطه وهو

له بالليل قيل في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منها

ايجاز لا مساوات وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظى لا يفتقر اليه تادية

اصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة لا نسلم ان لفظ الاية و

والبيت ناقص عن اصل المراد والايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص

حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير وذلك لان معناه ان الانسان اذا علم انه

متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى

هو القصاص

والامس اى

هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه اى

ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به اصل المراد واعتبار الفعل الذى يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظى

حتى لو ذكر كان تطويلا وفضله اى رجحان قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم

اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اى اللفظ الذى

يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو قوله تعالى في

القصاص حيوة لان قوله ولكم زائد على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة مع التنوين

احد عشر وحروف القتل انفى للقتل اربع عشر اعنى الحروف الملفوظة اذ بالعبارة يتعلق الا

الايجاز لا بالكتابة والنص اى وبالنص على المطلوب يعنى الحيوة وما يفيده تنكير حيوة

من التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحدة فحصل لهم في هذا

الجنس من الحكم اعنى القصاص حيوة عظيمة او من النوعية اى لكم في القصاص نوع من الحيوة

وهى الحيوة الحاصلة للمقتول اى الذى يقصد قتله والقاتل اى الذى يقصد القتل بالارتفاع

عن القتل لمكان العلم بالقصاص واطراده اى وبكون قوله ولكم في القصاص مطردا اذ القصاص

مطلقا سبب للحيوة بخلاف القتل فانه قد يكون انفى للقتل كالذى على وجه القصاص وقد يكون ادعى له

كالقتل ظلما وخلوه عن التكرار افضل من المشتمل عليه وان يكن مخلا بالفصاحة و

واستغنائه عن تقدير محذوف بخلاف قوله فان تقدير القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة
اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص
والحيوة وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر والمحذوف اما جزء جملة عمدة كان او فضلة
مضاف بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية اى اهل القرية او موصوف نحو انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى ۝ الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب
الامور وقوله جلا جملة وقعت صفة لمحذوف اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف الا
الامور وقيل جلا ههنا علم وحذف التنوين باعتبار انه منقول عن الجملة اعنى الفعل
مع الضمير لا عن الفعل وحده او صفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا
اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسليمة او غير معيبة بدليل ما قبله وهو قوله فاردت
ان اعيبها لدلالته على ان الملك كان لا ياخذ المعيبة او شرط كما مر في آخر
باب الانشاء وجوب الشرط وحذفه يكون اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل
لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون فهذا شرط حذف جوابه
اى اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله وما تاتيهم من اية من آيات ربهم الا كانوا

عنها معرضين

١٠٥

عنها معرضين او للدلالة على انه اى جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف
او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن مثالهما ولو ترى اذ وقفوا على النار فحذف الشرط
للدلالة على انه لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن او غير ذلك
المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول كما مر في الابواب السابقة وكالمعطوف مع
حرف عطف نحو لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق
من بعده وقاتل بدليل ما بعده يعنى قوله اولئك اعظم درجة من الذين
انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على جزء جملة فان قلت ماذا اراد بالجملة
ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة قلت اراد الكلام المستقل الذى
لا يكون جزء من كلام آخر مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل
فهذا سبب مذكور حذف مسببه اى فعل ما فعل او سبب لمذكور نحو قوله فضربه
فضربه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله
فضربه بها جملة محذوفة هى سبب لقوله فانفجرت ويجوز ان يقدر
فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط ومثل

هذا الفاء يسمى فاء فصيحة قيل على التقدير الاول وقيل على التقدير الثانى وقيل على
التقديرين او غيرهما اوى عن المسبب بالسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر فى
بحث الاستيناف ومن انه على حذف المبتداء والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف
واما اكثر عطف على اما جملة اى اكثر من جملة واحدة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون
يوسف اى فارسلونى الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف
والمحذوف على وجهين ان لا يقام شئ مقام المحذوف بل يكتفى بالقرينة كما مر
فى الامثلة السابقة وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
فقوله فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه بل هو سبب
لمضمون الجواب المحذوف اقيم مقامه اى فلا تحزن واصبر ثم لابد له من دليل
وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اى على الحذف والمقصد الاظهر على تعيين
المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة والدم فالعقل دل على ان ههنا حذفا اذ الاحكام
الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان والمقصد الاظهر من هذه الاشياء
المذكورة فى الآية تناولها الشامل للاكل وشرب الالبان فدل على تعيين المحذوف

الحذف

وفى قوله منها

وفى قوله منها ان يدل ادنى [illegible] وكانه على حذف مضاف ومنها ان يدل العقل عليهما اى على
الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى امره او عذابه فالعقل يدل على امتناع مجئ الرب
الرب تعالى وتقدس ويدل على تعيين المراد ايضا اى امره او عذابه فالامر المعين الذى دل
عليه العقل هو احد الامرين لا احدهما على التعيين ومنها ان يدل العقل عليه
والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه لان العقل دل على ان فيه حذفا اذ
لا معنى للوم على ذات الشخص واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر فى حبه لقوله
قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفى شانه حتى يشملها
اى الحب والمراودة والعادة دلت على الثانى اى مراودته لان الحب المفرط اياه لا
لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره اى الحب المفرط اياه اى صاحبه فلا يجوز ان يقدر
فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا له فيتعين ان يقدر مراودته نظرا الى العادة ومنها الشروع
فى الفعل يعنى من ادلة تعيين المحذوف لا من ادلة الحذف لان الدليل الحذف هو ان
الجار والمجرور لا بد ان يتعلق بشئ والشروع فى الفعل دل على انه ذلك الفعل الذى
شرع فيه نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له ففى القرأة يقدر بسم الله
اقرأ وعلى هذا القياس ومنها اى ومن ادلة تعيين المحذوف الاقتران كقولهم

للعرس بالرفاء والبنين فان مقارنة هذا الكلام للاعراس اي المخاطب على تعيين المحذوف
اي اعرست او مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك والرفاء هو الالتيام
والاتفاق للملابسة والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى
في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من
علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما جبل الله النفوس عليه من ان الشيء
اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى
لما لا يخفى من ان نيل الشيء بعد الشوق والطلب الذ نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح
لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك
الشيء ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار اي ترك الاطناب كفى نعم زيد وفي
هذا اشعار بان الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة ايضا ووجه حسنه اي حسن
باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال
من جهة الاطناب بالايضاح بعد الابهام والايجاز بحذف المبتدأ وايهام

نكتة الاطناب

والبا

الجمع بين

الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك
ان الايهام الجمع بين المتنافيين من الامور المستغربة التي تستلذ بها
النفس وانما قال ايهام لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة
وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو
محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو في اللغة لف القطن المندوف
وفي الاصطلاح ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على
الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل واما
بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد الذكر على
سبيل العطف للتنبيه على فضله اي مزية الخاص على العام حتى كانه ليس من جنسه
اي العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما
امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر
مغاير للعام لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه نحو حافظوا على الصلوات و
الصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات والفضلى من قولهم للافضل الاوسط
وهي الصلوة العصر عند الاكثر واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا

وتلك النكتة كالتأكيد الانذار فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون

فقوله كلا ردع عن الانهماك فى الدنيا وتنبيه عليه وسوف تعلمون انذار

وتخويف اى سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من

هول المحشر وفى تكريره تأكيد للردع الانذار وفى اتيان ثم دلالة على ان الا

الانذار الثانى ابلغ من الاول تنزيلا البعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعما

واستعمالا اللفظ ثم فى مجرد التدريج فى درج الارتقاء واما بالايغال من

اوغل فى البلاد اذا ابعد فيها واختلف فى تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد

نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قولها اى الخنساء فى مرثية اخيها

صخر وان صخرا لتأتم اى تقتدى الهداة به كأنه علم اى جبل مرتفع فى رأسه نار

فقولها كأنه علم واف بالمقصود اعنى التشبيه بما يهتدى به الا ان فى قولها فى

رأسه نار زيادة مبالغة وتحقيق التشبيه اى ولتحقيق التشبيه فى قوله

كأن عيون الوحش حول خبائنا اى خيامنا وارحلنا الجزع الذى لم يثقب

الجزع بالفتح الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش

واتى بقوله

واتى بقوله لم يثقب تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعين قال الاصمعى

الظبى والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها

بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعنى مما اكلنا كثرت

العيون عندنا كذا فى شرح ديوان امرئ القيس وعلى هذا التفسير تخصيص الايغال بالشعر

وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك

فى غير الشعر بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم

مهتدون فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة

الا ان فيه زيادة حث الاتباع وترغيب فى الرسل واما بالتذييل وهو تعقيب

الجملة الاولى بجملة تشتمل على معناها اى معنى الجملة الاولى للتوكيد فهو

اعم من الايغال من جهة انه يكون فى ختم الكلام

وغيره واخص من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التوكيد

وهو اى التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل

بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل

نجازى الا الكفور على وجه وهو ان يراد وهل نجازى ذلك الجزاء

اقتدى

المخصوص فيتعلق بما قبله واما على الوجه الآخر فهو ان يراد هل نعاقب الا الكفور بناء على ان
المجازات هي المكافات ان خيرا فخير وان شرا فشر فهو من الضرب الثاني وضرب
اخرج مخرج المثل بان يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل عما قبله جار مجرى الامثال
في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان
زهوقا وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى واتى بلفظ ايضا تنبيها على ان هذا التقسيم
للتذييل مطلقا لا للضرب الثاني منه اما ان يكون التاكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق
الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما التاكيد مفهوم كقوله ولست على لفظ الخطاب
بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه او عن ضمير المخاطب في لست على شعث اي
تفرق حال وذميم خصال فهذا الكلام دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وقد
اكده بقوله اي الرجال المهذب استفهام انكار اي ليس في الرجال منقح الفعال مرضي
الخصال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان فيه التوقي والاحتراز عن
توهم خلاف المقصود وهو اي التكميل ان يوتي في كلام يوهم خلاف المقصود
بما يدفعه اي ايهام خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون
في آخره فالاول كقوله فسقى ديارك غير مفسدها نصب على الحال من فاعل سقى

وهو صوب

صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل فلما كان نزول
المطر قد يؤدي الى خراب الديار وفسادها اتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك
والثاني نحو اذلة على المومنين فانه لما كان مما يوهم ان يكون ذلك لضعفهم دفعه
بقوله اعزة على الكافرين تنبيها على ان ذلك تواضع منهم للمومنين ولهذا عدي
الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ويجوز ان تقصد بالتعدية بعلى الدلالة على انهم
مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المومنين خافضون لهم اجنحتهم واما بالتتميم وهو
ان يوتي في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة مثل مفعول او حال او نحو ذلك
مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم انه في الايضاح اراد بالفضلة
ما يتم اصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف في الايضاح وانه لا يختص
بالتتميم لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان
يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير
لله تعالى اي يطعمونه على حب الله لتأديته اصل المراد واما بالاعتراض وهو
ان يوتي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام لم يرد بالكلام
مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع

والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا كالتنزيه في

قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فقوله سبحانه جملة لانه

مصدر بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف

على قوله ويجعلون لله البنات والدعاء في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت

سمعي الى ترجمان اي مفسر ومكرر فقوله بلغتها اعتراض في اثناء الكلام لقصد الدعاء

والواو في مثله تسمى اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية والتنبيه في قوله واعلم فعلم

المرء ينفعه هذا اعتراض بين اعلم ومفعوله وهو ان سوف يأتي كل ما قدرا ان

هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدرات اتية اليه و

ان وقع فيها تأخير ما ففي هذا تسلية وتسهيل للامر فالاعتراض يباين التكميل

التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب ويباين التكميل

التكميل لانه انما يكون لدفع ايهام خلاف المقصود ويباين الايغال لانه لا يكون

الا في آخر الكلام لكنه يشتمل بعض صور التذييل وهو ما يكون بجملة لا محل

لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لانه كا يشترط

في التذييل ان يكون بين كلامين لم يشترط فيه ان لا يكون بين كلامين فتأمل

حتى يظهر

حتى يظهر فساد ما قيل انه يباين التذييل بناء على انه لم يشترط فيه ان يكون

بين كلام او بين كلامين متصلين معنى ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع

بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا اي كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة

قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فهذا الاعتراض

اكثر من جملة لانه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين اولهما قوله

فأتوهن من حيث امركم الله وثانيهما قوله تعالى نساؤكم حرث لكم والكلامان

متصلان معنى فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث

امركم الله وهو مكان الحرث فان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا

قضاء الشهوة والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما

نهوا عنه قال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غيرها ذكرنا

سوى دفع الايهام حتى انه قد تكون لدفع خلاف المقصود ثم ~~دفع الايهام~~

القائلون بان النكتة فيه قد تكون لدفع الايهام افترقوا فرقتين جوز

بعضهم وقوعه اي وقوع الاعتراض في آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها

وذلك بان لا تلي الجملة جملة اخرى اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام

او تليها جملة اخرى غير متصلة بها معنى وهذا الاصطلاح مذكور في مواضع

فرقتين

من النكت فالاعتراض عندهم هو ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او
بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سواء كانت دفع الايهام او غيره فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل
مطلقا لانه يجب ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وان لم يذكره المص
ولبعض الصور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان التكميل
التكميلة التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية التكميلة قد
يكون ذات الاعراب وقد لا يكون لكنها تباين التتميم لان الفضلة لا بد لها
من الاعراب وقيل لانه لا يشترط في التتميم ان يكون جملة كما اشترط في
الاعتراض وهو غلط كما يقال ان الانسان يباين الحيوان لانه لم يشترط في
الحيوان النطق فافهم وبعضهم اي وجوز بعض القائلين بان نكتة الاعتراض
قد يكون دفع الايهام كونه اي الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في
اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل
الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا
في اثناء الكلام او بين الكلامين المتصلين واما بغير ذلك عطف على اما لا
لايضاح

لايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا كقوله تعالى الذين يحملون العرش
ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر اي ترك الاطناب
فان الاختصار قد يطلق على ما يعم الايجاز والمساواة كما مر لم يذكر
ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره اي لا يجهله من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار
به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله يؤمنون به اظهار شرف الايمان ترغيبا
فيه وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتأمل فيها
واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه و
قلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى
فيقال للاكثر حروفا انه مطنب وللاقل انه موجز كقوله يصد اي يعرض
عن الدنيا اذا عن اي ظهر سوددا اي سيادة ولو برزت في زي عذراء نا
ناهد الثدي العذراء البكر والناهد المرتفع الثدي وقوله ولست
بالضم على انه فعل المتكلم بدليل ما قبله وهو قوله واني لصبار على نوب
حسبك ان الله اثنى على الصبر بنظار الى جانب الغنى اذا كانت
العلياء في جانب الفقر يصفه بالميل الى المعالي يعني السيادة مع التعب
احب اليه من الراحة مع الخمول فهذا البيت اطناب بالنسبة الى

المراح الذي يقود ليضرب منه أي من هذا القبيل قوله لا يسأل عما يفعل وهم
يسألون وقول الحماسي وننكر إن شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول
حين نقول يصف رياستهم ونفاذ حكمهم أي نحن نغير ما نريد من قول
غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا فالآية أي زال البيت وإنما قال المقرب
لأن في الآية لبتمر كل مقصود البيت يختص بالقول فالكلام ما لا تمن لأن حملا
يتبادر في الإسناد المعزي لكلام الله سبحانه أجدر وأعلى وكيف لا والله أعلم ثم
الفن الأول بعون الله تعالى وتوفيقه وإياه أسأل في إتمام الفن الثاني الذي هو
هداية طالب طريقه الفن الثاني علم البيان قدمه على البديع للاحتياج
إليه في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع وهو علم أي ملكة يقتدر بها
على إدراكات جزئية أو أصول وقواعد معلومة يعرف به إيراد المعنى الواحد أي المدلول
عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق وتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه
أي على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها أوضح والواضح
خفي بالنسبة إلى الأوضح فلا حاجة إلى ذكر الخفاء وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج
ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة واللام في المعنى
الواحد للاستغراق العرفي أي كل واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته فلو عرف
واحد
إيراد

بالنسبة

إيراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان ثم
ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا للوضوح والخفاء أراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة وتعيين
ما هو المقصود ههنا فقال ودلالة اللفظ يعني الدلالة الوضعية وذلك لأن
الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والأول يسمى الدال والثاني
يسمى المدلول ثم الدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية كدلالة
العقود والخطوط والإشارات والنصب ثم الدلالة اللفظية إما أن يكون للوضع
مدخل فيها أو لا فالأولى هي المقصودة بالنظر ههنا وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى عند الإطلاق بالنسبة إلى العالم بوضعه وهذه الدلالة إما على تمام ما وضع
اللفظ له كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق أو على جزئه كدلالة الإنسان على
الحيوان أو على الناطق أو على خارج عنه كدلالة الإنسان على الضاحك ويسمى الأولى
أي الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى ويسمى
كل واحد من الأخيرين أي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لأن دلالة اللفظ
على الجزء والخارج إنما هي من جهة حكم العقل بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم
حصول الجزء أو اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن
للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبعية

كدلالة الدخان على النار وتختص الاولى من الدلالات الثلث بالمطابقة
لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع
له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا فرضنا
لفظا مشتركا بين الكل وجزئه وبين الملزوم ولازمه كلفظ الشمس المشترك
مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا اطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالته
على الجرم تضمنا والشعاع التزاما فقد صدق على هذا التضمن والالتزام انهما
دلالة اللفظ على تمام الموضوع له اذا اطلق على الجرم والشعاع مطابقة صدق
عليهما انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له او لازمه وح ينتقض تعريف كل
من الدلالات الثلث بالاخريين فالجواب ان قيد الحيثية مأخوذ في تعريف
الامور التي تختلف باعتبار الاضافات حتى ان المطابقة هي الدلالة على تمام
ما وضع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له من حيث
انه جزء ما وضع له والالتزام الدلالة على اللازم من حيث انه لازم ما وضع له
وكثيرا ما يترك هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن اليه
وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم
من حصول المعنى الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل

في القرائن

في القرائن والامارات وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن
تعقل المسمى في الذهن اصلا اعني اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين والا لخرج كثير
من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولات التزامية ولما تأتى
الاختلاف بالوضوح في الدلالة الالتزامية ايضا وتقييد اللزوم بالذهني اشارة الى
انه لا يشترط اللزوم الخارجي كالعمى فانه يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر عما
من شأنه ان يكون بصيرا مع التنافي بينهما في الخارج ومن نازع في اشتراط اللزوم
الذهني فكانه اراد باللزوم اللزوم البين بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل
المسمى والمصنف اشار الى ان ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم البين المعتبر عند
المنطقيين بقوله ولو لاعتقاد المخاطب بعرف اي ولو كان ذلك اللزوم مما
يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام اذ هو المفهوم من اطلاق العرف او غيره
يعني العرف الخاص كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك والايراد
المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية اي
بالدلالة المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم
يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ
لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا

خذه يشتبه الحجر ساد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع
ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بالدلالة المطابقة دلالة اوضح او اخفى لانه اذا اقيم
مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع ان علم الوضع فلا تفاوت في الفهم والا لم يتحقق
الفهم وانما قال لم يكن كل واحد لانه لو قيل هو عالم بوضع الالفاظ معناه انه عالم بوضع
كل لفظ فنقيضه المشار اليه بقوله والا يكون سلبا جزئيا اي وان لم يكن عالما
بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدمه لانه كل لفظ يحتمل ان يكون البعض منها والا
لاحتمال ان يكون عالما بوضع البعض ولقائل ان يقول لانم عدم التفاوت في الفهم على
تقدير العلم بالوضع بل يجوز ان يحضر في العقل معاني بعض الالفاظ المترادفة
في الخيال بادنى التفاوت لكثرة الممارسة المؤانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض
فانه يحتاج الى التفاوت اكثر ومراجعة اطول مع كون الالفاظ مترادفة والسامع
عالما بالوضع وهذا مما نجده من انفسنا والجواب ان التوقف انما هو من جهة تذكر
الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضروري ويتأتى الايراد المذكور
بالعقلية من الدلالات لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم
الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام وهذا في الالتزام
ظ فانه يجوز ان يكون للشيء لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض والى

ان الحاكم لوازم الحجر لنهار بيان الكلية
بعد والفضل

واسرع انتقالا

واسرع انتقالا منه اليه لقلة الوسايط فيمكن تادية الملزوم بالالفاظ
الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا يجوز ان
يكون للازم ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض الاخر
فيمكن تادية اللازم بالالفاظ للملزومات المختلفة وضوحا وخفاء واما في التضمن
فلانه يجوز ان يكون المعنى جزء من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة
البيت عليه فان قلت بل الامر بالعكس فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قلت نعم
ولكن المراد ههنا انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم
الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء انه يجوز ان يخطر
النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له
سواء كان اللازم داخلا كما في التضمن او خارجا كما في الالتزام ان قامت قرينة
على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا فكناية فعند المص الانتقال في المجاز
والكناية كليهما من الملزوم الى اللازم اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على
الملزوم الا انه ارادة الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز وقدم المجاز
عليها اي على الكناية لان معناه اي المجاز كجزء معناها اي الكناية لان معنى

الانسان عليه ودلالة الحيوان على الجسم
اوضح من دلالة

المجاز هو اللازم فقط وفي الكناية يجوز ان يكون هو اللازم والملزوم
جميعاً والجزء مقدم على الكل طبعاً فيقدم بحث المجاز على بحث الكناية
وضعاً وانما قال لجزء معناها الظهور انه ليس جزء معناها حقيقة فان
معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز
ارادة الملزوم ثم منه اي من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاسـ
الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فتعين التعرض له اي التشبيه
ايضاً قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه
ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة
بل جعل مقصداً برأسه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه
والمجاز والكناية التشبيه اي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبنية عليه
الاستعارة التشبيه اي مطلق التشبيه اعم من ان يكون على وجه الا
الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك فلم يأت
بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور الذي هو اخص منه وما قيل ان
المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان
معنى التشبيه في اللغة الدلالة وهو مصدر قولك دللت فلاناً على كذا
اذا هديته له على مشاركة امر لامر آخر في معنى وهذا شامل لمثل قائل

زيد عمرو

زيد عمرو وجاءني زيد وعمرو والمراد بالتشبيه المصطلح عليه ههنا اي في
علم البيان ما لم يكن اي الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يكون على وجه
الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسداً في الحمام ولا على وجه الاستعارة
بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا وجه التجريد الذي يذكر في علم
البديع من نحو لقيت بزيد اسداً ولقيني منه اسد فان في هذه الثلثة
دلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى مع ان شيئاً منها لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً
وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة التخييلية كاثبات
الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيها شيء من الدلالة على مشاركة امر لامر آخر
على رأي المصنف اذ المراد بالاظفار معناها الحقيقي على ما سيجيء فالتشبيه الاصطلاحي
هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية
والاستعارة بالكناية والتجريد فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد بحذف اداة
التشبيه ونحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف الاداة والمشبه جميعاً اي هم كصم فان المحققين
على انه تشبيه بليغ لا استعارة لان الاستعارة انما يطلق حيث
يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلواً عنه صالحاً لان يراد المنقول
اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام والنظر ههنا في اركانه اي البحث الى
البحث في هذا المقصد عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه اي المشبه

والمشبه به ووجهه واداته في الفصل منه وفي اقسامه واطلاق الاركان
على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه اعني الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه كثيرا ما يطلق على الكلام
الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالاسد في الشجاعة ولما كان الطرفان
هما الاصل والعمدة في التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما والاداة آلة في ذلك
قدّم بحثهما فقال طرفاه اي المشبه والمشبه به اما حسيان كالخد والورد
في المبصرات والصوت الضعيف والهمس اي الصوت الذي اخفي كانه لا يخرج
عن فضاء الفم في المسموعات والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق
والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وفي اكثر ذلك تسامح لان
المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر و
بالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس
هذه الاجسام لكن اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت
الخمر ولمست الحرير او عقليان كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي
ادراك كذا في المفتاح والايضاح فالمراد بالعلم ههنا الملكة
التي يقتدر بها على الادراكات الجزئية لا نفس الادراك ولا يخفى انها

لكنه

جهة وطريق الى الادراك كالحيوة وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذ العلم
اذ العلم نوع من الادراك وفساده واضح لان كون الحيوة مقتضية للحس الذي
لا يوجب اشتراكهما في الادراك على ما هو شرط في وجه الشبه وايضا لا يخفى ان ليس
المراد من قولنا العلم كالحيوة والجهل كالموت ان العلم ادراك كما ان الحيوة معها
ادراك بل ليس في ذلك كثير فائدة كما في قولنا العلم كالحس في كونهما ادراكا او مختلفان
او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا كالمنية والسبع
فان المنية اي الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه ان يكون حيا والسبع
وبالعكس وذلك مثل العطر الذي هو محسوس مشموم وخلق كريم وهو عقلي
لانه كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة والوجه في تشبيه المحسوس
بالمعقول ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق
المبالغة والا فالمحسوس اصل للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس
ومنتهية اليها فتشبيهه بالعقول يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا ولما
كان من المشبه والمشبه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس اعني
الحس الظاهر مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يجعل الحسي
والعقلي بحيث يشملها تسهيلا للضبط بتعليل الاقسام فقال وا
والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة

اعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه بسبب زيادة قوله او مادته
الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس
كما في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة والشقيق ورد احمر في
وسطه سواد ينبت في الجبال اذا تصوب اي مال الى السفل او تصعد
اي مال الى العلو اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان كلا من العلم و
الياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذي هذه الامور مادته ليس
بمحسوس لانه ليس بموجود والحس لا يدرك الا ما هو موجود في المادة حاضر عند
المدرك على هيئات مخصوصة والمراد بالعقلي ما عدا ذلك اي ما لا يكون هو
ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي اي الذي لا يكون
للحس مدخل فيه اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه
بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله
ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال اي يقتلني ذلك
الرجل الذي يوعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي سيف منسوب الى المشارف
اليمن وسهام محددة النصال صافية مجلوة وانياب الاغوال مما لا يدركه
الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر
ومما يجب ان يعلم في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن

ومن شانها

١١٥

ومن شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء
لا حقيقة لها والمراد بالخيالي المعدوم الذي ركبته المتخيلة من عند نفسها
كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها
بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي دخل ايضا
في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة وهي ادراك
ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم وهو ادراك
ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك ولا يخفى ان ادراك
هذين المعنيين ليس بشيء من الحواس الظاهرة وليسا ايضا من العقليات
الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة
بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك
والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان والا فاللذة والالم العقليان من العقليات
الصرفة ووجهه اي وجه الشبه ما يشتركان فيه اي المعنى الذي قصد اشتراك
الطرفين فيه وذلك ان زيدا والاسد يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها
كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع ان شيئا منها ليس وجه الشبه
وذلك الاشتراك يكون تحقيقا او تخييلا والمراد بالتخييلي ان لا يوجد ذلك
المعنى في احد الطرفين او كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله وكان

النجوم بينهن الدجى

النجوم بين دجاه جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليل ويروى دجاها والضمير للنجوم
سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في هذا التشبيه هو الهيئة
الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك
الهيئة غير موجودة في المشبه به اعني السنن لا الابتداع الا على طريق التخييل وذلك
اي وجودها في المشبه به على طريق التخييل انه اي الشان لما كانت البدعة
وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا
يأمن من ان ينال مكروها شبهت اي البدعة بها اي بالظلمة ولزم بطريق
العكس اذا اريد التشبيه ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان العلم
والسنة مقابل للبدعة والجهل كما ان النور مقابل الظلمة وشاع ذلك
اي كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة حتى تخيل ان الثاني
اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء
والاول على خلاف ذلك اي تخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد
وظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار بسبب
تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد وظلام تشبيه
النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي النجوم ببياض
الشيب في السواد الشباب اي ابيضه في اسوده او بالانوار اي الازهار
مؤتلقة

مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة حتى يضرب الى السواد فبهذا
التأويل اعني تخييل ما ليس بمتلون متلونا ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن
بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد ولا يخفى ان قوله لاح
بينهن ابتداع من باب القلب اي سنن لاحت بينها بين الابتداع فعلم وجوب
اشتراك الطرفين في وجه التشبيه فسد جعله اي وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام
كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان المشبه اعني النحو لا يشترك
في هذا المعنى لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة اذ لا يخفى ان المراد به ههنا رعاية قواعده
واستعمال احكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت في الكلام بكمالها صار
صالحا لفهم المراد وان لم توجد بقي فاسدا ولم ينتفع به بخلاف الملح فانه يحتمل القلة
والكثرة بان يجعل في الطعام القدر المصلح منه او اقل او اكثر بل وجه الشبه هو الصلاح
باعمالهما والفساد باهمالهما وهو اي وجه الشبه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين
بان يكون تمام ماهيتهما او جزءا منهما كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال
هذا القميص مثل ذلك في كونهما كتانا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين صفة
اي معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة
في الذات متقررة فيها كالكيفية عرض لا يقتضي القسمة ولا النسبة لذاته اما الحسية اي مدركة
باحدى الحواس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي القوة مرتبة

في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل
هيئة احاطة نهاية واحدة او اكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير
ذلك والمقادير جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات كالخط والسطح والحركات
والحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات
من الكيفيات تسامح وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما
الشخص باعتبار الخلقة التي مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين
باعتبار الشكل والحركة او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب
المفروش على سطح باطن الصماخين تدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة
والقوية التي هي بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس
عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع
والمقلوع للقالع ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب القوة المقاومة وضعفها
او بالذوق وهي قوة منبثة في المفروش على جرم اللسان من الطعوم كالحرافة
والمرارة والملوحة والحموضة وغير ذلك او بالشم وهي قوة في زائدتي مقدم الدماغ
الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح او باللمس وهي قوة سارية في البدن
يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وهذه الا
الاربعة هي اوائل الملموسات والاوليان منها فعليتان والآخريان انفعاليتان

والخشونة

في العصب

١١٧

والخشونة وهي كيفية حاصلة عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي
كيفية حاصلة من استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز
الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال والصلابة وهي تقابل اللين والخفة
وهي كيفية بها يقتضي الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط كالنار لو لم يعقه عائق
والثقل وهي كيفية بها يقتضي الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق
وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة و
اللطافة والكثافة وغير ذلك او عقلية عطف على حسية كالكيفيات اي
المختصة بذوات الانفس من الكمالات وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء والعلم
وهو الادراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل وتدقيق على معنى آخر
والغضب والهوى حركة للنفس مبدؤها الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس المطمئنة
بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز يعني
وهي طبيعة اعني ملكة يصدر عنها صفات ذاتية مثل الكرم والقدرة و
والشجاعة وغير ذلك واما اضافية عطف على قوله حقيقية ونعني بالاضافية ما لا
يكون له هيئة متقررة في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في التشبيه
الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب وتدقيق
الحقيقي على ما يقابل الاعتبار الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل وفي المفتاح اشارة

عقلية

لا انه مراد ههنا حيث قال الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية
وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس كاتصافه
بشيء تصوري وهمي محض والضمير لوجه التشبيه تقسيم آخر وهو انه اما واحد واما
بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد وتركيبا حقيقيا بان يكون حقيقة ملتئمة من امور
مختلفة او اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وكل منهما اي من الواحد
وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على قوله اما واحد او بمنزلة الواحد والمراد
بالمتعدد ان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل منها وجه شبه بخلاف
المركب المنزل منزلة الواحد فانه يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الامور بل في
الهيئة المنزلة او في الحقيقة الملتئمة منها كذلك اي المتعدد ايضا حسي او عقلي
او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي والحسي من وجه الشبه سواء كان بتمامه حسيا
او بعض طرفاه يجب ان يكونا حسيين لا غير اي لا يجوز ان يكون كلاهما او واحدهما عقليا لا
لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي فان وجه شبه امور ماخوذ من الطرفين موجود
فيهما والموجود في العقلي انما يدرك بالعقل دون الحس اذ المدرك بالحس لا يكون الا
جسما وقائما بالجسم والعقلي من وجه الشبه اعم من الحسي لجواز ان يدرك
بالعقل من الحسي شيء اي لجواز ان يكون طرفاه حسيين او
عقليين او احدهما حسيا والآخر عقليا اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس و

عقليين وادراك

وادراك العقل من المحسوس شيئا ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه
بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي من غير عكس فان قيل
هو اي وجه التشبيه مشترك فيه ضرورة اشتراك الطرفين فيه فهو كلي ضرورة ان الجزئي
يمتنع وقوع الشركة فيه والحسي ليس بكلي قطعا ضرورة ان كل حسي فهو موجود في المادة
حاضر عند المدرك ومثل هذا لا يكون الا جزئيا ضرورة فوجه التشبيه لا يكون حسيا قط
قلنا المراد بكون الوجه التشبيه الشبه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس
كالحمرة التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد فالحاصل ان وجه الشبه
اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي
او عقلي او مختلف فصارت سبعة والثلاثة العقلية طرفاها اما حسيان او عقليان
او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس صارت سبعة عشر قسما الواحد الحسي
كالحمرة من المبصرات والخفاء يعني خفاء الصوت من المسموعات وطيب الرائحة
من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي
في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد
والجلد الناعم بالحرير وفي وجه الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات واللذة
من المذوقات تسامح والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجراءة على وثب الجرأة

[illegible]

اى الشجاعة دقيق جدا جدا بالمد والهداية اى الدلالة على طريق يوصل الى عقليتين او الوجه
الوجود والعدم من الامور المطلوبة واستطابة النفس في التشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه
فيما طرفاه عقليان اذ الوجود والعدم من الامور العقلية وتشبيه الرجل الشجاع بالاسد
فيما طرفاه حسيان وتشبيه العلم بالنور فيما المشبه والمشبه به حسي فبالعلم يوصل
الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما ان بالنورية يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء
فوجه الشبه بينهما الهداية والتشبيه العطر بخلق شخص كريم فيما المشبه حسي والمشبه به عقلي
ولا يخفى ما في الكلام من اللف والنشر وما في وحدة بعض الامثلة من التسامح كالعراء عن الفائدة
مثلا والمركب الحسي من وجه الشبه طرفاه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد و
والآخر مركب معنى التركيب ههنا ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة
وتجعلها مشبها او مشبها به ولهذا صرح صاحب المفتاح في التشبيه المركب بالمركب
بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه ان تعمد
الى عدة اوصاف لشيء فتنتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقته
مركبة من اجزاء مختلفة بدليل انهم يجعلون المشبه والمشبه به في قولنا زيد كالاسد
مفردين لا مركبين ووجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا لا منزلة
الواحد فالمركب الحسي طرفاه مفردان كما في قوله وقد لاح في الصبح الثريا كما

ترى كعنقود ملاحية بضم الميم وتشديد اللام عنب ابيض في حبه طول وتخفيف اللام اكثر
حين نورا اى تفتح نوره من الهيئة بيان لما في الكاف في قوله الحاصلة من تقارن الصور البيض
المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع حال كونها على الكيفية
المخصوصة اى لا مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا شديدة الافتراق منضمة الى
المقدار المخصوص من الطول والعرض فقد نظر الى عدة اشياء وقصد الى هيئة حاصلة منها
والطرفان مفردان لان المشبه هو الثريا والمشبه به هو العنقود مقيدا بكونه عنقودا
الملاحية في حال اخراج النور والتقييد لا ينافي الافراد كما سيجيء ان شاء الله تعالى وفيما
اى في المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع
من اثارة الغبار فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اى تتساقط بعضها في
اثر بعض والاصل تتهاوى حذفت احدى التائين من الهيئة الحاصلة من هوى بفتح الهاء
اى سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه
الشبه مركب كما ترى وكذا الطرفان لانه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب
بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب
وتجيء وتذهب وتضطرب اضطرابا شديدا وتتحرك بسرعة الى جهات مختلفة وعلى
احوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقي والتداخل
والتصادم والتلاحق وكذا في جانب المشبه به فان الكواكب في تهاويها تتواقع وتتداخل

والاستطالة لا شك لها والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والآخر مركب كما مر
في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام
حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو
ظاهر وعكسه تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربا بليل مقمر على ما سيجيء ومن البديع والمركب
الحسي ما اي من وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة
التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب ويكون ما
يجيء في تلك الهيئة على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل
واللون والاوضح عبارة اسرار البلاغة اعلم ان مما يزداد به التشبيه [illegible]
دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على
وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان يجرد هيئة الحركة حتى لا
لا يراد غيرها فالاول كما في قوله والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة بيان لما في قوله
الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق حتى
الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من الجوانب الدائرة ثم يبدو له يقال بدا له اذا ندم و
المعنى ظهر له رأي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بدأه الى الانقباض كانه يرجع من
الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها
مؤدية

مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة في كف الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف
فهناك ايضا يعني كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف وكذا في الثاني لا بد
من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه
الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب الا لكان التشبيه مفردا وهو الحركة
لا مركبا فحركة الرحى والدولاب والسهم لا تركيب فيها لاتحادها اي بخلاف حركة
المصحف في قوله وكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا فينطبق
انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في حالتي
الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة وقد يقع التركيب في هيئة السكون
كما في قوله في صفة كلب يقعى اي يجلس على اليتيه جلوس البدوي المصطلي من اصطلى بالنار
من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه
في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس
البدوي عند الاصطلاء بالنار موقدة على الارض والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان
الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة
ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي مركب
منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول اوعية العلوم
وان الحمار جاهل بما فيها وكذلك في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع وجه الشبه من متعدد فيقع
الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر من ذلك المتعدد كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر

الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا في الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت
فاللام ههنا على حذف الجار وايصال الفعل اي ابرقت لقوم عطاش جمع عطشان
غمامة فلما راوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد
قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اعني جميع البيت فان المراد
بالتشبيه تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش
ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم متحيرين باتصال اي باعتبار اتصال فالبيت ههنا
مثلها في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم اذ الامر المشترك فيه هو اتصال ابتداء مطمع بانتهاء
مؤيس وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما في قولنا زيد كالاسد والسيف والبحر فان القصد
فيها الى التشبيه بكل واحد من الامور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقي
في افادة معناه بخلاف المركب فان المقصود يختل باسقاط بعض الامور والمتعدد الحسي
كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر
واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف
المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشأن
اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس ففي المتعدد يقصد اشتراك
الطرفين في كل من الامور المذكورة ولا يعمد الى انتزاع هيئة منها تشترك هي فيها

والله اعلم

اعلم انه قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه والمراد ههنا ما به
التشابه اعني وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد لكون كل
منهما مضادا للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي الاتيان بما فيه ملاحة
وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من
ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد
قصد بها الهزء والتمليح واما الاشارة الى قصة او مثل او شعر فانما هو التلميح
بتقديم اللام على الميم وسيجيء ذكره في الخاتمة والتسوية بينهما انما وقعت من جهة
العلامة الشيرازي رحمه الله تعالى وهو سهو او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه
بالاسد وللبخيل انه حاتم كل من المثالين صالح للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان
كان القصد الى ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية باحد فتمليح والا فتهكم وقد سبق الى بعض
الاوهام نظرا الى ظاهر اللفظ ان وجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم هو التضاد
المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر لانا اذا قلنا للجبان
كالاسد في التضاد اي في كون كل منهما مضادا للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم في
في شيء كما اذا قلنا السواد كالبياض في اللونية او في التقابل ومعلوم
انا اذا اردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد تمليحا او تهكما لم يتأت لنا
الا ان نقول في الشجاعة لكن الحاصل في الجبان انما هو ضد الشجاعة فنزلنا
تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح

او الهمزة واداته اى اداة التشبيه الكاف وكأن وقد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر عند قصد
التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه قوم مثل وما في معناه مما
يشتق من المماثلة والمشابهة وما يؤدي هذا المعنى والاصل في الكاف اى نحو الكاف ونحوها
كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كأن وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به لفظا نحو زيد كالاسد
او تقديرا نحو قوله تعالى او كصيب من السماء على تقدير كمثل ذوي صيب وقد يليه اى نحو الكاف غيره
اى غير المشبه به نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه الاية اذ ليس المراد تشبيه
حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها
وما يتعقبها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا ثم ييبس
فتطيره الرياح كان لم يكن ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء لان المعتبر هو الكيفية الحاصلة
من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن
زعم ان التقدير كمثل ماء وان هذا مما يلي الكاف غير المشبه به بناء على انه محذوف فقد سها
سهوا بينا لان المشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا وقد يكون محذوفا على ما صرح به
به في الايضاح وقد يذكر فعل ينبئ عنه اى عن التشبيه كما في علمت زيدا
اسدا ان قرب التشبيه وادعى كمال المشابهة لما في [illegible] من علمت
من معنى التحقيق والتيقن وحسبت زيدا اسدا ان بعد التشبيه لما في الحسبان
عن الاشعار بعدم التحقيق والتيقن وفي مثل هذه الافعال ينبئ عن التشبيه نوع

قرب التشبيه

خفاء للقطع

خفاء للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما الظاهر ان الفعل ينبئ عن حال التشبيه في القرب
والبعد والغرض منه اى من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اى الغرض العائد الى المشبه
بيان امكانه اى المشبه وذلك اذا كان امرا غريبا يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في
قوله فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه لما ادعى ان الممدوح
قد فاق الناس حتى صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر كالممتنع احتج
لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه
لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم وهذا التشبيه ضمني
ضمني ومكنى عنه لا صريح او حاله عطف على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على اى وصف
من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه
او مقدارها اى بيان حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما
في تشبيه اى تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اى شدة السواد او تقريرها مرفوع عطف
على بيان امكانه اى او تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا
يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه
ما لا تجده في غيره لان الانس بالحسيات اتم منه في العقليات لتقدم الحسيات وفرط الف
النفس بها وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به
اشهر اى وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف وظاهر العبارة ان كلا من الاربعة

الطائل بدل